من الشرق والغرب

السوق الافريقية المشتركة

بين السياسة والاقتصاد

بقلم

محمد الجبالى



اهداءات ٢٠٠٤

أسرة أ / سيد أحمد متولى الجوهرى
طنطا



السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد

بقلم محمد الجبالي

تقديم

بقلم توفيق ابو علم

لم تكن الحماسة هى التى دفعت الى استجابة زعماء القارة الافريقية لنداء الامبراطور هيلاسلاسي الى مؤتمر القمة الافريقى الذى جمع بين رؤساء الدول والحكومات الافريقية المستقلة فى شهر مايو سنة ١٩٦٣ والذى انبثق عن ميثاق الوحدة الافريقية ولكن هذا الاجتماع قام على تبصر ووعى دقيقين وعلى دوافع عملية تطبيقية . ومن بين القرارات التى اصدرها المؤتمر انشاء سوق افريقية مشتركة — ويمكن تلخيص العوامل التى دفعت الى تقرير انشاء هذه السوق فيما يلى :

دوافع اقتصادية :

١ — الاسلوب الاستعمارى الجديد الذى يدق ابواب القارة ان لم يكن دخلها ، والذى تجب محاربته تماما وبعنف وقوة كما حاربنا الاستعمار العسكرى .

٢ — حالة التخلف الاقتصادى الذى خلفه الاستعمار وراءه ليكون عامل هدم للاقتصاد والمجتمع .

٣ — انخفاض معدل تبادل المواد الاولية بالنسبة للمواد المصنوعة .

دوافع سياسية :

١ — الرغبة فى تحرير القارة من بقايا الاستعمار سواء كان استعمارا سافرا او حربيا تدور على الافريقيين

فى معركة عنصرية يفرضها البعض بالحديد والنار فى عمليات ابادة تقريبا

٢ ــ الرغبة فى ابعاد القارة عن التطاحن بين المعسكرين الشرقى والغربى واتخاذ سياسة عدم الانحياز .

٣ ــ الرغبة فى القضاء على التسلل الاسرائيلى الى قلب القارة الافريقية الذى يستهدف السيطرة على اقتصاديات وموارد القارة لحساب الاستعمار والاحتكارات .

وتحدث المؤلف بعد ذلك عن الحالة الاقتصادية فى افريقية فى أربعة مباحث ، الاول : عن الزراعة ، والثانى : عن الصناعة ، والثالث : عن التعدين ، والرابع : عن التجارة . وكان مما ذكره فى ذلك بصدد تحليل امكانيات المستقبل الانتاجية قوله : ان متوسط دخل الفرد فى افريقية ككل ١١٠ دولارات فى عام ١٩٦٠ فلو اننا استبعدنا اتحاد جنوبى افريقية لانخفض هذا المعدل الى ٩٠ دولارا وهذا المعدل لا يختلف كثيرا عما هو موجود فى غالبية شرقى آسيا كما انه يقدر بأقل من عشر دخل الفرد فى الدول الصناعية مجتمعة وهذه الهوة السحيقة بين الدول النامية والدول المتقدمة تقدم لنا نقطة نسير منها على نهج الدول المتقدمة خلال السنوات القادمة والملاحظ بصفة عامة أن الخبرة لا تعطى القطاعات الأخرى غير الزراعة والصناعة التى يدخل فيها التعدين ويبلغ دخل الفرد الصافى من مورد الزراعة فى البلاد الصناعية ضعف ما هو فى افريقية فقط فى حين أن المقارنة المماثلة فى مورد الحقل الصناعى تصل الى نسبة ٢٥ : ١ وهذا البعد الاقتصادى بين الدول النامية والدول المتقدمة فى المجالين الزراعى والصناعى يظهر لنا بوضوح مدى الجهد المطلوب بذله لتضييق هذا البعد فى القطاع الصناعى ، ولقد كان النمو فى الاقتصاديات الصناعية يسير بصورة مركبة كما انه استمر اكثر من مائة سنة ولنقل ما بين عام ١٨٦٠ وعام ١٩٦٠ فهل يمكن للدول الافريقية أن تمارس هذه التجربة ؟ وهل لابد من مضي هذه الفترة الطويلة لتحقيق نتائج مماثلة ؟ ان عدم ارتباط التنمية فى افريقية بالخبرات الحالية للدول الخارجية الى حد بعيد قد يفيد فى اختزال هذه الفترة الى النصف أو اقل وبسبب وجود مقومات اساسية واقتصادية متوافرة لدى الدول الافريقية تستطيع ان تستكملها عن طريق سياسة مشتركة لاكتساب الخبرة الصناعية وتوفير العدد اللازم من العمال المهرة وهى الامور التى استغلت الدول الاستعمارية نقصنا فيها فسيطرت على مقدراتنا ويمكن ان يساعد الاستيراد فى زيادة المعدات الانتاجية التى تلزم لاقامة صناعات ثقيلة تقوم على تصنيع الخامات

الافريقية ، ومما يساعد على اختزال الفترة اللازمة للقارة كى تستكمل نهضتها أن التقدم العالمى التكنولوجى قد بلغ مرتبة عالية من التفوق اذا أحسنا الاستفادة منها فسنكون قد بدأنا صناعتنا أيضا من مركز أحسن مما كانت عليه أوربا وقت ان بدأت نهضتها الصناعية ، والواقع أن تحقيق النسب المطلوبة للنمو الصناعى يعتمد فى كثير من الاحيان على درجة التعاون بين الدول الافريقية الصغيرة الكثيرة ، فان من بين الاربعين دولة واقليما فى القارة الافريقية نجد ثلاثا منها فقط هى التى يزيد عدد سكانها على عشرين مليونا ، وثلاثة وعشرين منها يسكنها أربعة ملايين نسمة فأقل ، وحوالى الأربع عشرة دولة — باستبعاد الجزر الساحلية — يسكنها أقل من مليون نسمة ، واذا كان العدد السكانى القليل مصحوبا بانخفاض دخل الفرد فانه يوجد قيودا خطيرة على الاسواق الداخلية ، هذا بالاضافة الى أن الحد الادنى للمشروع فى كثير من الصناعات الحديثة يعنى ان هناك طاقة كبيرة لم تستغل ، الامر الذى يقلل من جدارته وفاعليته فى المجتمع وفى الاقتصاد وهذا كله يشير الى أن الحاجة تدعو الى ضرورة التعاون بين الدول الافريقية والى انشاء مؤسسات صناعية مركبة يتمثل فيها التخصص البشرى والآلى والاستغلال الفعال السليم للتسهيلات النقلية والخطوط الحديدية والبنوك وغير ذلك وهناك على كل صناعة خفيفة مثل الاغذية المحفوظة وصناعة الاحذية ومواد البناء لا تستخدم فيها اقتصاديات التوسع بشكل يستحق الذكر الامر الذى يدعو الى استخدام طاقتها الكاملة لتحقيق الهدف المنشود كاملا .

ثم قال :

لزاما على أن اختم هذا بتقويم مركز القارة الافريقية بقيام السوق المشتركة . ولما كنت قد تناولت بالعلاج الحالة الاقتصادية فى كل من ميادين الزراعة والصناعة والتعدين كما عالجت موضوع السبيل لقيام السوق والقواعد والاسس التى ينبغى أن تقوم عليها لذلك وجدت أن لابد من تقويم مركز القارة فى المستقبل من تلك الزوايا نفسها وما يمكن أن تلعبه تلك الميادين فى تحديد المركز بالاضافة الى ما يحققه التعاون فى نطاق السوق من توطيد المركز الاقتصادى والسياسي للقارة فان دعم الاقتصاد الافريقى سوف يدعم من غير شك المركز السياسي لافريقية . وقد وضح لنا أن استمرار خضوع الاقتصاد الافريقى للتكتلات الاقتصادية الخارجية من شأنه أن يضعف مركزها السياسي بل ان الاستقلال السياسي لن تكون له فاعليته وقيمته من غير الاستقلال والتحرر الاقتصاديين ولن توازى قيمة الاستقلال السياسي المتحقق ما بذل فى

سبيله من أرواح وتضحيات مالم يتحقق الى جانبه الاستقلال الاقتصادى فنحن جميعا نشاهد من لؤم الاستعمار الكثير فالاستعمار لما اشتدت ضده الحملة والمقاومة الوطنية فى كل مكان طامن من كبريائه وتنازل مضطرا عن السيطرة والاستعمار المكشوف ولجأ الى اخبث اساليب السيطرة المقنعة فى شكل السيطرة على الاقتصاد وتقديم المعونات المشروطة والاستثمارات المستغلة .

وهكذا نرى ان التحرر الاقتصادى الذى سيحققه التعاون الافريقى فى ظل السوق المشتركة من شأنه أن يعزز مركز القارة فى شتى الميادين .

ففى الزراعة نجد أنها لا تزال تمثل موردا أساسيا من موارد رأس المال اللازم لعمليات التنمية المختلفة . على ان الذى يعاب على الزراعة الافريقية عموما هو تخلف وسائل الانتاج الزراعى المستخدمة بالنسبة للأساليب الزراعية الحديثة فالبدائية هى الصفة الغالبة على الانتاج الزراعى ونمطه ولذا فانه يلزم السعى الحثيث المنظم لنحاق بالدول الزراعية المتقدمة واتباع احدث الانظمة التى تكفل النهوض بالزراعة والانتاج الزراعى فى افريقية وليس هناك خير من السوق المشتركة تتعاون داخلها البلاد الافريقية فى ادخال اساليب الزراعة الحديثة واستخدام الآلات فى عمليات الاستصلاح وتحسين شبكات الرى والصرف وزيادتها لتجارى عمليات التوسع الزراعى المخطط التى لابد أن تحدث فى المستقبل كى تقابل الاحتياجات المتزايدة المتوقعة نتيجة لزيادة الدخول الفردية والقدرة الشرائية وكذلك لابد من تقديم الخدمات الارشادية وزيادة كفاية الخدمات المقدمة فعلا لتحسين الزراعة وايجاد مرافق لخزن مياه الامطار لاستخدامها على مدار السنة حتى ترتفع الانتاجية الزراعية بهذا التوسع الراسي فضلا على التوسع الأفقى بزيادة الرقعة المستصلحة للزراعة وذلك لأننا راينا فى سياق البحث ان مواسم المطر تختلف احيانا عما هو مناسب للعمليات الزراعية ويمكن عن طريق وضع سياسة مشتركة للتعاون فى شراء الآلات والاسمدة والبذور وتسويق المحصولات فى الاسواق العالمية والمحلية وعن طريق الابحاث العملية والدراسات المشتركة داخل السوق عن التربة يمكن تحديد المعادن التى تنقصها ومحاولة تعويض ذلك بالمخصبات للاستفادة الكاملة من الارض المزروعة ولا شك أن استصلاح الاراضي وتمهيدها للزراعة سيعمل على استيعاب الأهالى الذين يعيشون على الزراعة المنتقلة التى كان يترتب عليها استنفاد التربة الصالحة للزراعة نتيجة للوسائل البدائية المتبعة فى زراعتها

ومن ثم يهجرونها الى اخرى وهكذا ، وهذا فيه اضعاف للأرض ومن ثم تضيق الرقعة الصالحة بدلا من زيادتها وعن طريق توصيل الارشاد الزراعى الى هؤلاء الزارعين الرحل وشق القنوات اللازمة للرى واقامة المصارف نستطيع استخلاص نتائج احسن بلا جدال .

كذلك يمكن عن طريق الابحاث والدراسات تحديد احسن المناطق الصالحة للزراعة وافضل الاساليب الواجب اتباعها للاستغلال الزراعى السليم وكيفية زيادة المحصول وتحسين انواع المحصولات وزراعة انواع جديدة تصلح فى مناخنا وتربتنا .

وسوف تساعد الدراسات التى يقوم بها خبراء السوق على ضوء المعلومات والارقام الدقيقة فى الاحاطة بتطورات الاسواق العالمية واتجاهاتها والاسواق المحلية واحتياجاتها .

هذا وسوف يؤدى تعاون دول السوق الافريقية الى بناء الكيان الاقتصادى الزراعى على أساس من التخصص المخطط وطبقا للاحتياجات الحاضرة والمستقبلة ولتحقيق التكامل الاقتصادى المنشود فى هذا القطاع والعمل فى الوقت نفسه على ازالة اسباب التنافس التى فى القارة بايجاد تجميع للانتاج المتماثل واتخاذ موقف موحد فى هذا الصدد أو بالتخصص فى أنواع أخرى من الانتاج الزراعى الممكنة ومن جهة اخرى يمكن الاستفادة من عمليات تهجير العمال الزراعيين من المناطق الكثيفة الى المناطق المستصلحة ثم أن مركز الدول الاعضاء فى السوق الافريقية المشتركة سوف يتحسن بالنسبة لانتاجها من المواد الأساسية الزراعية نتيجة اتساع الاسواق امامها والتخلص من سيطرة الاسواق التقليدية ويمكن على اساس هذا تحقيق أسعار أحسن لانتاج القارة وحصيلة مستقرة تكفل لهذه الدول السير قدما فى خطة التنمية المشتركة للقارة .

ومن جهة أخرى ستفيد الدراسات والخطط المشتركة للدول الاعضاء التى ستقوم بها اجهزة مختصة فى توسعة ميدان التصنيع على ضوء ارقام دقيقة للامكانيات الحاضرة والمستقبلة وهى ولله الحمد موجودة وبنسبة كبيرة فى كثير من البلاد الاعضاء ، وطرق ميادين انتاجية جديدة تتوافر لها امكانيات النجاح لتصل فى النهاية الى نشر الصناعة المحلية وتحسينها باتساع الاسواق المحلية ثم الخارجية امامها ولابد ان تسير مع هذا الخط سياسة مشتركة لقيام مراكز للتدريب المهنى وتبادل البعثات وارسال البعثات العلمية والعملية للخارج لتفيد منها بعد انتهائها من دراساتها وكذلك يستطيع هؤلاء بدورهم أن يدربوا عمالا جددا على العمليات

الفنية والحاجة ماسة الى السير بقوة فى هذا الاتجاه فقد سبق أن رأينا كيف تعانى البلاد الافريقية فى معظمها من عدم توافر الأيدى العـــاملة الماهرة أو الاداريين والمنظمين والمراقبين وكيف ان الفارق ضخم بين اجر العامل الوطنى والأجنبى أو الخبير الأجنبى الذى يتقاضي أعـــلا الرواتب وهو امر مؤقت على كل حال ينتهى بتوافر الخبراء والعمال المهرة .

واتساع الحقل الصناعى سيؤدى الى زيادة الدخل القومى والفردى على السواء كما يساعد على امتصاص الفائض من الايدى العاملة فى الزراعة الذى قد يحدث نتيجة ادخال الآلات فى العمليات الزراعية .

وتستطيع الخطط الصناعية الموضوعة فى اطار خطة السوق أن توجه جزءا من الطاقة العاملة فى الصناعة التقليدية الى الصـــــناعات الانتاجية بدلا من الاستهلاكية التى نراها تغلب على الصناعة فى افريقية الا فى قليل من البلاد الافريقية المتقدمة فى لحقل الصناعى ويمكن أيضـــا تصنيع بعض الانتاج الزراعى بدلا من الاعتماد على تصديره تماما وهكذا يتنوع الانتاج الصناعى فى افريقية بما يحقق لها مركزا أحسن فى الداخل والخارج .

وتبرز اهمية مراكز التدريب المهنى وايفاد البعثات العلمية والعملية والزيادة منها عند ما نرى حقل التعدين الذى يتيح العمل لحوالى مليون شخص منهم ٩٠٪ منالوطنيين نصيبهم من مجموع الأجور ٤٠٪فى حين أن الـ ١٠٪ من الاجانب نصيبهم ٦٠٪ من الاجور التى بلغت فى سنة ١٩٥٧ حوالى ٥٠٠ مليون دولار وهذا القطاع من الاقتصاد هو الوحيد الذى يدخل كله فى نطاق الاقتصاد النقدى ويلاحظ فيه ايضا ان القوى البشرية المستغلة فيه تعيش فى ظل ظروف غاية فى السوء فكأنه ليس من خير يعود على البلاد الافريقية، فتعاون البلاد الاعضاء فى وضع سياسة موحدة لتحقيق نصيب مجز من تلك الاستثمارات التى تدخل كلها فى جيوب الاجانب امر واجب اما أن تخضع هذه له أو تدخل الحكومات ميدان التعدين الذى لانراها تضطلع به الا فى حالات قليلة ، ولا يجوز ابدا أن تغفل الحكومات الوطنية هذا الميدان لقيمته الكبيرة بالنسبة للاقتصاد فقد كانت القيمة الاجمالية للانتـــاج المعدنى فى افريقية فى ما بين عامى ١٩٥٥ — ١٩٥٧ حوالى ٢٢٠٠ مليون دولار سنويا كلها تذهب الىالخارج وزيادة فىحصيلة البلاد الافريقية من الانتاج المعدنى معنـــاه زيادة فرص التنمية وتحقيق التقدم .

ومن المحقق أن التخصـــــص والتخطيط فى جميع الميادين وتنويع الانتاج الافريقى سيؤدى الى زيادة نســـبة التبادل التجارى بين البلاد

الافريقية بعضها مع بعض وعدم الاعتماد الكبير على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات المحلية وتحقيق التوازن فى ميزانها التجارى وميزان مدفوعاتها الذى رأيناه يميل الى غير مصلحتها وكذلك سيفيد قيام اتحاد جمركى يجمع بين أعضاء المنظمة فى سيولة السلع من بلد الى آخر نتيجة رفع القيود الجمركية والقيود الكمية المفروضة فى الوقت الحاضر على المبادلات بين البلاد الافريقية وقد وضع المستعمرون السابقون تلك القيود والحواجز بحيث تؤدى الى اضعاف التبادل التجارى داخل القارة وقصره على أسواقهم وهذا هو القائم فعلا اذ نجد أن التصدير بين البلاد الافريقيه يناهز فقط ١١٪ من مجموع الصادرات الى بلاد العالم والاستيراد فيما بينها يناهز ٨٪ من مجموعة الاستيراد من بلاد العالم ويضاف الى تأثير قيام الاتحاد الجمركى فى زيادة التبادل التجارى أثره كذلك فى اتخاذ موقف موحد وتعريفة موحدة ازاء الواردات الخارجية لحماية الاقتصاد الناشىء ويتعزز مركز الدول الافريقية فى المحافل والمؤتمرات الاقتصادية بما تتخذه من موقف موحد يستهدف مصلحة القارة فى مجموعه وتستطيع مقاومة أى ضغط أو اتجاه يستهدف المساس باقتصادها .

كما ان قيام بنك افريقى للتنمية يتولى توجيه رءوس الاموال لمشروعات التنمية والاسهام فى المشروعات التى لا تستطيع الدولة منفردة ان تنهض بها أو تتصل بمصالح عدد من الدول الاعضاء وندرة رءوس الاموال التى تعانى منها غالبية الدول الاعضاء تؤيد ضرورة مراقبة تلك الاموال ووجوه انفاقها واستثمارها وبالاضافة الى أن ندرتها تدفعنا أيضا الى تنويع صادراتنا وزيادتها للحصول على النقد النادر وتدفعنا كذلك الى انتاج السلع الانتاجية والمعدات اللازمة للمصانع فيتوافر جانب من النقد النادر الذى يحول دون استيرادها وبالاقل الاقتصار فى غالبية المستورد على المواد الانتاجية .

وهكذا نرى كيف تدعم البلاد الافريقية اقتصاديات بعضها البعض فى تعاون مشترك وفعال فى المجالين الداخلى والخارجى .

ولا يفوتنى بعد هذا أن أتكلم عن مركز القارة الافريقية السياسي بقيام الوحدة الاقتصادية فلقد وضح لنا النقص الذى يلحق الاستقلال السياسي من جراء التبعية الاقتصادية والتخلف الاقتصادى بمعنى ان الاستقلال يشتمل على شقين لابد من توافرهما لاكتماله وشموله وهما التحرر السياسى والتحرر الاقتصادى وتوحيد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء وتنسيق سبل ووسائل تحقيقها والسير فى تطبيقها على الصعيدين الافريقى والعالمى والمتوقع ان يقابل هذا التوحيد

بمقاومة شديدة من الدول الاستعمارية وسوف تدخل مع المنظمة الافريقية فى معارك سياسية واقتصادية ومادامت السياسة الاقتصادية توحدت فانه يلزم توحيد العمل السياسي وتحديد أهداف القارة السياسية من تأييد السلام العالمى والقيام بحملة واسعة لتطهير القارة من بقايا الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية التى تمارس بوحشية فى بعض المناطق .

وثمة ظاهرة نلمسها جميعا هى ارتفاع مكانة القارة الافريقية فى المجتمع الدولى فعـدد الدول الافريقية المتحررة يتزايد ، وتتزايد قيمة التضامن الافريقى فى المنظمة العالمية ، ومن ناحية اخرى يكاد يسـود القارة مبدا الحياد الايجابى وعدم الانحياز وهى بهذا تستطيع اتخـاذ مواقف موحدة ازاء المشاكل العالمية وتسمع صوتها الحر متضامنة فى ذلك مع الآسيويات لابعاد شبح الحرب حتى تتفرغ الدول النامية لبناء كيانها فى اطمئنان وأمان . بحيث توجه الاموال الضخمة التى تخصص للاستعدادات الحربية الى الأخذ بيد الدول الصغيرة فى طريق التنمية الذى يستلزم السير بخطوات واسعة لتضييق الهوة الاقتصادية الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية واجمالا فان على الدول الافريقية أن تسعى بكل طاقاتها والله الموفق لما فيه خير شعوبها .

توفيق ابو علم

مقدمة المؤلف

ان القارة الافريقية تواجه اليوم اقصى مراحل نضالها ، واذا كنا نقول : ان أعلام الاستقلال التى ارتفعت على ارض القارة خلال السنوات الاخيرة دليل على ان ميلاد الحرية قد تحقق فان الميلاد وحده حتى بمعجزته البالغة لا يكفى فان الحرية لابد أن تنمو ولا بد أن يكون نموها صحيحا وكاملا وقادرا على مواجهة مسئوليات الحياة فى عصرها من هنا بعد معجزة الميلاد فان القارة تواجه الآن فى رأينا تحديات الحياة ، وعليها وفق ظروف صعبة ان تؤكد صلاحيتها للبقاء والنمو واكثر من ذلك قدرتها على تجديد الحياة ذاتها وتطويرها .

وعلى ارض القارة ذاتها ظروف صعبة أخرى .. منها مثلا :

مشكلة التخلف المروع الذى تعيش فى آثاره اغلبية شعوب القارة وهو يضع تفاوتا مخيفا بين مستويات المعيشة على ارضها ومستوياتها وبين قارات أخرى سبقت الى التقدم .

وهناك مشكلة التفاوت الاجتماعى داخل الوطن نفسه وهو وضع لابد أن يصحح نفسه لتطبيق معايير اكثر عدلا تمنح المواطنين داخل الوطن الواحد فرصا متكافئة للحياة .

وهناك مشاكل التنمية لمواجهة آثار التخلف ولمواجهة ضرورات العدل الاجتماعى وبينها مشاكل التخطيط والتموين والخبرة وفى هذه المجالات كلها تحتاج القارة الى كثير من المعونات .

هذه كلمات خالدات قيلت فى مناسبة خالدة صدرت على لسان السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، لم اجد خيرا منها فى التعبير البليغ الموجز من وضع القارة الافريقية وظروفها وآمالها فى المستقبل .

ولقد بسط الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه امام مؤتمر القمة يوم ١٩٦٣/٥/٢٤ الذى جمع بين رؤساء الدول والحكومات الافريقية

المستقلة . أقول ان السيد الرئيس بسط مشكلات افريقية بصراحة ووضوح ، ورسم الطريق الذى يؤدى الى انقشاع الظلام المخيف عن القارة والذى فرضه الاستعمار على القارة من شماليها الى جنوبيها طوال القرون الماضية .

كما انى لن أجد خيرا من كلمات الامبراطور هيلاسلاسي أمبراطور أثيوبيا فى وصف الرئيس جمال عبد الناصر فى المؤتمر .

قال :

« ان الرئيس جمال عبد الناصر قد أسهم مساهمة فعالة فى نجاح مؤتمر القمة الافريقى وانى لا أرى وجود أى تعارض بين اتجاه الرئيس فى دنيا العرب والقارة الافريقية بل على العكس أعتقد ان سياسته تجاه العالم العربى ستسهم فى تعزيز العلاقات العربية الافريقية » .

وقال ايضا :

« ان موقف الرئيس جمال عبد الناصر ازاء القضايا الافريقية يتسم بالاخلاص والصدق وتتوافر فيه النية الطيبة »

ولقد استعرضت الكلمات التى القاها رؤساء الدول والحكومات فى هذا المؤتمر فوجدت انها كلها تفيض بالاحساس بمدى الحاجة الى قيام الوحدة الافريقية شاملة جميع القطاعات بما فى ذلك الاتفاق على ضرورة مواجهة الاستعمار والمستعمرين مواجهة صريحة واضحة حتى يحمل عصاه على كتفه ويرحل أو يواجه القارة مجتمعة وهيهات أن يستطيع .

ويهمنى من تلك الكلمات ما ورد فيها من دعوة الى اقامة سوق افريقية مشتركة وتوحيد القارة اقتصاديا .

فقد دعا رئيس جمهورية غينيا الى دعم التضامن والتعاون الافريقى دعما جوهريا فى جميع القطاعات .

وطالب رئيس جمهورية الكاميرون باعادة تنظيم التجارة بين البلدان الافريقية وطالب رئيس جمهورية الكونجو باقامة سوق افريقية مشتركة .

كما أيد رئيس جمهورية الكونجو (برازافيل) فكرة انشاء سوق افريقية مشتركة .

وكذلك نرى رئيس مدغشقر يطالب بتأليف لجنة اقتصادية افريقية وطالب بتحقيق الاشتراكية الافريقية والتكامل الاقتصادى الافريقى .

وانى اكتفى بهذا القدر خشية الانسياق وراء ايراد كلمات الرؤساء الأمر الذى يوقعنى فى مصيدة التطويل والاطناب ، والحقيقة التى نخرج منها من قراءة تلك الفقرات هى الاجماع على ضرورة التعاون الاقتصادى من أجل حسن استغلال المواد الطبيعية والبشرية الهائلة للقارة لمصلحة شعوبها بما يتيح لها فرصة التقدم والمشاركة الفعالة الايجابية فى التقدم الانسانى والذى يعنينى من مواد ميثاق الوحدة الافريقية وبنوده فيما يتصل عن قرب بهذا البحث هو ما جاء فى المادة (٢) بند (د) من الفقرة «٢» من ضرورة تنسيق وتنظيم السياسات الموضوعة لتحقيق التعاون الاقتصادى بما فيه النقل والمواصلات والبند (هـ) من الفقرة نفسها عن التعاون العلمى والفنى .

والحقيقة التى هى أكثر بروزا أمامنا هى أن الاستقلال السياسي وحده لن يكفى لبلوغ الدول الافريقية ما ترنو اليه من مكانة فى المجتمع الانسانى ووسط الأمم المتحدة فكثيرا ما رأينا الدول الاستعمارية تخرج من البلاد الافريقية التى تستعمرها بعد قتال مرير ودم غزير طاهر روى أرض القارة ولكن بعد أن تكون قد ثبتت بذور الفرقة والانقسام فى الارض الطيبة ليسهل عليها حكمها من وراء ستار من الأمعات والعملاء أو المخدوعين ثم رأيناها ايضا تكبل تلك البلاد واهلها باتفاقات ومعاهدات خبيثة تحوى بين سطورها الاحابيل والشباك لتعود فترتمى بين احضان المستعمر فان تعذر عليها ذلك فأمامها السيطرة الاقتصادية تسيطر من طريقها على مقدرات تلك الشعوب وثرواتها ، ولو علمنا وآمنا بأنا لسنا متخلفين ولا متقاعسين ، وانما فرض علينا التخلف فرضا والسبب فى ذلك يعود الى الاستعمار. فى الوقت الذى كان يجب أن تتقدم فيه الشعوب الافريقية بعد هذه القرون الطويلة التى جثم فيها الاستعمار البغيض على صدر القارة محاولا خنقها وكتم انفاسها .

ان الاستقلال السياسي الذى حصلت عليه الشعوب الافريقية بعد شق الأنفس جدير بأن نحافظ عليه بكل جهدنا فلقد بذلنا كل مرتخص وغال فى هذا السبيل .

وانى انادى واستحلف أبناء الشعوب الافريقية باسم الشهداء الابرار والدماء الطاهرة الزكية التى روت أرض القارة بأن يحافظوا على استقلالهم وأن يبعدوا أنفسهم عن أحابيل السيطرة سواء كانت عن طريق المعاهدات أو السيطرة الاقتصادية .

ان الشعوب الافريقية لن تستطيع التقدم فى طريق التنمية الا

بالحفاظ على استقلالها الاقتصادى. ويؤيدنا فى هذا الرأى ما نلمسه فى الشكل المقنع الجديد من الاشكال الاستعمارية وهو الذى تتبعه الولايات المتحدة الامريكية مثلا فى صورة معونات اقتصادية مشروطة او معونات فنية تتبع تخطيطا امريكيا معينا ترسمه بعناية وينتهى بهــــا الى تكبيل الشعوب (المعانة) فى حبال الأحلاف العسكرية تريد بها ان تبنى حائطا لهيبا او حزاما وقتيا يكون هو اول ما تلتهمه نار اى حرب مقبلة قبل ان تصل الى امريكا نفسها .

فبغير الاستقلال الاقتصادى لن يكون للاستقلال السياسى معنى ولا مفهوم انها فرصة ثمينة لا يجب أن نفلتها ؛ وهى هــذا الاجتماع الافريقى الفريد الذى ادهش العالم كله فى وقت كانت كل الدلائل تبشر بالفرقة بدل الوحدة والتحلل بدل التماسك .

ان القرن العشرين الذىنعيش فيه هو قرن التحرير ، ولم يعد هنلك مجال او سبيل لاعادة قرن الاستعمار وعهده ، ان هنلك عبرة نأخذها من استقرائنا لتاريخ الاستعمار ، فالاستعمار ســـلاح ذو حدين وهو ما يراه استاذى الدكتور جمالحمدان استاذ الجغرافيا بكلية آداب جامعة القاهرة وذلك لسببين اولا — انه لكى يحسن المســتعمر استغلال المســتعمرة لحسابه ومصلحته يضطر الى ادخال جميع الوسائل التى تعينه على بلوغ هذا الهدف كالطبوالاساليب الصحية وتحسين الصحة ومقاومة الامراض المتوطنة او الدخيلة . كل هذا يفعله المستعمر لا لسواد عيون الافريقيين وانما لكى يستغل ثروات المستعمرات الى اقصى حدود الاستغلال وهذه الوسائل الحديثة التى يدخلها الى المستعمرة من شأنهــــا ان تزيد عدد السكان الوطنيينومن ثم يزيد استهلاك هؤلاء السكان للانتاج المحلى ومن ثم يتناقص الفائض الذى يستطيع المستعمر أن يحتكره ويستغله وهكذا تتناقص موارد عبر البحار بانتظام ومن ثم امكانيات تزايد سكان البـــلد الأم .. وهكذا نرى أن الاستعمار فى غمار سعيه لزيادة استثمار موارد المستعمرة الطبيعية والبشرية يجد أن سعيه فى النهاية قد انقصه . وهذا هو التناقض الســـاخر فى منطق الاستعمار وثانيا : ان تزايد ســـكان المستعمرة وحصولهم على قسط ولو ضـــئيل من التعليم يقوى ساعدهم باستمرار واطراد حتى يتمكنوا من التحرر وطرد هذا الكابوس وهكذا نجد ان منطق الاســـتعمار من صـــميم نفسه وبطريقة ديالاكتيكية يؤدى الى النقيض تماما .

ولقد فطنت الشعوب الافريقية منطول ما عانته منبلوى الاستعمار الطويل الى ان أملهـــا طريقا وحيدا ليس له ثان ، هو طريق الوحدة ،

طريق الخلاص من التخلف المروع الذى خلفه الاستعمار وراءه ، وتخليص باقى الشعوب التى ما زلنا نرى الاستعمار يعاند ويقاتل فى سبيل الاحتفاظ بسيطرته المباشرة عليها .

ثم أن هناك نوعين من المتناقضات : تناقض أساسى بين مصالح الشعوب الافريقية التى تهدف الى تحقيق تقدم هذه الشعوب وتحررها السياسي والاقتصادى وبين مصالح الدول المستعمرة التى تهدف الى استمرار فرض سيطرتها الاقتصادية أن اضطرت الى التنازل عن سيطرتها السياسية ، وبذلك تفرض استمرار استنزافها للثروات الطبيعية والبشرية فى الأرض الافريقية فالدول الاستعمارية قد ذاقت حلاوة تلك الموارد والثروات واصبح اقتصادها يعتمد على ماتنهبه من موارد القارة بابخس الاثمان ان لم يكن بلا ثمن وأصبحت تخشى انهيار اقتصادها وهبوط مستوى معيشة أفرادها الذين اعتادوا على المعيشة المترفة على حساب ثروات الغير . وقد ابرز السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى كلمته التى القاها أمام مؤتمر القمة الافريقى ان تقديم المعونات المالية والفنية للشعوب النامية هو حق لتلك الشعوب وواجب على تلك الدول يستند أساسا على حصيلة استنزاف الدول الغربية لموارد الشعوب ونهبه الطويل المنظم لثرواتها بحيث تقدمت الاولى ونمت ، وتخلفت الثانية وافتقرت .

والتناقض الثانى الذى اجتهد الاستعمار ليبرزه ويضخمه فهو بين الشعوب الافريقية ذاتها وقد ابرز الاستعمار الخلافات والفوارق الثانوية بين الدول الافريقية حتى لا تلجأ واحدة منها للأخرى او تتعاون معها فى معركة مشتركة لتحديد المصير الافريقى والامل الافريقى فى التحرر والتقدم على قدم المساواة مع دول الغرب فلم يعد هناك فضل لأبيض على اسود وكل الابحاث التى أجريت اثبتت أن الرجل الاسود أو الاسمر او الاصفر لا تقل قدراته العقلية او العضلية بتاتا عن قدرات الرجل الابيض لو اتيحت له الفرص المتكافئة العادلة للتعليم ثم ليفكر ثم ليعمل .

ولقد راينا كيف قسم الاستعمار بعض القبائل بين عدة دول برغم تاريخها المشترك ولغتها المشتركة ومصالحها المشتركة بقصد تفتيتها وسهولة ادارة شئونها بل الاكثر من ذلك انها قسمت الشعب الواحد الى عدة شعوب ودول توزعت بين نفوذ عدد من المستعمرين حكمتهم مصلحتهم الشخصية فى ضرورة توحيد سيطرتها واقتسام مغانمها فما احوج الشعوب الافريقية الى التوحيد والتكاتف ومصيرها واحد ومصلحتها واحدة ومعركتها واحدة .

كما نرى كيف أن الاستعمار يعمل على ابراز الخلافات اللغوية كدليل على اختلاف الأصل والمنشأ كما عمل على ابراز الروح القبلية فى القارة لاضعاف الروح القومية وحاول الاستعمار منذ أمد طويل ابراز التقسيمات التى أوجدها هو حتى لاتتوحد افريقية شمال الصحراء وافريقية جنوبى الصحراء .

وبرغم ما فعله الاستعمار ومع ما حاوله فان القارة قد استيقظت على الحقيقة الداعية الى توحيد نفسها بعيدا عن تلك الخلافات والتقسيمات لتنجو من براثن الفرقة والانقسام وعلمت أن الترابط قوة وأن الفرقة ضعف .

وقد جاء ميثاق الوحدة الافريقية ثمرة لكفاح طويل عريض بدأ منذ سنوات ولمسناه فى مؤتمر باندونج الذى جمع بين القيادات الثائرة فى افريقية وفى البلاد العربية والآسيوية ثم لمسناه فى المؤتمرات الأفروآسيوية للشباب والأدباء والصحة والمواصلات والعمال والصحفيين ثم لمسناه فى مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة حيث تشكلت جبهة الدار البيضاء ومونروفيا ثم محاولة ايجاد وحدة بين غانا وغينيا ومالى . ثم فى محاولة ايجاد منظمة اقتصادية لدول مالاجاش تقوم بينها سوق مشتركة وبنك للتنمية ورفع للحواجز الجمركية وتوسيع المبادلات التجارية ومد شبكة مواصلات .

هذه هى بعض الملامح التى برزت فى التجمع الافريقى قبل مؤتمر اديس ابابا وقد تكشفت للافريقيين ضرورة التحرر من كل ما يقيدها ويربطها بالتكتلات سواء منها العسكرية او الاقتصادية ورغبة الدول المنضمة الى السوق الاوروبية المشتركة فى التحرر والاستقلال عن عجلة السوق ، وكان لما لمسته الدول الافريقية من اصرار فرنسا على استخدام الاراضي الافريقية فى تجاربها الذرية متجاهلة فى ذلك الاحتجاجات التى قدمت والصرخات التى ارتفعت مطالبة بالحفاظ على أمن القارة وصحة أهلها والبعد بها عن المعركة الباردة الدائرة بين المعسكرين الشرقى والغربى كل هذه انارت الطريق أمام الشعوب الافريقية واقنعتها بأن الأخطار والمشاكل والأهداف واحدة وان لابد لها من ان تجتمع وتتوحد واصبحت افريقية مسرحا للفوران والغليان لن تستطيع معه الدول المستعمرة أن تمارس فى القارة الاعمال التى كانت تقوم بها فيها من قبل نتيجة للظل الكثيف الذى كان يعلو القارة بسبب تلك الدول ويمنع عنها نور العلم الذى هو طريق اساسى لتحقيق الحرية والاستقلال ولهذا كانت

الدول الاستعمارية تمنع نشر التعـــليم حتى تضمن عدم ارتفاع صوت الشعوب الواعية للمطالبة بالحرية والاستقلال .

ان الوحدة الافريقية التى اكدها مؤتمر اديس ابابا هي وحدها السبيل الى استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة افضـــل وفاعلية أكبر توصلنا الى التنمية والتقدم وخير الشـــعوب . وقد أدركت الشـــعوب الافريقية أن هناك خطرا مؤكدا عليهـــا أن تواجهه هو خطـــر السوق الأوروبية المشتركة فيكف تواجهه الا بالتعاون الاقتصـــادى على ازالة الحواجز والقيود التى كانت تتحكم فى المعاملات والمبادلات التجارية ولو علمنا ان عمليات الاستيراد والتصدير بين بلدان القارة الافريقية بعضها مع بعض لاتعدو الـــ ٩ ٪ من مجموع المبادلات لادركنا مقدار الجناية التى أنزلها الاستعمار ببلادنا ، وعلى كل حال فلن يلومه احد لانه انمـــا يهدف الى مصلحته كذلك لن نلام نحن ان سعينا الى تحقيق مصـــالحنا بزيادة حجم المبادلات ورفع الحواجز والقيود المانعة لسيولة التجارة بين بلدان القارة ففيها غناء لنا عن الغير وانقاذ لنا من سيطرة الاحتكارات واسواق التصريف الخارجى .

وعلى الدول المنضمة الى السوق الاوروبية المشتركة أن تعى تماما أن هذه المنظمة تسعى الى ضم الدول الغربية كلها الى عضوية الســـوق الأمر الذى يعنى أن قوتها ستتدعم وتقف فى المركز الاقوى الذى يعطيها فرصة السيطرة على الاسواق بالاضافة الى أن فرصة قيام منافسة بين الدول الصناعية والتى تفيد منها الدول النامية سوف تزول لأن جبهة قوية عريضة ستقوم فى هذه الحالة تمكنهـــا من التحكم فى أســـعار المنتجات الأفريقية خصوصا وكلها — تقريبا — من المواد الاولية بما يزيد فرصة كسب دول السوق الأوروبية وتزيد خسارة الدول الافريقية فى الوقت نفسه . وهذه الخسارة وهذه الجبهة القوية ستجعل الاقتصاد الافريقى فى قبضة الغرب .. هذا علاوة على ان الدول الافريقية المنضمة ليس لها فاعليتها عند رسم السياسة الخارجية للسوق الأوربية بل ان هـــذه السياسة تفرض عليها فرضا وما على الاولى الا الخضوع والتنفيذ وطبيعى أن تتجه تلك السياسة المفروضة الى السيطرة والعمـــل المستمر على فتح أسواق البلاد الافريقية المنضمة امام رءوس الاموال المستغلة ومواصلة سياسة النهب والسلب .

واضيف الى ما تقدم اننا لو علمنا ان صادرات الدول الافريقية سواء منها المنضمة الى الســـوق أو المتحررة هى فى الغـــالب توجه الى الدول

الغربية بعضها مع بعض واعطائها مزايا تفضيلية تميزها عما يستورد من الخارج بل ورفع الرسوم وزيادة القيود المفروضة على الوارد من خارج السوق كل‌هذا سيصيب حركة المبادلات التى تمارسها دول افريقية بضربة قاصمة ان لم تسارع تلك الدول الى ايجـاد أسواق خارجية خلاف دول السوق والا ركدت صناعاتنا ومنتجاتنا وما يتبع ذلك من زيادة الاتجاه الى التوفير فى اليد العـاملة أو تخفيض اسـعار هذه المنتجات بما يصيب الصناعات القائمة بخسارة محققة ..

ان قيام سوق افريقية مشتركة وقيام وحدة اقتصادية هما الطريق والسبيل الوحيد الى مواجهة اخطار السوق الأوربية التى اسلفنا ذكرها والى تنفيذ مشروعات التنمية وحسن استغلال الموارد الطبيعية فى القارة والافلات من القبضة المسيطرة للاستثمارات الاجنبية نتيجة لزيادة حجم المبادلات بين دول السوق الافريقية وقيام صناعات جديدة بحيث لا تكتفى القارة بأن تكون مصدرا للمواد الاولية فقط التى تخضع لتحكم اسـواق التصريف وتقلبات الاسعار وتذبذبها بل ان اتحـاد الدول الافريقية من أعضاء السوق الافريقية يمكنها من عكس النتيجة بحيث تصـبح هى فى المركز الاقوى بل واكثر من هذا انها تستطيع أن تفرض اسـعارها على الاسواق الخارجية . للحصول على اكبر فائدة ممكنة توجه لخير شعوب القارة وتحقق املها واقول زيادة على هذا : ان تحرر الدول الافريقية من السيطرة الاستعمارية وسيطرة الاستثمارات المستغلة سيقنعها أيضـا بالتخلص من الارتباط بأى من المعسكرين المتصارعين اذ لا ناقة لها ولا جمل من وراء هذا الارتباط ومن ثم تقتنع بضرورة اتباع سـياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز وهو ما يزيد من‌الرقعة المؤمنة بعدم الانحياز بحيث تشارك مشاركة فعالة فى فرض السلام على الدول المتصارعة لأن هذه المعسكرات تعتمد أول ما تعتمد فى‌حماية نفسها على تقديم الدول المرتبطة بمعسكراتها وقودا للحرب الباردة أو الساخنة القائمة أو التى تقوم بينها .

الفصل الأول

العوامل التى تدفع لقيام سوق افريقية مشــــتركة

لقد اثار دهشة العالم اجمع هــذا الاندفاع الحماسي المدهش الذى ظهر من زعماء القارة الافريقية استجابة لنداء الامبراطور هيلاسلاسي اذ لم يكن يخطر على بال احد امكان حدوث هذا التجمع وهذا الاقبال على اللقاء والتلاقى فقد كانوا يعتقدون ان الذى يســـود القارة الافريقية هو التفرق والتباعد وتعارض المصــــالح واختلاف الأهداف واختلاف انواع الحكم واختلاف المذاهب ، ولكن بضع كلمات خطها الرؤساء بقبول دعوة هيلاسلاسي محت الأوهام التى يعيش فيهــا الشرق والغرب وايقظتهم بعنف .

ان الدعوة للمؤتمر وانعقاده لم يستغرقا وقتا طويلا بل اندفع الكل احساسا منهم بلزوم هذا الاجتماع لتقرير مستقبل القارة وموقفهـــــا من العالم وخصوصا انه يتوالى يوما بعد يوم بروز دول افريقية مســــتقلة ويزداد بها حجم الامم المتحدة فلابد اذن من الاتفاق على المستقبل ولا سيما ان وجود هذه الدول فى المنظمة الدولية اصبح له شأنه نتيجة الحركات والانتفاضات التحررية الدموية التى خاضوها الى الأمم المتحدة والوقوف على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية كما اصبح لصوت افريقية فى المنظمة قيمتـــــه بالاتفاق مع الدول الآسيوية تســـــتطيع ان تنــاقش ما يعرض من امور بحرية وعدم انحياز .

ولكن هل هو مجرد الحمــــاسة الذى دفع الى الاجتماع الكبير ؟ طبعا لا .. انما هو اجتماع متبصر واع دقيق الخطوات وقائم على دوافع أخرى عملية تطبيقية وقد كان من بين القرارات التى انبثقت عن المؤتمر قرار انشاء سوق افريقية مشتركة وهناك ، من غير شـــك عوامل عدة دفعت الى تقرير هذا واستطيع ان اقسم تلك العوامل الى جانبين احدهما

اقتصادى والثانى سياسي . فأما الجانب الاقتصادى فيندرج تحته ما يلى :

أولا : الاسلوب الاستعمارى الجديد الذى يدق ابواب القارة ان لم يكن دخلها والذى تجب محاربته تماما وبعنف وقوة كما حاربنا ودفعنا الاستعمار والثانى : هو حالة التخلف الاقتصادى الذى خلقه الاستعمار وخلفه وراءه يعمل هادما للاقتصاد والمجتمع ، والثالث : هو انخفاض معدل تبادل المواد الأولية بالنسبة للمواد المصنوعة ، أما الجانب الآخر من العوامل التى تدفع الى قيام السوق الافريقية المشتركة فهو جانب سياسي تندرج تحته أولا الرغبة فى تحرير القارة من بقايا الاستعمار سواء كان استعمارا سافرا أو حربا تدور على الافريقيين فى معركة عنصرية يفرضها البيض بالحديد والنار وهى عمليات ابادة تقريبا .

وثانيا : الرغبة فى البعد بالقارة عن التطاحن بين المعسكرين واتخاذ سياسة عدم الانحياز فى السياسة الدولية المتشابكة المعقدة .

ثالثا : وهو — صدقونى — عامل له أهمية بالغة رايت أن اختم به العوامل اسياسية التى سأتناولها تفصيلا واحدا بعد الآخر سياسية كانت أو اقتصادية الا وهو الرغبة فى القضاء على التسلل الاسرائيلى الى قلب القارة الافريقية الذى يستهدف السيطرة على اقتصاديات وموارد القارة لحساب الاستعمار والاحتكارات .

المبحث الاول

العوامل الاقتصادية

١ ـ الاسلوب الاستعمارى الجديد :

خرج الاستعمار من الباب ليواصل محاولاته للتسلل من الشباك . فهو لم يستسلم لعمليات الطرد التى انبثقت فى كل أرض القارة الافريقية ووجد انه من العسير عليه أن يقبل هكذا ، وببساطة تقلص ظله ومن ثم تقلص نفوذه وهو ان كان قد قبل مضطرا أن ينحسر مدة عن أرضها فانه لم يقبل بتاتا أن ينحسر نفوذه فى عملية الجزر هذه فماذا يفعل اذن ليستبقى نفوذه الذى مارسه منذ قديم الزمن ؟ انه لم يلجأ الى وسيلة واحدة وحسب وانما تعددت وسائله وتنوعت .

فما زلنا نجد لانجلترا نفوذا على اقتصاد وسياسة الدول التى كانت تخضع لحكمها بسبب الارتباط وتشابك مصالحها الاقتصادية والسياسية بالاقتصاد والسياسة البريطانية ويحتاج الامر الى جهد كبير لتصحيح هذا الوضع .

وبالمثل نجد فرنسا تربط بعجلتها بعض الدول الافريقية التى تحررت من الاستعمار السافر لتقع فى الشبكة الاقتصادية التى أقامها فى تلك البلاد عن طريق السوق الاوربية .

وهناك اسرائيل التى يبذل الاستعمار جهودا كبيرة لتثبيت أقدامها فى القارة الافريقية مساعدة لها على تنمية اقتصادها من جهة ليستطيع الوقوف على قدميه ولتهرب من الحصار الاقتصادى المحكم الذى تفرضه عليها الدول العربية وسوف أتناول موضوع تسلل اسرائيل الى القارة فى محاولة لفرض سيطرة الاحتكارات التى تدفع اسرائيل الى الامام وتختفى هى وراءها .

وقد قامت عدة محاولات لربط اقتصاديات غالبية الدول الافريقية

بالدول الغربية . ومن هذه المحاولات عقـد مؤتمر منروفيا ومؤتمر دول الاتحاد الاتفاقى ومحاولة اعلان ولايات متحدة افريقية نواتها غانا وغينيا ومالى ومحاولة ازالة الحاجز والرسوم الجمركية بين غانا وفولتا العليا .

اما عن مؤتمر الدول الافريقية ومالاجاس «منروفيا» فقد عقد فى ١٢ من مايو سنة ١٩٦١ فى منروفيا عاصمة ليبريا للاعداد لمؤتمر « داكار » فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٦١ الذى وضع فيه نظام العمل واسس التعاون التجارى والاقتصادى والثقافى بين دول المؤتمر وتضـم هذه المجموعة عشرين دولة هى :

السنغال — ساحل العاج — داهومى — النيجر — تشاد — فولتا العليا — الكاميرون — الصـــومال — مالاجاس — توجو — جابون — جمهورية افريقية الوسطى — ليبريا — اثيوبيا — تونس — موريتانيا — سيراليون — ليبيـا — الكنوجو (برازفيل) — نيجـيريا — ومن هـذه الدول ١٤ دولة منضمة الى السوق الأوربية المشـتركة ونسبة التجارة الخارجية لدول المجموعة هى ١٧ ٪ من جمـلة التجارة الخارجية لدول القارة الافريقية .

وهنك بعض الملاحظات لابد لى من أن اوردها لالقاء الضـوء على هذه المجموعة فهذه الدول ليس بينها ترابط أو تناسق سياسي أو اقتصادى كما أنها تخضع فى سياستها الخارجية والاقتصادية لتوجيه القوى الاجنبية وتقوم سياسة الدول الأعضاء على تمسك كل دولة عضـو بحريتها فى الحركة والتصرف والاستقلال الكامل فى المجـال الاقتصادى وتجارتها الخارجية وهى لهذا تقاوم اية فكرة لاقامة هيئات عليا تقوم برسم وتنفيذ سياسية اقتصادية خارجية مشتركة تلتزمها الدول الأعضاء والسبب فى هذا تعارض المصالح وتضـاربها فمنها دول ترتبط بالسـوق الاوربية المشتركة كما أن منها دول ترتبط بالكومنولث البريطانى وارتبـاط هذه الدول بالكتل الغربية عن القارة يلزمها بانتهاج سياسـات خاصة تبعا لنوع الارتباط مع الدول الغربية ومن المظاهر البارزة فى اقتصاديات دول هذه المجموعة انها تخضع تماما أو نسبيا للاحتكارات الأوربية التى تتبع فى الغالب الدول التى كانت تستعمر تلك البـلاد من قبل ونلاحظ أن الاحتكارات المشار اليها تشمل مجالات الانتاج والتسويق والنقل والبنوك والتأمينات ومصادر الثروة والايدى العاملة بحيث تكاد تنحصر النسـبة الكبرى من تجارتها الخارجية مع الدول التى تتبعهـا تلك الاحتكارات ثم اقتصاديات الدول الاعضاء يغلب عليهـا الطابع التنافسي لا التكاملى هذا

فضلا على أن انضمام بعض الدول الافريقية من أعضـــــاء المجموعة الى السوق الاوربية المشتركة يجعلها تتمتع بمزايا جمركية وكمية فى أسواق دول السوق مما لا يتمتع به غيرها من الاعضاء وهـــذا يجعل فرصة التنافس المتكافىء بين دول المجموعة منعدما وخصـــوصا السلع المثلية وهذا يؤدى فى حد ذاته الى الانقسام وقيام صراع بينهما حول تصريف السلع المتماثلة ومنجهة أخرى فان السلع الأوربية التى تستوردها الدول الافريقية المنضمة للسوق الأوربية تتفوق على السلع الافريقية المماثلة لها والتى تنتجها باقى دول المجموعة ان وجدت بسبب الامتيازات التى تتمتع بها فى اسواق الدول المنضمة فكأن الدول الأخيرة تقف فى المركز الاقوى وهو ما سوف يودى بهذا المؤتمر فى النهاية نتيجة وجود هـــذا الاسفين الاوربى الذى دقه الاستعمار فى قلب القارة ليشطر القارة الى معسكرات وتكتلات متصارعة .

وانتقل الى الكلام عن ميثاق دول الاتحاد الاتفاقى الافريقى الذى نشأ فى غربى افريقية فى مايو سنة ٥٩ فى ظل الاســـتعمار الفرنسي لافريقية الغربية وبتوجيه منه وهذا الميثاق يضم دول النيجر وداهومى وفولتا العليا وساحل العاج . بعد استقلال دول المجموعة الفرنسية فى أفريقية وقع اتفاق يحدد العلاقة بين فرنسا وهذه الدول فى ٢٥ من ابريل سنة ٦١ يشـــمل المسائل المشتركة بينها فى المجـــالات السياسية أو الاقتصادية او العسكرية وتعتمد الدول الثلاث الأولى اعتمادا كليا على فرنسا فى سد عجز ميزانياتها وقد شجعت فرنسا قيام مثل هذه الاتجاهات بين الدول التى كانت خاضعة لها فى القارة الافريقية على اعتبار انهـــا خطوات فى طـــريق انشاء اتحاد جمركى يضـــم دول افريقية المتكلمة بالفرنسية حتى يســـهل بعد ذلك ارتباطها جملة بالســـوق الأوربية المشتركة .

وهناك أيضا الوحدة بين غانا وغينيا ومالى فيما بعد وتقوم على أساس رفع جميع الحواجز المعوقة للتبادل التجارى بينهـــا بالتدريج ثم تنسيق المسائل النقدية ورسم سياسة موحدة فى التجارة الخارجية .

ثم نجد الاتفاق الذى تم بين غانا وفولتا العليـــا على رفع الحواجز والرسوم بينهما .

هذه هى بعض الوسائل التى لجأ اليها الاستعمار ليضمن استمرار نفوذه وسيطرته على البلاد الافريقية التى توصلت بعد كفاح طويل الى التحرر من السيطرة المباشرة على شئونها واهلها ومع ذلك فمما يبشر

بالخير ما لمسناه من تيقظ الزعمــاء الافريقيين على ضرورة البعد بالقارة عن السيطرة بجميع صورها .. بل انى اتوقع بعد قيام السوق الافريقية المشتركة أن الدول الافريقية المنضمة أو الخاضعة لأى نوع من التكتلات سوف تتحقق من أن مصلحتها هى فى التعاون بعضها مع بعض وزيادة حصيلتها أو استقرار حصيلتها من تصدير المواد الاساسية التى تبيعهـــا للخارج فى ظل الســـوق الافريقية وتبـــادل المعلومات والمعونات الفنية والخبراء وقيام الصناعات فيها .

كل هذه الثمار سوف تؤكد الحقيقة التى أوردتها منضرورة التعاون المشترك كبديل للتعاون المشترك الذى يجعلها تابعة للغرب وخصوصا انها لمست تجاهل الغرب لها عند وضع سياسته الاقتصادية كما لمست ان دورها انما يقتصر على التنفيذ فقط وبدلا منالتنافس والصراع الحاليين اللذين يدوران بينهـاستجد التكامل والتعامل على قدم المساواة والفرص المتكافئة للتبادل والتخطيط الثابت المستقر فى جميع القطاعات .

وقد دفع تدخل الدول الاستعمارية لاقامة هذه الاتحادات فىمحاولة لربطها بهـــا ارتباطا دائما بما يحقق لهـــــا التدخل فى رســـم السياسة العامة أو الاقتصادية والسيطرة عليها وتوجيههـــا لدفع الدول الافريقية المتحررة من القيود السياسية أو الاقتصادية أو العســـكرية الى الالتقاء حول ارساء دعائم التعاون الاقتصــــادى ومن هنا قامت اتفاقية التعاون الاقتصادى بين دول ميثاق الدار البيضاء الذى عقـــد لاول مرة فى الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ ويضم هذا المؤتمر دولا هى :

ج . ع . م . — غانا — مالى — المغرب — الجزائر — . وقـــد وضع أسس التعاون الاقتصادى بينها بحيث تستطيع مواجهة التكتلات التى يسيطر عليها الاستعمار والاحتكارات الأجنبية وتمثل التجارة الخارجية لدول الميثاق نسبة ٢٣٪ من مجموع التجارة الخارجية للقارة الافريقية .

والظاهرة التى تتميز بها دول الميثاق هى أنها كلها تتمتع بالاستقلال والحرية الكاملة فى وضع سياستها العامة والاقتصـــادية وتستطيع أن تقرر الاتفاق مع من تشاء متى كانت مصلحتها العليا تفرض ذلك بلا اعتبار لما يراه الغرب أو الشرق من معارضة هذه الاتفاقات لاتجاهاته مع عـــدم السماح لأية قوة خارجية بالتدخل فى توجيه سياستها بالاضافة الى أنها قد قطعت شوطا فى طريق التقدم والنمو الاقتصادى والصناعى وهذا ما لانراه فى مجموعة منروفيا ثم أنه لا يوجد تنافس بينها وانما تكمل بعضـــها

بعضا بعكس الحال فى دول منروفيا وهذا التكامل يعتبر عنصرا من عناصر التوفيق والتعاون والتجمع كذلك نجد معظم دول الميثاق تتبع سياسة التخطيط والتوجيه فى الميدان الاقتصادى وتأخذ بمبدأ دخول الدولة شريكة فى الحياة الاقتصادية أو مباشرتها الكاملة لبعض المشروعات الحيوية .

هذا وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية لدول الميثاق عددا من القرارات والتوصيات غطت جميع نواحى التعاون الاقتصادى والمسائل المالية ومسائل المواصلات والسياسة والاقتصاد مما اعتقد انه قد يصلح أساسا تدرسه الدول الافريقية المجتمعة لتصدر فيه رأيها أو تتخذه سبيلا للانطلاق نحو آفاق اوسع .

ولاكتمال المعلومات فى ذهن القارىء يحسن بى أن أورد الاتفاقات والقرارات والتوصيات التى انتهى اليها المؤتمر .

أولا : الاتفاقيات :

١ ــ اتفاقية السوق المشتركة .

٢ ــ اتفاقية البنك الافريقى للتنمية .

٣ ــ اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى .

٤ ــ اتفاقية الاتحاد الافريقى للمدفوعات .

٥ ــ اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية .

٦ ــ اتفاقية الملاحة والنقل البحرى .

٧ ــ اتفاقية هيئة الطيران الافريقية .

ثانيا : القرارات :

١ ــ قرار بتعزيز مكتب الاتصال .

٢ ــ قرار بتكوين لجنة خبراء لدراسة المسائل الخاصة بالسوق الافريقية المشتركة .

٣ ــ قرار بالسياسة الاقتصادية الخارجية التى تتبعها دول الميثاق

٤ ــ قرار بتحديد مكان وزمان الدورة الثالثة للجنة الاقتصادية .

ثالثا : التوصيات :

١ ــ توصية خاصة بمنظمة الطيران المدنى الافريقية .

٢ ــ توصية بانشاء اتحاد طيران افريقى .

٣ ــ توصية بعقد اتفاق جوى متعدد الاطراف .

٤ ــ توصية بانشاء شركة ملاحة بحرية مشتركة .

٥ ــ توصية خاصة بالشئون البريدية والمواصلات السلكية واللاسلكية .

٢ ــ التخلف الاقتصادى

ويضاف الى العامل الاقتصادى السابق الكلام عنه والذى يدفع زعماء القارة الافريقية الى المطالبة بانشاء سوق مشتركة عامل ثان هو حالة التخلف المزرى الذى تعيش فيه غالبية دولها بفعل الاستعمار الخبيث الذى ظل قرونا عدة يمتص الدماء وينهب الثروات .

وقد اكد المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى دورته السادسة عشرة وجود كثير من المشاكل والصعوبات التى تواجه البلدان الافريقية ومن هذه المشاكل وجود قطاع زراعى ضخم يعمل بوسائل بدائية ويستخدم آلات ظل اجدادنا يستخدمونها منذ زمان سحيق ولا شك أن استخدام الوسائل البدائية يؤدى الى الحصول على انتاج زراعى ضعيف وانه يلزم لعلاج هذه المشكلة ادخال الوسائل والآلات الزراعية الحديثة فى زراعة الارض واستخدام هذه الآلات فى استصلاح ما يمكن استصلاحه من اراضي القارة والسماح بهجرة الايدى العاملة فى الزراعة من المناطق الكثيفة الى الجهات التى تحتاجها وتقديم التسهيلات والخدمات تشجيعا لهم على الهجرة واستخدام الاسمدة وتحسين شبكات الرى والصرف وحفظ التربة من الضعف الذى يلحقها نتيجة الدورات الزراعية المستمرة وتقديم الخدمات الاستشارية والارشادية للزارعين .

كما أن القارة تفتقر الى وسائل النقل المختلفة والحديثة على وجه الخصوص وشق الطرق تسهيلا لنقل المواد الغذائية أو المنتجات الصناعية او الخامات الى مناطق الانتاج فعامل المواصلات له اهميته القصوى وخاصة بالنسبة للبلاد التى تشق طريقها نحو النمو والتقدم والا ازداد طريقها وعورة ويجب أن توضع خطة مدروسة لتنفيذ وترصد الأموال اللازمة فى صندوق التمويل الذى تؤسسه السوق المفتوحة .

وتواجه القارة كذلك مشكلة ضيق الاسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محليا او المستوردة واعتقد ان السبب فى ذلك هو ضعف القوة الشرائية لدى المواطنين الافريقيين بسبب انتشار الفقر ولا شك أن دفع عجلة التنمية سوف تزيد من المقدرة على الشراء والاستهلاك ثم ندعو فوق ذلك الى تشجيع عمليات الادخار الوطنية لتوفير النقد اللازم للمؤسسات الانتاجية .

واضيف الى ما تقدم مشكلة التجارة الخارجية التى تقتصر فى الغالب على المواد الأولية التى تصدر الى الخارج بابخس الاثمان نتيجة سيطرة أسواق التصريف وتضامنها فى فرض الأسعار المنخفضة على الدول المصدرة لهذه المواد بالاضافة الى أن حصيلة تلك المواد تتعرض للقلقلة والتذبذب من سنة الى اخرى بشكل يمثل خطرا مؤكدا على موارد البلاد الافريقية ولا يساعد على وضع تخطيط ثابت لعمليات التنمية والسير فيها بانتظام وثبات . ولا شك ان اقامة السوق الافريقية المشتركة سوف يساعد على تقوية مركز الدول الافريقية المصدرة للمواد الأولية على مواجهة أسواق التصريف والوقوف فى وجه الاحتكارات بما يحقق ثبات اسعارها ومن ثم ثبات حصيلة وموارد البلاد الافريقية بل من المتوقع أن ينقلب الحال ويصبح فى امكان الدول الافريقية فرض ماتراه من اسعار لثروتها الطبيعية وثبات الأسعار واستقرار الدخل الناتج من بيع المواد الأولية محليا بدلا من تصدير الخام ثم اعادة استيرادها فى شكل منتجات مصنوعة وبأثمان مرتفعة وهذا بدوره يوفر النقد الأجنبى الذى يصرف على استيراد المنتجات المصنوعة علاوة على ما يفيده من تشغيل اكبر عدد من الأيدى العاملة وبأجور مجزية .

وهناك بالاضافة الى المشاكل التى اسلفنا ذكرها مشاكل الصحة والتغذية والتعليم وكلها تحتاج الى تخطيط ثابت للسير فيه قدما للتخلص منها والقضاء عليها فتدهور الحالة الصحية وانتشار الأمراض فيه تضييع للقوى الوطنية واضعاف للانتاج القومى فنحن فى حاجة الى كل يد تستطيع ان تعمل كما اننا نحتاج الى اجيال صحيحة وسليمة بدنيا فالعقل السليم فى الجسم السليم كذلك نحتاج الى جهود كبيرة فى ميدان التربية والتعليم للنهوض بالفكر والثقافة الافريقية وتنمية القدرات واظهار المواهب ففيها غناء لنا بعد تحقيقها عن استيراد الخبرات والايدى العاملة المدربة الماهرة من الخارج .

ولا احب ان يفوتنى الكلام عن أثر التكامل الاقتصادى لأوربا الغربية فى عمليات التجارة الخارجية وعمليات التنمية فى افريقية ، والذى لا شك

فيه أن للسوق الأوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة فى أوربا آثارا طويلة الأجل على عمليات تصنيع افريقية وهىتؤثر تأثيرا بالغا فى الانتاج والتجارة الحالية والمستقبلة للمواد الأولية المصنعةوللصناعات فى القارة الافريقية ومن جهة أخرى فان البلدان الافريقية المنضمة للسوق الأوربية المشتركة قد تجــد من العسير عليها التوفيق بين علاقاتهــا وارتباطاتها بالسوق الأوربية وبين ضرورة توثيق روابطهــا مع الســـوق الافريقية المقترحة لتثبيت أقدامها حتى تنهض باعبائهــا وواجبها ازاء صالح القارة واهلها ولابد لدول السوق الافريقية من أن تبحث لنفسها عن أســواق خارجية أخرى غير تلك الأسواق التقليدية التى اعتدنا التعامل معها حتى تفلت من قبضتها الخانقة وهذا يستلزم توثيق علاقاتنا الاقتصادية مع جميع الدول والتعامل معها على قدم المساواة حتى نلقى الاحترام الواجب من جميع الدول على السواء ولا تخشى أية دولة من التعامل معنا نتيجة عدم الوفاء بالتزاماتنا والنتيجة المحتمة لاتساع دائرة السوق التى تصرف فيها مواردنا الاولية أو انتاجنا الصــناعى أو الزراعى هى أن الاســواق التقليدية لابد أن تعمل لنا الف حساب ولا تتلاعب بأرزاقنا بالشكل الذى تعودت أن تقوم به زمن التفرق والتشتت .

هذا فضلا على أن اتساع الاســواق وتعددها فيه دعم لاقتصادنا النامى وتمكين لنا من السير قدما فى خطة التنمية الموضــوعة ولا يقتصر الأمر على دعم الاقتصاد فحسب بل ان فائدة محققة ســوف تعود على المجتمع الافريقى فزيادة الدخل القومى تســاعد على النهوض بالاحوال الصحية المتأخرة السائدة فى القارة وتحســين الخدمات الصحية واقامة المستشفيات كما يساعدنا الدخل المتزايد على التوسع فى التعليم بحيث يمكن تعبئة المواد البشرية الناضجة واللازمة لتقدم المجتمع فى خط متوازن مع التقدم الاقتصادى فى جميع انحاء القارة .

ومما يبشر بالخير ان المعونات الفنية الدوليــة لافريقية قد ارتفعت من ٨ر٩٪ ١٩٥٦ الى ٩ر١٥٪ ســنة ١٩٦٠ والمقدر أن ترتفع النســبة فىسنة ١٩٦٢/٦١ الى ٢٩٪ عند ما تصل قيمة هذه المعونات الى ١ر٢٠٪ مليون دولار وسوف يرتفع مستوى المساعدة المقررة فى برنامج المجلس الاقتصادى والاجتماعى لسنة ١٩٦٢/٦٠ للدول الـ ١٦ التى حصلت على استقلالها سنة ١٩٦٠ الى حوالى ثمانية أضعاف المبلغ المقرر فى برنامج سنة ١٩٦٠ .

ثم أن اقامة سوق افريقية مشتركة فيها تشجيع للتجارة وللمبادلات

بين الدول الافريقية الأعضـــاء وفيه تحســــين أيضا لمركز الصـــادرات الافريقية كما أن التطور السياسي السريع فى افريقية يدعو الى الاسراع فى عمليات التنمية وظهور عدد كبير من الوحدات السياسية والاقتصادية الصغيرة فى حد ذاتها والضعيفة فى امكانياتها المنفردة يجعل من الضرورى زيادة الجهود المبذولة من أجل التضامن والتعاون والتكامل .

٣ ـــ انخفاض معدل تبادل المواد الاولية بالنسبة للمواد المصنوعة :

جاء فى المادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة أن منظمة الأمم المتحدة تعمل على تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها كما جاء بالمادة (٥٢) انه ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولى ما يكون العمل الاقليمى صالحا ومناسبا مادامت هذه التنظيمات او الوكالات الاقليمية ونشاطهـــا متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ولهذا قام صندوق النقد الدولى الذى من أهم أغراضـــه ما ورد فى المادة الأولى منه أنه يهدف الى العمل على تحقيق التوازن فى التجارة العالمية ورفع مستوى العمالة وتنمية الموارد الانتاجية فى جميع انحاء العالم .

ونستطيع أن نقول ان من بين الوسائل التى يمكن بها علاج مشكلة التخلف ما يأتى : ـــ

أولا : تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية .

ثانيا : تقدم التجارة الدولية عن طريق رفع القيود الجمركية والكمية أو تخفيضها وعلاج مشكلة انخفاض أسعار المواد الأولية .

أما عن تقديم مساعدات اقتصادية للدول النامية عن طريق الهيئات الدولية العاملة فى نطاق الامم المتحدة أو عن طـــريق اتفاقات ثنائية او متعددة الاطراف فانها لاتعدو الـ ٣ مليار دولار سنويا (نصيب الهيئات الدولية منهـــا أقل من المليون بكثير) على حين يلزم لمقابلة الاحتياجات الضخمة للدول النامية توفير مساعدات سنوية قدرها الخبراء بثلاثين مليارا من الدولارات . وهذا يوضح لنا مدى ضآلة المساعدات المقدمة ، وضآلة نصيب الهيئات الدولية من تلك المساعدات فى الوقت الذى كان يجب ان يتم فيه تقديم جميع المساعدات عن طريق الامم المتحدة والمنظمات العاملة فى نطاقها منعا من خضوع الدول المعانة للشروط المفروضة عليها لتقديمها بما يحول دون حسن استخدامها .

أما فيما يتعلق بالوسيلة الثانية فقد عنى المجلس الاقتصادى التابع للأمم المتحدة بمشاكل الدول المتخلفة والتى من اهمها عدم التوازن بين أسعار المواد الاولية والمواد المصنوعة ، واتخذ فى هذا الصـــــدد عدة قرارات من بينها القرار الذى اتخذه فى دورته السابعة عشرة ونصه : —

القرار الذى وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى عليه فى دورته السابعة عشرة (٣٠ مارس — ٣٠ ابريل ١٩٥٤) بشأن تثبيت أســـعار للمواد الاولية :

« المجلس الاقتصادى والاجتماعى » .

اذ يأخذ بعين الاعتبار التقرير المقدم من فريق الخبراء الذى تكون طبقا لقرار الجمعية العمومية رقم ٦٢٣ عن تجارة المواد الاســـــاسية والتنمية الاقتصادية وكذلك التقارير التى اعدها السكرتير العام تنفيذا للقرار المذكور الذى اتخذته الجمعية العمومية والفقرة ٧ من القـــرار رقم ٤٢٧ للمجلس .

ونظرا لأن جميع هذه التقارير توضح بجلاء ضرورة وضع تدابير فعالة للتعاون الدولى بقصد حل المشاكل الخطيرة الناجمة عن عـــدم كفاية وعدم استقرار الدخول الناشئة عن تصـــدير المواد الاولية وهى مشاكل تهم معظم البلاد التى تسير فى طريق النمو .

وبما انه يتعين — لنتبين التدابير التى تتيح حل هذه المشـــاكل على أسس عادلة ومنصفة — ان ينشأ فى نطاق الأمم المتحدة جهاز متخصص يعنى بصفة دائمة بدراسة جميع المقترحات الكفيلة بالوصـــول الى حلول مرضية .

وبما انه اصبح لازما وعاجلا — لمصلحة البـــلاد الناقصة النمو والاقتصد العالمى بأسرهعلى السـواء — ايجاد حلالمشكلة الخطيرة القائمة منذ زمن والخاصةبعدم استقرار اسواق المواد الاولية وتفاقم احوالالمبادلة بين هذه المواد والمواد المصنوعة التى تدخل فى التجـــارة الدولية ، وذلك للتفاقم الذى يرجع الى عهد بعيد .

والمجلس اذ يدرك ضرورة اتخاذ جميع التدابير التى من شأنها خلق احوال الاستقرار والرخاء اللازمة لتأمين علاقات سليمة ودية بين الامم ، يقرر ما يأتى : —

أولا (ا) ينشأ الى جانب المجلس لجنة استشارية تسمى اللجنة الاستشارية الدائمة للتجارة الدولية والمواد الأساسية .

(ب) تكون مهمة اللجنة الرئيسية دراسة التدابير التى تهدف الى تفادى التقلبات العنيفة فى اسعار المواد الاساسية وفى حجم الاتجار بهذه المواد وبخاصة التدابير التى تهدف الى المحافظة على نسبة عادلة ومنصفة بين أسعار هذه المواد واسعار المواد المصنوعة التى تدخل فى التجارة الدولية .

(د) وتختص اللجنة ايضا بالآتى : —

١ — متابعة تطور الاسواق العالمية للمواد الاساسية بصفة مستمرة وذلك عن طريق تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بها .

٢ — تقديم تقارير دورية عن نشاطها للمجلس واقتراح التدابير التى من شأنها حل المسائل التى تدخل فى اختصاصها

٣ — نشر دراسات وتقارير واحصائيات عن الاسعار واحوال التبادل والمظاهر الاخرى للتجارة الدولية للمواد الاساسية .

وقد انشئت هذه الهيئة رسميا فى اغسطس سنة ١٩٥٤ فى صورة لجنة مكونة من ١٨ دولة من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة يعينها المجلس مع مراعاة تمثيل جميع المناطق الجغرافية تمثيلا مناسبا . وكذلك البلاد التى بلغت مختلف مراحل التنمية والتى تساهم الى حد كبير فى التجارة الدولية للمواد الأساسية أو التى ترتبط اقتصاديا ارتباطا وثيقا بهذه التجارة .

وبرغم أن الدول الافريقية تحتوى على ثروات طبيعية وبشرية ضخمة ، فاننا نجد ان كلا من هذين المصدرين يباعان ويستغلان بأرخص الاسعار . ونحن لو راجعنا الجدول التالى ستتكشف لنا هذه الحقيقة وهى أن الدول الافريقية تعيش فى مستوى غاية فى الانخفاض والتخلف برغم ثرائها فى المواد الاساسية التى كان يجب أصلا أن يعود خيرها على اصحابها وليس على الدول المستغلة .

جدول ١ — البلاد الافريقية مرتبة على حسب الدخل المتوسط السنوى ١٩٥٥ — ١٩٥٧

البلد — الدخل : مائة دولار	١٩٥٧ — (آلاف السكان)
باسوتولاند	٦٥١
بتشوانالاند	٣٣١
الكونجـــــو	١٣١٢٤
الصومال الانجليزى	٥٥٢
الكاميرون	١٥٦٢
أثيوبيـــــا	١٢٢٠٠
نيجـــيريا	٣٢٤٣٣
افريقية الغربية الفرنسية	١٦٢٦٠
جامبيـــــا	٢٨٥
غينيـــــا	٢٦٣٠
ليبريـــــا	١٣٢٠
موزمبيـــق	٦١٧٠
غينيـــا البرتغالية	٥٥٤
رواندا أوراندى	٤٥٦٨
سيراليـــون	٢٢١٠
الصومال الايطالى	١٣١٠
افريقية الجنوبية الغربية	٥٢٤
الســـــودان	١٠٧٠٠
سوازيلاند	٢٣٧
تنجـــانيقـــا	٨٧٦٠
توجــــــو	١٠٩٣
أوغنــــدا	٥٦٨٠

البلد : من ١٠٠ — ١٩٦ دولار	١٩٥٧ — آلاف السكان
غـــانـــا	٤٧٦٣
ليبيـــا	١٢١٠
مدغشــــقر	٤٩٠٥

البلد / من ١٠٠ ـ ١٩٦	١٩٥٧ ـ آلاف السكان
المغـــــرب	١٠١١٥
روديسيا ونياسالاند	٧٤٥٠
تونســـــــس	٣٨١٥
ج٠ع٠م٠	٢٨١٠٨
نزنبار وبمبـــا	٢٨٥

البلد / من ٢٠٠ ـ ٢٩٩	١٩٥٧ ـ آلاف السكان
الجزائـــــر	١٠١٤٣

نخرج من قراءة الجداول السابقة ان هنـــاك ٢٢ دولة من بين ٣١ دولة يبلغ دخل الفرد الواحد فيها أقل من ١٠٠ دولار سنويا ، على حين أن هناك ٨ دول يقل فيها معدل دخل الفرد سنويا أقـــل من ١٩٦ دولارا ، وهناك دولة واحدة هى الجزائر التى يزيد فيها دخل الفرد عن ٢٠٠ دولار سنويا ــ وهذا يبين لنا مقدار التخلف الذى تعيش فيه شعوب القارة ، ولكن هل هذه الدول فقيرة فعلا فى الموارد الى هذا الحد ؟ الجواب هو لا بالبنط العريض ، فان ثراء الدول العظمى أعتمـــد ويعتمد فى الدرجة الأولى على استثمارها المروع لمواد القارة الطبيعية والبشرية ولو علمنـــا مثلا أن بريطانيا وهى أكبر الدول المصنعة للقطن لاتزرع فى بلادها شجرة قطن واحدة وهى مع ذلك أكبر الدول المصنعة له كما قلت ولو تساءلنا فى الوقت نفسه عن السبب ، لجاءنا الجواب على الفور بأن بريطانيا كانت تعتبر مصر مزرعة للقطن وتبث فى أذهان المصريين فكـــــرة أن مصر بلد زراعى ولا تصلح للصناعة أو التصنيع ، وهكذا الحال فى باقى بلاد القارة التى تعتبر فى نظر الدول الكبرى موارد للثروة والغـــذاء واليد العاملة الرخيصة .

ولعل استيقاظ الشـــعوب الافريقية على هذه الحقائق المروعة هو الذى دفعها الى الاجتماع حول فكرة واحدة هى تخليص الشــــعوب من الاستغلال ، وتحويل مواردها وأموالها التى تدخل فى جيوب المســـتعمر المستغل الى صالح تلك الشعوب اذ لا يعقل أن تظل الحـــال على ما هى عليه ، فاستمرار سيطرة الاســـتعمار على موارد افريقية يعطيهم فرصة الضغط على شعوبها الناهضة ، وهذا النوع من الضغط عانت منه مصر

أيام العدوان الثلاثى وما اعقبه بعد انسحاب الانجليز والفرنسيين والصهاينة من البلاد وقد صبرت مصر وصابرت وجاهدت لفتح الاسواق الخارجية حتى فطن الغرب الى ان عملية الضغط هذه لن تفيده أمام عزم شعب مصر على الاستغلال والتخلص من السيطرة الأجنبية أيا كان نوعها سياسية أو اقتصادية ، وقد كان .

ومفهوم ماتقدم أن الشعوب يجب ان تعى تماما ان استمرار سيطرة الغرب على مواردها هو ورقة رابحة فى يد الاستعمار يلعب بها وقتما يشاء وكيفما يشاء . فيجب اذن أن تنقلب الآية ويصبح اتحاد افريقية فى سوق مشتركة عاملا يؤدى الى هذه النتيجة فالتعاون المشترك يجعل فى يد القارة هذه الورقة الرابحة وتصبح هى المسيطرة على أسواق التصريف وليس العكس ، نفرض نحن الاسعار ولا تفرض علينا ونمنع آثار تقلب الاسعار وثبات دخول القارة من بيع تلك المواد ان لم نقل زيادتها واستخدام تلك الدخول لصالح الشعوب الافريقية .

ان الوحدة الافريقية التى قررها مؤتمر أديس أبابا هى بداية ليقظة اوسع واكبر ضد الظروف المعيشية غير الكريمة وضد الفقر الذى فرضه الاستعمار طوال القرون الماضية ، ويجب على الشعوب الافريقية ان تستعين بالخبراء والفنيين من الدول الافريقية التى هى أكثر تقدما ، على أن تعمل فى الوقت نفسه على ارسال البعثات الى الخارج للتخصص واكتساب الخبرة لتعود وتضع هذا التخصص وتلك الخبرة فى خدمة بلادها ، ويجب أن توضع سياسة ثابتة لها صفة الاستمرار لتحقيق هذا الغرض .

ويتوقف تقدم العالم اقتصاديا واجتماعيا وخصوصا فى المناطق ذات الاقتصاد المتخلف على الزيادة المستمرة فى التجارة الدولية . ولما كانت صادرات السلع الاساسية تعتبر المورد الرئيسي لايرادات البلاد المتخلفة من النقد الاجنبى . ولما كانت التقلبات العنيفة فى أسعار هذه المواد تعتبر ذات تأثير بالغ فى حجم حصيلة البلاد المتخلفة وفى موارد ميزانياتها مما يعوق التنمية السليمة الثابتة لاقتصادها ، وانه يجب وضع حد لهذه التقلبات فى الاسعار . ولما كانت المساعدات التى تقدم سواء من الهيئات الدولية أو الدول منفردة لاتسمح بسد العجز المالى الذى تعانيه البلاد المصدرة للمواد الأولية نتيجة الهبوط الكبير او المفاجىء فى أسعار هذه المواد . فقد أصبح من المحتم ايجاد الوسائل اللازمة لمكافحة تقلبات الأسعار فى المواد الأولية واتجاه أسعار المصنوعات الى الزيادة وما

يتبع ذلك من انخفاض شروط التبادل التجـــارى للبلدان ذات الاقتصـــاد المتخلف . وهذه التقلبات فى ذاتها تعوق التجارة الدولية ، ولا تسمح فى الوقتنفسه للدول المتخلفة بالسير فىخطط التنمية بما يحقق خير أهلها .

والجدول التالى يوضح لنا تطور اسعار حجم صادرات بعض البلاد الصناعية والبلاد المنتجة للمواد الاولية منذ سنة ١٩٥٣ :

الارقام القياسية لاسعار وحجم صادرات

بعض الدول ١٩٥٣ — ١٠٠

السنة	المملكة المتحدة	المانيا الغربية	الولايات المتحدة	اليابان	استراليا	[illegible]	سيلان	غانا
ا — الرقم القياسي للاسعار :								
١٩٥٤	٩٩	٩٨	٩٩	٩٦	٩٨	١١٧	١١٢	١٤١
١٩٥٥	١٠١	٩٨	١٠٠	٩١	٨٩	٩٢	١١٧	١٢١
١٩٥٦	١٠٥	١٠١	١٠٤	٩٤	٨٢	٨٩	١٠٩	٩٧
١٩٥٧	١١٠	١٠٣	١٠٧	٩٧	٩٢	٨٧	١٠٤	٩٢
١٩٥٨	١٠٩	١٠٣	١٠٦	٩٤	٧٩	٧٩	١٠٢	١٢٨
١٩٥٩	١٠٨	١٠٠	١٠٧	٩٥	٧٠	٦٤	١٠٧	١١٦
١٩٦٠	١١٠	١٠١	١٠٨	٩٨	٧٨	—	١٠٧	—
ب — الرقم القياسي الكمى :								
١٩٥٤	١٠٤	١٢٢	٩٧	١٣٣	٩٨	١٠٠	١٠٣	٩١
١٩٥٥	١١٢	١٠٢	٩٩	١٧٤	١٠٠	١٠٩	١٩٠	٩٠
١٩٥٦	١١٩	١٦٥	١١٧	٢٠٨	١١١	١١١	١٠٤	١٠١
١٩٥٧	١٢١	١٨٨	١٢٣	٣٣٢	١٢٥	١٠٣	٩٦	١١١
١٩٥٨	١١٦	١٩٥	١٠٧	٢٤٠	١٢١	٩٩	١٠٧	٩٢
١٩٥٩	١٢١	٢٢٢	١٠٤	٢٨٥	١٣٧	١١٥	١٠٥	١١١
١٩٦٠	١٢٨	٢٥٦	١٢٠	٣٢٥	١٤٠	—	١١٠	—

ويبين هذا الجدول أن استراليا والبرازيل وغانا قد تعرضت صادراتها لتقلبات أكبر وأوسع مدى من الذى تعرضت له سيلان كما يبين أن اتجاهات الارقام القياسية لاسعار الصادرات لم تكن متشابهة فى البلاد الاربعة وهذا القول يصدق على جميع البلاد المنتجة للمواد الاولية التى أحيانا يختلف اتجاه تقلبات أسعارها الى حد بعيد أما عن انجلترا والمانيا الغربية والولايات المتحدة واليابان فقد تمتعت بدرجة كبيرة من الاستقرار الذى يصاحبه تحسن عام فى أسعار الصادرات علاوة على أن الزيادة فى حجم صادراتها كانت مطردة وسريعة على وجه الاجمال وهذا نقيض تطور صادرات مجموعة البلاد المنتجة للمواد الاولية التى لم تستقر على حال وان كان الاتجاه العام لحجم صادراتها هو نحو الارتفاع أيضا وان كان بمعدل أدنى وهذا الارتفاع فى حجم الصادرات مضلل لأن الاسعار عندما تنخفض ويزيد حجم الصادرات فان الحصيلة التى تدخل خزائنها تظل كما هى أو تقل والنتيجة النهائية لمثل هذه الاتجاهات هى هبط حصة البلاد المنتجة للمواد الاولية فى مجموع التجارة الدولية (مع استبعاد التبادل بين بلاد الكتلة الشرقية) من ٣٨٪ فى سنة ٤٨ الى ٣٦٪ فى سنة ٥٣ ثم الى ٣١ ٪فى ١٩٥٩ كما هبطت كذلك نسبة تبادلها التجارى فى المتوسط بمقدار ٥٪ منذ سنة ١٩٥٣ فى مقابل ارتفاع مقداره ٤٪ للبلاد المتقدمة خلال الفترة ذاتها بل لقد هبط القياس لنسب التبادل التجارى لكل من دول أمريكا اللاتينية واستراليا ونيوزيلندة واتحاد جنوب افريقية مجتمعة من ١٠٠ فى سنة ١٩٥٣ الى ٧٨ فى سنة ١٩٥٩ .

ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار فى حصيلة الصادرات أو بمعنى أصح فى القوة الشرائية الخارجية للبلاد المعنية يضر بشكل واضح بالبلاد المنتجة للمواد الأولية ذلك لان مهمة تخطيط البرامج القومية للتنمية الاقتصادية فضلا على صعوبتها فى ذاتها ــ تزداد تعقيدا وتشابكا نتيجة عدم الاطمئنان الى استمرار تدفق واردات المعدات الانتاجية ، بل قد يتعذر استكمال ما تتضمنه من برامج استثمارية بسبب تطورات غير متوقعة فى الأسواق الخارجية للمواد الاولية وقد يمكن تنفيذ بعض المشروعات ويتحتم فى الوقت ذاته وقف المشروعات الاخرى او تأجيلها الامر الذى يحول دون الاستفادة التامة من زيادة الطاقة ولهذا يجب أن يكون التخطيط مرنا بدرجة تكفى للتكيف وفقا لما يطرأ من أحوال وظروف ليست فى الحسبان عند وضع الخطة على انه اذا بلغت تلك التطورات درجة كبيرة تصعب مواجهتها فقد ينجم عن ذلك تعليق برامج طويلة الاجل وتعطيل الجهود المبذولة لوضع سياسة اقتصادية قومية بعيدة الاهداف .

وقد اقترح استخدام التمويل التعويضي بقصد تخفيف حدة التقلبات فى القوة الشرائية الخارجية للبلاد المنتجة للمواد الاولية ولتحقيق بعض الاستقرار فى وارداتها وايراداتها وهذا يعنى الالتجاء الى القروض الدولية لتيسير مواجهة الموقف الى أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بموازنة ميزان المدفوعات أو تتحسن الظروف والاحوال بما يسمح بالاستمرار فى تنفيذ برامج التنمية فى تلك البلاد .

انى أرجو يا سيدى القارىء أن أكون قد استطعت ايفاء هذه النقطة حقها من التوضيح بما يكفى لابراز هذه المشكلة بالنسبة للموضوع الذى نبحثه والذى ارى ان علاجه فى توسيع السوق الافريقية بالتضامن مع الدول الآسيوية بشكل يمكن القارة من التكتل والتجمع لمواجهة الضغوط الاقتصادية الخارجية وقلب الوضع لصالح القارة ولصالح البلاد المتخلفة عموما .

ان تصنيع أكبر قدر ممكن من المواد الاولية التى كانت تصدر كخامات للبلاد المتقدمة وبأبخس الاسعار ثم تعاد الينا فى صورة منتجات مصنوعة بأغلى الاسعار أو على الاقل بالاسعار التى تفرض علينا نظرا للارتباط الوثيق مع البلاد الصناعية بمعاهدات أو اتفاقات او بالحكم المباشر بما يسمح لبلدان القارة الافريقية بالتحول عنها الى منتجات بديلة أقل سعرا اقول ان تصنيع القارة يؤدى الى تقليل الفوارق المخيفة ــ شيئا فشيئا ــ بيننا وبين الدول المتقدمة بالاضافة الى انه يوفر علينا استيراد تلك المنتجات ومن ثم يوفر العملات التى تنفق فى استيرادها لتستخدم فى برامج التنمية وزيادة عدد العمال المستخدمين فى تلك الصناعات وخفض اسعار المواد المستوردة الشبيهة بالانتاج المحلى ان رغبت الدول المتقدمة فى استمرار صادراتها الينا من تلك المواد المصنعة ، ولو أن الدول الصغيرة فى حاجة الى حماية نفسها باتخاذ اجراءات للحماية حتى تقف صناعاتها على قدميها فى السوق وخصوصا اذا علمنا كيف تستطيع الدول المتقدمة ان تتحمل خفض اسعار منتجاتها ولفترة تنافس فيها الانتاج المحلى للدول الصغيرة .

المبحث الثانى

العوامل السياسية

١ ـ الرغبة فى تحرير القارة من بقايا الاستعمار

كانت المسألة الاولى التى طالبت كل الدول المجتمعة ببحثها فى المؤتمر هى البحث عن احسن الوسائل والسبل التى تتبع لتقديم العون لكل الحركات التحررية فى القارة الافريقية . فانه برغم استقلال عدد كبير من الدول الافريقية فان الاستعمار لا يزال يجثم بظله الكئيب على شعوب افريقية عزيزة علينا . فلا يزال الاستعمار كما جاء على لسان السيد الرئيس جمال عبد الناصر — يعاند بشراسة فى بعض أجزاء القارة مثل روديسيا الجنوبية وانجولا وبتشوانالاند وسوازيلاند وباستولاند وغينيا البرتغالية وغيرها ويضاف الى ذلك النضال القائم ضد التفرقة العنصرية فى جنوبى افريقية .

ان الوحدة الافريقية لن تتم وتكتمل وهذه الاجزاء العزيزة خاضعة للمستعمر يسومها العذاب والشقاء ويعامل أهلها معاملة السوائم كما أن الاستعمار بدوره لن يخرج من القارة بمجرد الصراخ والعويل بل ان هذه يجب أن تتحول الى سلاح فى يد الشعوب المستعمرة توجهه الى الاستعمار .

ان مجرد بقاء الاستعمار فى القرن العشرين هو اهانة بالغة للانسانية وللأمم المتحدة التى كفل ميثاقها لكل الشعوب الحق فى تقرير مصيرها فى حرية ووضوح بل ان استمرار اعمال التفرقة العنصرية والفظائع التى تجرى على يد المستعمر هى امتهان لحقوق الانسان وبديهى أن اقامة أى نظام او منظمة افريقية للوحدة سواء فى المجالات السياسية او الاقتصادية او العسكرية لن يحقق ما ترجوه وتستهدفه الا فى ظل تحرر كامل من سيطرة الاستعمار ايا كان شكل هذه السيطرة . فطبيعى ان الدفاع عن القارة الافريقية أو بالأحرى عن الدول المنضمة

للمنظمة لن تكون له فاعليته الا اذا حررت الدول الافريقية نفسها من أى ارتباط عسكرى مع الدول المستعمرة وتصفية القواعد العسكرية المقامة على ارضها فان بقاء هذا الارتباط يتعارض مع أية اتفاقات دفاعية تنظمها دول القارة ولدينا فى القارة دول بلغت من التقدم العسكرى حدا تستطيع معه أن تغنى أخوات لها عن الاستعانة بالمستعمر سواء فى شئون التدريب او التسليح .

لقد آن الاوان لنقضي على بقايا الاستعمار الذى قسم القارة الى اجزاء بل وجزئيات فقد قسموا الانهار وقسموا القبائل وفرقوها بين دولتين او اكثر ليسهل عليهم حكمها والسيطرة عليها باثارة العداوات والحزازات والنعرات القبلية أو الدينية انها تركة ثقيلة تلك التى خلفها الاستعمار فى البلاد التى رحل عنها تركة مشاكل الحدود ومشاكل اللغات وما شابه ذلك .

ان استمرار ارتباط افريقية بالمعسكرات كفيل بجر القارة الى حروب هى فى غنى عنها فهى فى مسيس الحاجة الى الالتفاف والالتفات لصالحها وقد قال سيكوتورى : انه لا يمكن أن تكون القارة امتدادا للأحلاف القائمة خارج القارة .

وقد نادى الزعيم الكينى اوجنجا اودنجا بوجوب تحرير القارة الافريقية بأسرها وطالب بأن توجه الدول الافريقية المجتمعة انذارا نهائيا بمنح جميع المناطق الافريقية الخاضعة استقلالها وانها سوف تتدخل تدخلا مباشرا ان لم تستجب الدول الاستعمارية لهذا الانذار كما طالب أودنجا بتقديم العون المالى والعسكرى لحركات التحرر الافريقية وتنسيق النضال التحررى .

والواقع ان تعاون البلاد الافريقية المستقلة فى تأييد نضال البلاد التى لا تزال فى معركة من أجل التحرر والخلاص من شأنه أن يكسب نضالها قوة وانه لابد ان ينتهى بالنصر وزوال الاستعمار نهائيا من أرض القارة وسيكون هذا النصر نصرا للحرية عموما ونصرا للانسانية عموما ولقضية السلام العالمى ايضا .. وتاريخ الاستعمار فى كل مكان يقدم لنا عظة هامة وقيمة هى أن الاستعمار لا يخرج من مكان الا بقوة السلاح والمال والرجال هم عدة الكفاح ضد الاستعمار .

ونظرة سريعة الى ما فعله ويفعله الاستعمار بالاهالى الافريقيين تؤكد الدعوة الى التخلص من بقايا الاستعمار فى القارة والقضاء عليه ولأضرب لذلك مثلا :

فلو رجعنا الى اقليم هضبة البحيرات الاستوائية الذى هو عبارة عن وحدة من الناحية البشرية والطبيعية نجد أن الاستعمار البريطانى قد قسم المنطقة الى ثلاث وحدات هى كينيا وتنجانيقا واوغندا وبرغم هذه الوحدة الطبيعية فقد قسمت تقسيما مصطنعا قصد به عزل كل وحدة عن الأخرى ليسهل على بريطانيا حكمها واستغلالها وتفتيت المقاومة الوطنية اذا هبت لاستخلاص استقلالها وبرغم ان اتحاد هـذه الوحدات الثلاث أمر ضرورى لمواجهة المشاكل الواحدة فيها مثل الاستقلال الاقتصـادى والنقل وغير ذلك فقد خشي الاستعمار هذه الوحدة اذ أن معناها زيادة قوة الجبهة التى تعارض مشروعاتها الاستغلالية .

ففى كينيا مثلا تصل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة الى ٦٨٠٠٠ ميل مربع استولى الاوربيون الذين يبلغ عددهم ٤٢٫٠٠٠ على مسـاحة ١٦٫٠٠٠ ميل مربع والباقى وقدره ٥٢٫٠٠٠ ميل مربع وزع على الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٫٥ من المليون أى أن نسبة ١٪ تملك ٢٥٪ من مساحة الارض الزراعية ويترك الـ ٧٥٪ للافريقيين يكسبون عيشهم منها بغاية الصعوبة والمشقة ولو علمنا أن حوالى مليون نسمة من قبيلة الكيكويو الوطنية محصورون فى منطقة لا تتجاوز مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع فى حين يعيش ٤٢٫٠٠٠ أوروبى على مساحة ١٦٫٠٠٠ ميل مربع لادركنا مقدار الغبن الذى الحقه المستعمر بالوطنيين . هذا فضلا عن أن المساحة المتروكة للوطنيين ليست كلها أرضا صالحة للزراعة أو فى خصب أراضي البيض ولما قـامت الثورة فى كينيا بزعامة جوموكينياتا ضرب الانجليز الثائرين بكل قسوة حتى لقد بلغ مجموع من استشهد منهم حوالى ٨٫٠٠٠ افريقى .

ويصل عدد الافريقيين فى أوغندة ٥٫٥ من المليون على حـين أن الاوربيين ٨٫٠٠٠ كلهم من الانجليز ولكن تختلف عن كينيا فى أن الاوربيين لا يمتلكون فيهـا أى أرض بسبب انتشار مرض النوم الذى تسببه ذبابة التسي تسي وليس هذا تفضلا أو تنازلا من الانجليز ، والاصلاحات التى يقوم بها المستعمرون سطحية ولا ترمى ابدا الى رفع مستوى المعيشة لضمان استمرار تحكمهم .

وأوفدت الأمم المتحدة فى سنة ١٩٥٥ لجنة لاستقصـاء الحقائق فى تنجانيقا وأشارت فى تقريرها الى سوء حال الوطنيين اقتصـاديا وصحيا وثقافيا ويتعمد الاوروبيون تأخير الحالة التعليمية ولا ينفقون عليها الا اقل ما يمكن فالطفل الافريقى لا يتكلف الا ٨ جنيهات فى السنة فى

حين يصل ما ينفق على الطفل الاوربى ٢٢٣ جنيها فالاوربيون يضـــنون بأموال الافريقيين على تعليم الافريقيين فهم يعلمون تماما أن انتشـــار التعليم سيرتد عليهم فى صورة حركات تحررية وانتفاضات ثورية .

والاستعمار فى السودان ظل يسعى الى تقسيم السودان ذاته الى سودان شمالى وآخر جنوبى وقامت البعثات التبشيرية بهذه المهمة حتى استيقظت حكومة السودان على الخطر الزاحف فالغت هذه البعثات ولم تعر الاحتجاجات التى انهالت من الانجليز اى اهتمام وضـــربت بها عرض الحائط .

وبالمثل فعلت فرنسا والبرتغال فقد اجتهدت كل منهما فى السيطرة على مستعمراتها الافريقية بل انها كانت تعتبرها ارضا فرنســـــية أو برتغالية حتى تمنع اى تدخل فى شئونها الداخلية لكن هـــذا كله لم يمنع الافريقيين من الثورة على الاستعمار الفرنسي أو البرتغالى فاستقلت دول كانت تخضع للنفوذ الفرنسي والادارة الفرنسية والثورة فى أنجــــولا مشتعلة ولن تنطفىء بفضل الدعوة التحررية التى نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر الذى ضرب لهم أروع الامثلة بنجاح الثورة المصرية فى الاخذ باسباب التقدم فى شتى مناحى الحياة .

وتبقى بعد ذلك مسألة التفرقة العنصرية التى تلقى فى هذه الايام اشد المعارضة فى جميع ارجاء العالم . ان الاعمال البربرية الوحشية التى تمارسها الحكومات الاستعمارية فى أجزاء متفرقة من القارة الافريقية استحقت سخط العالم بأكمله وقد دمغت هيئة الامم المتحدة حكومة جنوبى افريقية وحكومة وسط افريقية وحكومة البرتغال بالوحشية والرغبة فى سيادة الظروف فى القرن التاسع عشر فى قرن التحرر والثورات التحررية وقررت دعوة كل الامم الى مقاطعة تلك الحكومات .

أن المعاملة التى يعامل بها البيض الافريقيون تتنافى مع أبســـــط القواعد الانسانية فعيشة القصـــور والتنعم للبيض وعيشـــــة الاكواخ والتخلف للافريقيين أصحاب البلاد الاصليين وهى تحرم عليهم الجلوس بجوارهم أو دخول نواديهم او مطاعمهم أو ركوب وسائل المواصـــلات بل ان اى افريقى مهما كان مركزه لا يصل الى مرتبة اى صعلوك من صعاليك البيض الذين جلبوا من حثالة المجتمع الاوروبى فافسدوا المجتمع الافريقى ونشروا فى وسطه وباءهم وانحطاطهم والبيض يجلبون الافريقيين من قراهم البعيدة ليعملوا بالمناجم بأبخس الأجور ثم يعودون فيحصلونها مقابل الطعام والاقامة حتى لا يفكر احدهم فى العودة الى موطنه أو قريته

وهم يعيشون تحت اسوأ الظروف المعيشية حتى لو اضطر المستعمر الى اشراك الافريقيين فى الحكم فيكون ذلك بنسبة لا تجعل أى تأثير لهم فى ادارة دفة الحكم وفى المجالس الشعبية تخصص اغلبية المقاعد للأقلية البيضاء والقلة للغالبية الافريقية حتى لا يكون لهم صوت ذو شأن فى مجريات الامور وقد أصدر مؤتمر وزراء الخارجية الافريقيين قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اية دولة تعترف بحكومة الاقلية فى روديسيا الجنوبية ووعد بتأييد قيام حكومة لها فى المنفى .

والسخرة لا تزال مفروضة فى الاقاليم المستعمرة فهل تتصور أن البرتغاليين يبيعون سنويا لحكومة جنوبى افريقية ١٠٠ الف افريقى من موزمبيق ليعملوا هناك ١٢ شهرا فى مناجمها وتتقاضي البرتغال جنيهين من الذهب عن كل رأس بل أكثر من ذلك الاساليب الوحشية التى تلجأ اليها البرتغال للتخلص من معارضتها فتقوم باسقاطهم فى البحر من الطائرات ويحمل كل برتغالى سلاحه يقتل به الاهالى لا لشيء الا لمجرد التسلية والارهاب .

وقد قال الرئيس الثائر أحمد بن بيلا :

« كيف نستسيغ أى طعام فى الوقت الذى يتساقط فيه القتلى من اخواننا المناضلين فى أنجولا وموزمبيق » وهذا كلام رجل ثائر عانى هو وشعبه أشد المعاناة من السيطرة الاستعمارية والبطش الاستعمارى .

هذا وقد اصدر مؤتمر اديس ابابا ميثاق الوحدة الافريقية والذى جاء فيه فى البند ٦ من المادة (٣) :

« تكريس جميع الجهود الى اقصي حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الاراضي الافريقية التابعة » .

كما وافق الاقطاب على قرار بدعوة جميع الدول الى قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جنوبى افريقية والبرتغال واغلاق المطارات والموانى فى وجه سفن وطائرات هاتين الدولتين وهذا من شأنه أن يخلص القارة من الدخلاء مصاصي الدماء والثروات والخيرات ولعل فى الكلمة الطريفة التى القاها فيلبرت تسيرانان رئيس جمهورية مدغشقر خير بيان لمقدار ما بثه الاستعمار من فصل بين مختلف أجزاء القارة الواحدة فهو يحكى قصة اتصاله بوزيره الذى كان فى زيارة تنجانيقا تليفونيا وقال ان هذا الاتصال تم عن طريق لندن برغم ان مدغشقر تقع على مرمى حجر من تنجانيقا كما روى قصة سفره من ساحل العاج الى غانا وكيف ان هذه

الرحلة تمت عن طريق اوروبا ثم العودة الى غانا بدلا من السفر المباشر من ساحل العاج الى غانا .

وهذه سخرية مريرة من الاوضاع السائدة وتبين لنا مدى الحاجة الى الرباط المباشر بين أجزاء القارة بعيدا عن تلك الطرق الملتوية التى تضعنا باستمرار فى قبضة المصالح الاستعمارية المستغلة وهذا هو ما نرجو أن يتحقق بتقدم الوقت .

٢ — البعد بالقارة عن التطاحن الدائر بين المعسكرين

كما أن من بين العوامل السياسية التى أخرجت فكرة الوحدة الى النور وبهذا الشكل الرائع الذى شهد به كل من حضر أو سمع او قرأ عن مؤتمر أديس أبابا ، الرغبة فى الابتعاد بالقارة عن الصراع الدائر بين المعسكرين الشرقى والغربى فقد آمنت دول القارة بأن الدول الاستعمارية لا تراعى فى تخطيطها السياسي أو الاقتصادى الا مصالحها الخاص وهو ما يكون عادة على حساب المصالح الافريقية وهذا الايمان قد أكدته وركزت عليه كلمات الرؤساء والقرارات التى أصدرها المؤتمر ولشد ما سرتنى وهزتنى هذه الكلمات والقرارات فان معناها ان الشعوب قد استيقظت وصحت منغفوتها التى فرضها عليها الاستعمار وعليها انتعمل لمصالحها هى وخيرها هى ولتذهب مصلحة الاستعمار والمستعمرين الى الجحيم بل وعليها أن تعلن بصراحة وبكل قوة الغاء كل ما ورد فى المعاهدات والاتفاقات من نصوص تكبل المستقبل السياسي والاقتصادى لتلك الشعوب أو بتعديلها ورفع تلك النصوص واندع تلك الدول الاستعمارية تصرخ كيفما تشاء ، ولندعها تطرق باب محكمة العدل الدولية شاكية تمزيق شعوب افريقية لتلك المعاهدات والاتفاقات وانى لعلى ثقة بأن أى قضاء عادل سينصف الدول الافريقية التى فرضت عليها الشروط فرضا ووضعت النصوص بحيث يمكن تفسيرها بأكثر من معنى يفسر عادة لمصالح الدول الكبيرة كما أن وضع الدول الصغيرة التى عانت الامرين حتى نالت حقها فى التحرر والاستقلال هو وضع المذعن المضطر الذى لم يكن لديه مندوحة عن قبول الاتفاقات والمعاهدات فهى فى نظرها اهون الضررين أى أن المصلحة منتفية اصلا عند توقيعها وانه لا يوجد تكافؤ بين الاطراف المتعاقدة الامر الذى ينفى فكرة القبول والرضا مما يستلزم الغاءها ولو من جانب واحد .

اننا جميعا نلاحظ أن كلا من المعسكرين المتطاحنين يقيم أحزمة

امان تحيط به وتحميه ولن توجه الضربات فى البداية الا الى الدول الامامية المنضمة لأى من المعسكرين فما مصلحة الدول الافريقية فى هذا الانحياز؟؟ ان المصلحة كل المصلحة هى للدول الكبرى وعلى حساب الدول الصغرى. ان هذا التكتل يشجع على العدوان ، وانى أرنو الى اليوم الذى تنفض فيه الدول الصغيرة يدها عن هذا الصراع وتلتفت الى مصالحها القومية وحينئذ لن يكون احتكاك ولا تنازع مناطق نفوذ بل تنافس على توفير الرخاء للشعوب ، والامل فى تحقيق هذا هو اتساع رقعة الدول غير المنحازة ، وهذا فى الواقع هو ما يجرى فى أيامنا هذه فقد أيقنت الدول انها بغير ممارسة سيادتها الكاملة فى الاشراف على الاستثمارات الاجنبية لن تحس بطعم الاستقلال والتحرر الذى بذلت فى سبيله الدماء والارواح. ثم ان هذه الاستثمارات لا تتجه بتاتا لاقامة أية صناعات وطنية وانما كل ما تستهدفه هو تحقيق أكبر قدر من الارباح تخرجه من البلاد كل سنة ليدخل فى جيوب المستثمرين .

واضيف الى ذلك أن كل ما تقدمه الدول الغربية من مساعدات او معونات انما يقدم لخدمة مصالح تلك الدول سواء كانت اقتصادية او عسكرية وبهذا تتحول البلاد المعانة الى أسواق لتصريف المنتجات الاجنبية مهما دقت والى قواعد عسكرية وطرق مواصلات تنال هى أولى الضربات عند نشوب أية حرب لا قدر الله .

هذا علاوة على ان الدول الصناعية المتقدمة سواء فى أوروبا او امريكا يهمها فى المقام الاول فتح الاسواق الخارجية لتصريف انتاجها المتزايد الذى يتزايد ويتنوع يوما بعد يوم حتى ان الاسواق المحلية لاتكفى لاستيعابه ومن هنا اتجهت تلك الدول الى استعمار البلاد المتخلفة لتفتح ابوابها على مصاريعها تصب فيها المنتجات الفائضة والا تكدست تلك المنتجات الامر الذى يستوجب بعد ذلك تقليل الانتاج ، ومن ثم تعطيل العمال ، بل اننا رأينا امريكا بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية بدون أن تمس اراضيها او صناعاتها بأى سوء فى الوقت الذى خرجت منه أوروبا مضعضعة واقتصادها يكاد ينهار وخزائنها محملة بالديون ،فوجدت أمريكا نفسها أمام انتاج يخرج بقوته السابقة نفسها واسواق أوروبا مقفلة نتيجة انعدام القوة الشرائية او ضعفها ، فلجأت الى اسلوب كله دهاء هو ان تقدم القروض الى الدول الاوربية لتشترى المنتجات والسلع الامريكية أى ان اموال الامريكان والقروض هذه تعود ثانية فتدخل الخزانة الامريكية أو جيوب الراسماليين الامريكان ولا تخرج أوربا من هذه الصفقة الا مدينة بصورة اكبر ، واقتصادها يتقدم بغاية البطء فى الوقت الذى تدعى

نيه امريكا رغبتها فى مساعدة اوربا على الوقوف فى وجه الخطـر الشيوعى فان انهيار اوربا يزيل خط الدفاع الاول عن أمريكا .

ويهمنى هنا ان اسوق امثلة على العقلية الرجعية الاستعمارية التى لا تزال الدول الاستعمارية تنظر لنا بها .

فقد راينا انجلترا تخرج من بلادنا فى يونيه عام ١٩٥٦ بعد معاهدة وقعتها معنا وتعود الينا غازية بجيوش جرارة واساطيل ضخمة بعـد شهور قليلة لتنسف المعاهدة القائمة ولم يجف حبرها بعد .. وكانت انجلترا وفرنسا تعتقدان أن مصر وشعب مصر لم يتغيرا ولم تقتنعا بتاتا بأن جمال عبد الناصر قد خلق مصر وشعب مصر خلقا آخر فيه فتوة وعزم وكرامة وكلنا يذكر أيام الغارات الجوية فى الحرب العالمية الثانية كان الجميع يخشاها فأصبحنا ايام الغارات الجوية سنة ١٩٥٦ نخرج الى عرض الطريق نتفرج بالطائرات المغيرة والمدافع المضادة تضربها وتسقطها فلماذا كانت هذه المعركة التى دفعونا اليها دفعا انها الرغبة فى ابقـاء الاحوال السائدة من قبل على ما كانت عليه اما أن تقدم مصر على تأميم قناة السويس فهذا عمل جرىء يجب أن تؤدب مصر عليه حتى تكون عبرة لغيرها ، ولكن النتيجة كانت عكس ما تشتهى فان مصر وشجاعتها فى الدفاع عن كيانها وسيادتها هى التى أصبحت عبرة لغـيرها من الدول الصغيرة على ان الايمان يغلب الافتراء .

ثم راينا غينيا عندما أعربت عن رغبتها فى الانفصال عن الامبراطورية الفرنسية وكيف عاملتها فرنسا ردا على الرغبة التى أبدتها فسـحبت أموالها وفنييها وخبراءها وموظفيها من غينيا على أمل انهيارها وركوعها على ركبتيها راجية من فرنسا أن تعود لانقاذ الاقتصاد المنهار ، ولكن ماذا حدث ؟ لقد أحدث الايمان أثره ووقفت غينيا على قدميها ولم تركع وكان لوقوف ج . ع . م . بجوار غينيا فى هـذه الازمة اكبر عون لهـا على اجتيازها .

ثم راينا الكونجو عندما استقل ونادى زعيمه الراحل باتريس لومومبا بحياده وعدم انحيازه فثارت ثائرة الغرب واجتمعت على أنه من الضرورى الحفاظ على موارد الكونجو التى تذهب الى اسواق الغرب بأبخس الاثمان فشجعت الانفصال الذى قام به تشومبى وكالونجى وتآمرت على حياة لومومبا حتى قتلته .

وهناك أيضا التفرقة العنصرية السائدة فى الجهات التى لا تزال خاضعة للسيطرة البيضاء هذه التفرقة تعطينا أوضح الامثلة على مدى

عدم احترامهم للانسان الافريقى . ان مصلحة مائتى مليون افريقى تهدر لخدمة صالح ٥ ملايين من البيض المستوطنين .

وهناك الجزائر التى فداها مليون شهيد لتستقل وتتحرر تصر فرنسا الآن على اجراء تجاربها الذرية فيهـــا متغاضية عن الخطر المحقق الذى يحدثه الغبار الذرى على الجزائر نفســـها وعلى الدول الافريقية المجاورة متجاهلة صرخات الاحتجاج التى خرجت من انحاء العالم منادية بوقفها وعدم السير فيها ومواصلتها .

ان السياســـة التى يجرى عليها الغرب فى القــــارة الافريقية تستهدف غرضين :

الاول : هو حماية المصالح الاقتصادية .

الثانى : هو حماية افريقية من التسلل الشيوعى ناسية أن التخلف المروع الذى اوجدوه بعد قرون طويلة من الاستعمار والاســـــتغلال هو السبيل للتسلل الشيوعى واعتناق الشيوعية . وان الشيوعية لا تجد الا امثال هذه الاراضي المتخلفة لبذر بذرتها وان الدول الاستعمارية لو عملت منذ استعمارها للقارة على مساعدة شـــــعوبها فى التقدم والنماء — وهو ما كانت تدعو اليه وتدعى انه السبب الاول لاحتلال القارة — لما وجد اى خوف من شيوعية او تسلل شيوعى . هذا علاوة على ان الملاحظ أن مساعدات الغرب تقدم بشروط من شأنها ان تهدر المصلحة الافريقية . فى حين ان المساعدات الروسية تقدمها تلك الدولة بلا قيد أو شرط فضلا على اننا لا نستورد مع المنتجات السوفييتية المذهب الشيوعى .

حقيقة ان روسيا تحقق من وراء مساعداتها مصلحتها الشخصية من فوائد القروض وتصريف انتاجها ومن تقلص ظل الاستعمار عن البلاد المستعمرة ومعنى هذا انكماش خطر الغرب على روسيا ذاتهـــا ولكن لقد آمنت دول أفريقية — كما وضح فى المؤتمر — الا ناقة لها ولا جمل فى الانحياز لأى من المعسكرين وأن ما على هذه الدول الا ان تضع قرارات المؤتمر موضع التنفيذ وتبتعد بنفسها عن الانحياز لأى من المعســـكرين وتلتفت الى تخطيط اقتصادياتها بما يحقق لها فرص التنمية والتقدم ولنا فى اتساع العالم الافرو آسيوى مجال كبير وفيه تنوع غزير يمكن أن يكمل بعضه بعضا بما يحقق لها جميعا الخير والرخاء .

٣ ــ القضاء على التسلل الاسرائيلي فى القارة

كان موضوع تغلغل اسرائيل فى القارة الافريقية فى مقدمة الموضوعات التى بحثها وزراء خارجية الدول الافريقية لتعرض على مؤتمر الاقطاب .

فما مدى تسلل اسرائيل فى القارة ؟ وكيف يتأتى لهذه الدولة الدخيلة على الوطن العربى وهى التى نعلم كلنا أنها انما تعيش على المعونات والهبات والقروض واللف على دول العالم مستجدية متسولة ، كيف لها وهى بهذا الحال أن تقدم الاموال والاستثمارات الى دول القارة الافريقية وبهذا الشكل التوسعى ؟ .

ان الشعوب الافريقية حصلت على استقلالها بعد كفاح مرير وقتال دام قدمت فيه الارواح رخيصة فى سبيل تحررها ، فهل قبلت الدول الاستعمارية أن ترفع يدها عن القارة وتتركها لتقيم كيانها المستقل على أسس عادلة ، بما يعود على أهلها بالخير العميم ؟ لا ، ان الدول الاستعمارية لم تقبل بتاتا أن تترك دول القارة المتحررة وشأنها . بل بحثت ودرست كى تجد وسيلة وسبيلا تحتفظ عن طريقه بالسيطرة السابقة التى كانت لها فى القارة ، ولو أن الشكل فى حد ذاته قد تغير وتبدل من سيطرة عسكرية سافرة الى سيطرة اقتصادية مقنعة أو مكشوفة بدعوى رغبتها فى معاونة هذه الدول على رفع مستوى المعيشة فيها . فلجأت اما لربط دول القارة باتفاقات ثنائية مع كل دولة من هذه الدول على انفراد . لكنها لما أحست تخوف الدول الافريقية وحذرها عند بحث هذه الاتفاقات لجأت الى طمأنة الافريقيين عن طريق تقديم المعونات والخبرات من دول أخرى عميلة لها تسيطر عليها هى من الأصل .

وهذا هو ما رأيناه بالفعل . فقد رأينا اسرائيل تحاول استثمار أموال ضخمة فى تلك البلاد تسهم بها فى مشروعات التنمية . وقد ساعد اسرائيل على سهولة دخول القارة أنها تمكنت من ممارسة نشاطها البحرى فى خليج العقبة بعد ان امنتها القوات الدولية التى دخلت المنطقة اثر العدوان الثلاثى على مصر فى سنة ١٩٥٦ . ففتح ميناء أيلات على خليج العقبة وأصبحت اسرائيل تطل على البحر الاحمر فى حرية تامة . ثم كان اعلان فرنسا بأن ميناء جيبوتى فى الصومال الفرنسي قاعدة عسكرية وتجارية وميناء حر له أكبر الاثر فى تأمين تجارة اسرائيل الى افريقية . كما أن الدول الاستعمارية ــ بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ــ تنفيذا للمخطط الاستعمارى المقنع الجديد قامت بفتح أسواق الدول الافريقية التى تخضع لنفوذها للانتاج والصناعات والاموال الاسرائيلية كمساهمة

منها فى دعم الاقتصاد الاسرائيلى ولكى تفلت بنفسها من الحصار الدقيق الذى تفرضه الدول العربية عليها ويكاد يكتم أنفاسها . فالى من تتجه اسرائيل اذن فى تصريف انتاجها ؟ من الطبيعى الا تلجأ الى أسواق الدول الاوروبية المتقدمة أو أمريكا الشمالية او الجنوبية التى تعتبرها الولايات المتحدة منطقة نفوذ لها لا تقبل تسلل اية دولة اليها . ومع ذلك كان رغبة الدول الاستعمارية ، التى أوجدت اسرائيل وتبنتها فى مساعدتها على الافلات من قبضة الرقابة العربية المفروضة عليها دفعتها الى فتح أسواقها فى افريقية للمنتجات الاسرائيلية وعن هذا الطريق تسللت اسرائيل الى القارة الافريقية الحديثة الاستقلال . وأخذت اسرائيل تتوسع فى ايجاد خطوط ملاحية منتظمة فى القارة . كما اشتركت بأموالها وخبراتها فى مشروعات تنمية كثيرة بداتها الدول الافريقية فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والزراعة والرى واستصلاح الاراضي والملاحة والطيران وغيرها من ميادين النشاط . كما قامت كذلك باقامة العديد من المعارض للدعاية لمنتجاتها .

واود بهذه المناسبة ان اتعرض بالتفصيل لوجوه النشاط الاسرائيلى فى القارة الافريقية .

ففى غانا : قامت اسرائيل بعقد اتفاقية اقتصادية معها تضمنت بانشاء شركة تقوم بنقل البضائع بين غانا واسرائيل ، وتقدم اسرائيل من طرفها الخبرة الفنية اللازمة لتسيير دفة المشروع . كما انها من ناحية أخرى قدمت اموالها فى استثمار مشترك لمشروعات الرى ومناجم الماس فيها .

وكذلك وقعت مع غانا اتفاقية تجارة ودفع ، تشترى بمقتضاها غانا مواد البناء والمواد الكيماوية والمصنوعات الخفيفة والآلات والسيارات من اسرائيل على اساس ان تسدد غانا جزءا من الثمن فى شكل مواد أولية تصدرها لاسرائيل ، والباقى وقدره ٧٫٥ من مليون الجنيه يسدد على مدد تتردد بين ٥ سنوات للسلع الاستهلاكية وست سنوات ونصف سنة للسلع الانتاجية واشتركت مع غانا فى اقامة شركة للانشاءات بنسبة ٤٠٪ من راس المال وانشأت مدرسة للطيران فى غانا يقوم بالتدريس فيها طيارون اسرائيليون وقدمت اسرائيل منحا دراسية متنوعة لغانا ، وتقوم بتدريب الطلبة الغانيين فى المزارع الاسرائيلية ، وتقوم اسرائيل بتدريب قوات غانا الجوية فى قاعدة جيفارو القريبة من أكرا العاصمة ، وكلفت الحكومة الغانية اسرائيل بانشاء حوضين

بحريين فى ميناء تاكورادى ، وأسندت هذه العملية الى شركة « هياما » الاسرائيلية . وكذلك منحت اسرائيل امتياز البحث عن الماس فى أراضيها .

وفى ليبيريا :

سيرت اسرائيل خطا ملاحيا منتظما بين ميناءى حيفا ومنروفيا ، وعقدت معها ايضا اتفاقا تقوم اسرائيل بمقتضاه بتمويل المشروعات الاقتصادية التى تعتزم ليبيريا اقامتها فى حدود مبلغ ١٠ ملايين دولار ، على ان تقوم اسرائيل بتوريد المعدات والآلات اللازمة لاقامة هذه المشروعات وعقدت من جهة أخرى اتفاقا مع ليبيريا احتكرت بمقتضاه تجارة الماس فيها لفترة طويلة من الزمن ، وقامت اسرائيل ببناء أكبر فندق فى مونروفيا وتقوم اسرائيل كذلك بتقديم قروض لمؤسسات تجارية عدة فى نظير نسبة معينة من الارباح . وانشأت معهدا طبيا لامراض العيون ، كما قدمت لليبيريا عددا من الخبراء ، واقامت علاقات ثقافية معها .

وفى نيجيريا :

نجد ان اسرائيل انشأت شركة ثنائية للأعمال الانشائية والتعميرية ساهمت بمقدار ٤٠٪ من راسمالها ، وانشأت ايضا مع حكومة شرقى نيجيريا شركة ثنائية تقوم باستغلال المصادر المائية ، وقد أوصت الحكومة بقيام مزارع تعاونية تشبه تلك التى تدار فى اسرائيل ، وقدمت اسرائيل كذلك المنح الدراسية لابناء نيجيريا بلغت ١٠٥ منح ، تصل قيمتها الى ١٠ ملايين دولار ، كما قدمت اسرائيل الى نيجيريا قرضا مقداره ثلاثة ملايين و ٧٥٠ الف جنيه اسرائيلى على أن يسدد نصفه فى صورة سلع والنصف الآخر يسدد نقدا .

وفى اثيوبيا :

اقامت اسرائيل فيها مصنعا لتعبئة البرتقال الاسرائيلى فى أسمرة وانشأت ايضا شركة للأغذية المحفوظة ، وارسلت أطباءها الى اثيوبيا لتنظيم الخدمات الطبية ، كما أسست شركة ثنائية لمباشرة عمليات الاستصلاح الزراعى ثم زرعها بالقطن والحبوب اللازمة لاسرائيل ؛ واشرفت كذلك على شق طريقين يبلغ طول اولهما ٤٠ كيلومتر والثانى ٧٢ كيلو متر وبعثت اسرائيل بعض اساتذتها للتدريس فى الكلية الملكية الفنية بأثيوبيا فضلا على أن الاخيرة اوفدت ثلاثة من رجال التعليم الى

اسرائيل لتلقى تدريباتهم عن وسائل التعليم فيها ، كما بعثت الى اسرائيل بعض طلابها ليتدربوا فى المزارع الاسرائيلية ، واتفقت معها على تزويد معاهد العلم الاثيوبية بما تحتاجه من أساتذة ومدرسين وخصوصا فى الطبيعة والكيمياء وقد بلغ التسلل الاسرائيلى أقصى مداه فى أثيوبيا حتى ان القنصل الاسرائيلى فى العاصمة أصبح صاحب نفوذ ومكانة اجتماعية لا يتمتع بها الا بعض سفراء الدول الكبرى . ويبدو ان اسرائيل ترغب فى اتخاذ أثيوبيا نقطة انطلاق الى قلب القارة حيث تجد فيها أحسن الاسواق لتصريف انتاجها ومن ثم تحسين اقتصادها الذى ضاق به الحصار العربى والحق به أبلغ الضرر وبما تفرضه ج . ع . م . من غلق قناة السويس امام البواخر الاسرائيلية والقيود المفروضة على البواخر التى تقوم بنقل بضائع من والى اسرائيل .

وأنا لا أريد الاستطراد فى التفصيل الى ابعد مما قدمت — على انه لابد لى من ان اشير الى ان يد اسرائيل وصلت الى سيراليون وتشاد والسنغال والكونجو والصومال وكينيا والكاميرون ومدغشقر وروديسيا وتنجانيقا والنيجر والتوجو وداهومى وساحل العاج .

هذا هو التسلل الاسرائيلى الخطير ، وهذا هو الاخطبوط الذى مد أذرعته الى كل مكان فى القارة يمتص الدماء والجهود والثروات ، وكم كنت أود ان اسأل هذه الدول الافريقية نفسها : من أين لاسرائيل بهذه الاموال تبعثرها هكذا باليمين وبالشمال ؟ ان الجواب البسيط كان فى حد ذاته يكفى لايقاظ القارة على من يقفون وراءها يمدونها بتلك الاموال ، فاسرائيل فى واقع الامر واجهة تتستر وراءها الاستثمارات الاستعمارية والسيطرة الاستعمارية على اقتصاديات القارة . ونستطيع ان نستنتج من قرار المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى نوفمبر بباريس وحضرته كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا وايطاليا ولوكسمبرج وسويسرا والنمسا والمانيا الغربية واسرائيل ، اذ تقرر فى هذا المؤتمر تقديم مساعدة قدرها ٥٠ مليون دولار لاسرائيل لتستطيع بسط نفوذها الاقتصادى والفنى فى الدول الافريقية الحديثة الاستقلال .

فاذا كانت الدول الافريقية راغبةبالفعل فى التحرر والانطلاق فعليها أن تعتمد على نفسها أو علىالمعونات غير المشروطة او تلتمسها منالهيئات الدولية التى تعمل فى ظل الأمم المتحدة ، فالاستعمار نراه هنا يخرج من الباب ليدخل من النافذة وباسم من ؟ باسم اسرائيل ، واسوف يكون للدول العربية دورا هاما بارزا فى بسط الحقائق عن اسرائيل لتكشفها على

الملأ حتى تستيقظ القارة على الحقيقة المروعة التى تؤكد ان اسرائيل دولة عميلة ، وان هذه الاموال التى تقدمها فى الوقت الذى نراها تلجأ مرتين لتخفيض قيمة عملتها ، لم تقدم لسواد عيون الشعوب الافريقية وانما الفائدة كل الفائدة ستعود على اسرائيل ومن يقف وراءها . ولتتيقن افريقية الناهضة أن ثوراتها واستقلالها غير ذى بال أو واقع فعال الا اذا تخلصت من الاخطبوط المتغلغل فيها القابض على أعنة الاقتصاد فيها ؛ « والا فكأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا » .

والذى أستطيع أن أؤكد ، هنا هو الدور البارز الذى تقوم به ج.ع.م فى هذا الصدد ايمانا منها بأن المشاكل الافريقية هى جزء من قضية السلام العالمى ، وان تطوير الاقتصاد والمجتمع الافريقى هو أساس متين لاستقرار الأمور فيها ، وانه لابد أن تبتعد القارة الافريقية عن الصراع الناشب بين المعسكرين وان تعتنق لنفسها سياسة مستقلة متحررة من التحيز لأى منهما كى تتبلور الشخصية الافريقية وتبرز الى الوجود بصورة جديدة وبشكل جديد .

وقد كان مؤتمر الدار البيضاء أحد المؤتمرات التى أسهمت فيها ج.ع.م فى محاولة منها لكشف اسرائيل والاعيب الاستعمار حتى تبتعد القارة الناهضة عن أى تورط فى الارتباط بعجلة الاستعمار ، اذ يجب أن تعرف ان اسرائيل دابت على الوقوف فى وجه كل شعب يطالب بحقه ، فقد وقفت ضد استقلال تونس سنة ١٩٥٢ وضد استقلال المغرب فى سنة ١٩٥٣ وضد استقلال الجزائر فى سنوات ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ . وصوتت ضد اجراء انتخابات حرة فى الكاميرون الفرنسي ، وعارضت أيضا مشروع الدول الافريقية لوقف التجارب الذرية فاسرائيل قامت على الاغتصاب وعلى السيطرة فكيف تقف فى وجه الاغتصاب ، وكيف تقف فى وجه السيطرة بل انها تسعى الى التوسع على حساب الدول العربية المحيطة بها وتعتبر أن حدودها تمتد من النيل الى الفرات .

وقد قامت ج.ع.م بجهود كبيرة لدعم أواصر العلاقات الاقتصاديه والتجارية . فتوسعت فى عقد الاتفاقات مع معظم البلدان الافريقية فعقدت مع كل من غانا وغينيا ومالى والكاميرون واثيوبيا والصومال وليبريا وتجو اتفاقات تجارة ودفع وتوسعت أيضا فى مد الدول الافريقية بالقروض والتسهيلات الائتمانية ، فقدمت لغينيا قرضا طويل الاجل مقداره ٦ ملايين جنيه ، والى مالى قرضا تحصل بموجبه على المعدات والآلات التى تحتاجها فى مشروعاتها بفائدة ٢½ ٪ ثم قدمت لغانا تسهيلات ائتمانية فى

حدود ۱۰۰۰۰۰ جنيه استرلينى ، كما نظمت مصر خطا ملاحيا منتظما بين موانيها وموانى الساحل الشمالى والغربى لافريقية . وقد ساهمت ج.ع.م كذلك فى تنفيذ بعض المشروعات العامة ومشروعات التعمير والمواصلات والاصلاح الزراعى فىغينيا واتفقت مع مالى علىاقامة بعض المنشآت والمبانى ، كما أوفدت الى مختلف بلدان القارة بعثات تجارة وصناعية تتعرف على الاحوال الاقتصادية ولتبحث وجوه الاسهام فى مشروعاتها لتوثيق الروابط معها وكذلك دعت بعثات من هذه الدول لتزور ج.ع.م لتتعرف على وجوه النشاط الصناعى والتجارى عندنا ، وفتح فرع لبنك بور سعيد فى مقديشيو بالصومال واتفقت مع الصومال على السماح للهيئات والشركات العربية بفتح مراكز وفروع لها هناك .

واضيف الى هذا أن ج.ع.م سعت الى الانضمام الى اتفاقية (منظمة التعاون الفنى لافريقية) وهى المنظمة التى اقامتها انجلترا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وروديسيا واتحاد جنوبى افريقية بقصد تقديم المعونات الفنية والعلمية للشعوب الافريقية . وقد فتح فيما بعد باب العضوية أمام الدول الافريقية المستقلة ، فانضمت اليها غانا وليبريا وغنيا ومالى وتوجو والكاميرون والكونجو (ليوبولد فيل) ونيجيريا وسيراليون وتنجانيقا . وكانت العضوية فى بداية الامر مقصورة على الدول الافريقية الجنوبية ، غير أن الدول الافريقية الاعضاء رأت ضرورة السماح لحكومات الدول الافريقية فىالشمال بالانضمام للمنظمة — وبتاريخ ۳۰من يناير سنة۱۹٦۳ طلبت اسرائيل الانضمام الى المنظمة ، ونظر هذا الطلب فى جلسة سرية تقرر بعدها رفض طلبها وكان لجهود كل من موريتانيا ومالى فضل كبير فى هذه النتيجة ، وقد طلبت بعض الدول الافريقية قصر حق التصويت على الدول الافريقية ، بمعنى الا يكون للدول الأوروبية التى أسست المنظمة — أى صوت فيها — كما طالبت دول اخرى بتعديل الاتفاقية بحيث تكون المعونات المقدمة بلا قيد ولا شرط أو اى اثر على استقلال هذه الدول حتى تخلص من اى شروط تكبل الاقتصاد الافريقى النامى بأية صورة من الصور .

ان بقاء اسرائيل رهن ببقاء الاقتصاد الافريقى فى حالة التخلف التى خرج بها من براثن الاستعمار ، فهى تعلم تماما ان نمو هذا الاقتصاد وأخذ الدول الافريقية بأسباب النمو والتقدم معناه خروجها من القارة التى تسللت اليها بمساعدة وعون الدول الاستعمارية المطرودة من القارة .

اننا نلاحظ ان اية مشروعات تقدم لا تستهدف ابدا اقامة اية

مشروعات انتاجية ، ولدينا مثال على ذلك هو أنه برغم مئات أو الوف الملايين من الدولارات التى قدمت الى تركيا لم تساعد بأية حال على تقدم الشعب التركى بل هو لا يزال يرسف فى اغلال التخلف والتأخر والحذر كل الحذر من ان نقع فى الخطأ نفسه فان ترقية شعوب القارة الافريقية والاخذ بيدها لا يدور البتة فى أذهان المستعمر .

واعتقد — وأرجو ان يشاركنى القارىء فى اعتقادى هذا — ان خير ما يوضح خطر تسلل اسرائيل الى أى مكان هو ما سوف أورده عن مشكلة اليهود فى العالم ، وما قيل عن اضطهادهم فى كل مكان يحلون فيه فان موجة الاضطهاد التى يلقاها اليهود فى كثير من انحاء أوروبا تمثل مشكلة اقتصادية وربما كانت أهم هذه المشاكل بعد مشكلة الاضطهاد العنصرى الذى يقارفه الجنس الابيض .

ففى القارة الاوربية يعيش حوالى ١٨ مليون يهودى ينقسمون الى أربع مجموعات :

١ — يهود أوربا الشرقية ويقدر عددهم بحوالى ٨ ملايين .

٢ — يهود أوربا الغربية ويقدر عددهم بحوالى مليونين ونصف مليون .

٣ — اليهود فى البلاد العربية ويقدرون بحوالى ١½ مليون كان يعيش منهم فى فلسطين وحدها ما يقرب من مليون وربع ولا شك أن هذا العدد قد ارتفع الآن الى اكثر من ٢ مليون نتيجة فتح أبواب فلسطين المحتلة للهجرات اليهودية من مختلف ارجاء العالم .

٤ — يهود الولايات المتحدة ويبلغ عددهم حوالى ٦ ملايين .

ويتركز يهود أوربا الشرقية فى لاتفيا ورومانيا وهم لا يعتبرون انفسهم من اهل تلك البلاد وانما ينظرون الى انفسهم باعتبارهم يهودا فحسب ، فهم فى لاتفيا يهود وليسوا لا تفيين وهم فى رومانيا يهود وليسوا رومانيين وفى بولندا يهود وليسوا بولنديين وهكذا .

ولو عدنا بالذاكرة الى دعوى اضطهاد المانيا لليهود وعمليات الابادة التى لحقت بهم هناك فلابد من الاشارة الى العوامل التى دفعت الى التصرف معهم بهذه الصورة : —

١ — فاليهود يقبلون على سكنى المدن الكبيرة ولا يقبلون على سكنى القرى ففى بوخارست يؤلف اليهود حوالى ٢٠ ٪ من مجموع سكان المدينة

على حين أن النسبة العامة لليهود فى رومانيا بأسرها لا تزيد عن ٥ ٪ والسبب فى ذلك واضح فاليهود اعتادوا الجرى وراء الثروة والمال والسيطرة المادية على الاقتصاد والافكار ، من وراء سيطرتهم على المطبوعات ووسائل الاعلام .

٢ — يتمتع اليهود فى أى مكان يحلون فيه بالثروة والجاه والنفوذ اكثر مما يتمتع به غيرهم ، فعدد اليهود فى مدينة فيينا بالنمسا كان ١٧٦ الفا فى سنة ١٩٣٤ أى حوالى ١٠ ٪ من مجموع سكان المدينة فى حين كانوا يسيطرون على ما يزيد عن ٦٠٪ من مجموع النشاط الاقتصادى هناك . وهذا هو ما كان جاريا فى برلين قبل الاضطهاد النازى فقد تركزت فى أيديهم الثروات وسيطروا على الحياة الاقتصادية هناك . فاحتكار اليهود لموارد الثروة أمر يبرز بدرجة لا نجدها فى أى عنصر بشرى آخر.وقد عبر الألمان عنكرههم لليهود فىصورة عمليات الاضطهاد التى أنزلوها بهم والسعى الى طردهم من البلاد .

والواقع الذى نلمسه هو أن اليهود يسيطرون على الموارد الاقتصادية فى كل مكان يحلون به ، فالناس اذن لا يضطهدون اليهود لانهم يهود وليس للتعصب الدينى كما يدعون ، وانما هم يضطهدون لانهم يسيطرون على موارد البلاد ويبالغون فى بسط هذه السيطرة واخضاع الاهالى لسلطانهم الاقتصادى .

وفى فلسطين فتحت لهم بريطانيا ابوابها على مصراعيها تنفيذا لوعد بلفور المشئوم كأنما هم يتصرفون فيما ورثه لهم أجدادهم من عقار وأملاك . وقد استولى اليهود الذين دخلوا فلسطين على أغنى الاراضي واخصبها وأقاموا مستعمرات كثيرة واستغلوا كل شبر فيها . وقد كانت هذه الاراضى ملكا للعرب الذين لم يستطيعوا منافسة اليهود بمواردهم المحدودة ، ووسائلهم البسيطة فهؤلاء ذوو خبرة فى المعاملات المالية ولديهم الأموال الضخمة زودتهم بها الجماعات الصهيونية الكثيرة .

وفى الولايات المتحدة يسيطر اليهود على الاقتصاد الامريكى سيطرة شبه كاملة واستغلوا أموالهم فى تأسيس دور الصحف ومحطات التلفزيون والافلام التى ينتجونها ويوزعونها على انحاء العالم المختلفة كلها تروج لدعوتهم وتعززها ونراهم الآنيسيطرون علىالمعارك الانتخابية سواء كانت على كرسي رياسةالجمهورية أو المقاعد البرلمانية . وبمراجعة البيانات الانتخابية نجد أن كل مرشح يحاول أن يكتسب رضا الملايين

الستة من اليهود هناكَ ويزايدون فى ذلكَ طلبا لأصواتهم وخصوصا نحن تراهم يتركزون فى نيويورك والمدن الرئيسية .

وهكذا نرى اليهود فى كل مكان يشكلون خطرا واضحا على اقتصاد اى بلد ويسيطرون عن طريق المال على السياسة ـ فيجب علينا اذن أن نكافح هذا الخطر ونقاومه بكل ما نملك من جهـــد وطاقة فالخلاص من نفوذهم يعنى الانطلاق الحر المتحرر الى آفاق التقدم والرخاء .

احصائية عن عدد سكان الدول الافريقية موزعا على الأجنـــاس المختلفة (بآلاف الاشـــخاص)

البلـــــــد	أفريقيون	أوربيون	آسيويون	جماعات أخرى	المجموع
اتحاد جنوبى أفريقية	٩٣٠٦	٢٩٠٧	٤٢١	١٢٨١	١٣٩١٥
افريقية الجنوبية الغربية	٤٤٩	٦٢	—	—	٥١١
بأســـوتولانـد	...	...	...	...	٦٤٣
بتشـــوانالانـد	...	...	...	...	٣٢٧
ســـوازيـلانـد	...	...	...	...	٢٣٧
تونـــــس	٣٤٤٢	٢٥٥	—	٨٦	
الجـــــزائر	٨٥٧٠	١٠٥٠	—	—	٩٦٢٠
ليبيـــــا					١٠٩٢
المغرب : المنطقة الشمالية					١٠٦٨
« الجنوبيـــة					٨٥٨٠
مصر : ج . ع . م	٢٣٨٨٧	١٢١	—	١٨	٢٤٠٢٦
اثيـــوبيـــا	٢٠٠٠٠	...	...	...	٢٠٠٠٠
أوغنـــدا	٥٥٢٧	٨	٥٦	١	٥٥٩٣
تنجـــانيقـــا	٨٣٢٩	٢٨	٩٣	٦	٨٤٥٦
زنجبـــــار	...	...	...	...	٢٨٠
الســـودان	١٠٢٦٣	...	—	—	١٠٢٦٣
الصومال (البريطانى)	...	...	...	...	٦٥٠
« (الايطالى)	...	...	...	...	

البلـــــــــد	افريقيون	أوروبيون	آسيويون	جماعات أخرى	المجموع
« (الفرنسي)	...	...	...	...	٦٧
كينيـــــــــا	٥٩٠٢	٥٨	١٨٥	٥٨	٦١٥٠
مدغشـــــقر	٤٨٤٦	٧٢	—	—	٤٩٢٨
موزمبيـــــــق	٥٩٢٣	٦٦	١٧	٣٥	٦٠٤٠
افريقية الاستوائية الفرنسية	٤٨٥٤	٢٤	—	١	٤٨٧٩
افريقية الغربية الفرنسية	١٨٨٤٢	٨٨	—	—	١٨٩٣٠
انجـــــولا	٤٢٢٢	١١٠	—	٣٠	٤٣٦٢
توجولانــــد	١٠٨٤	١	—	—	١٠٨٥
جامبيـــــا	...	...	...	...	٢٨٥
ســــــيراليون	...	...	...	...	٢١٠٠
غــــانــــا	...	...	...	—	٤٦٩١
كامـــــيرون	٣١٧١	١٦	—	—	٣١٨٧
ليبـــــيريـــا	...	...	...	...	١٢٥٠
نيجـــــيريا	٣١٨٢٤	١٠	—	—	٣١٨٣٤
اتحـــاد روديسيـــا					
ونياســـالاند	٦٩٨٠	٢٥١	—	٣٠	٧٢٦٠
روديسيـــا الجنوبية	٢٢٩٠	١٧٨	٧	١٣	٢٤٨٠
روديسيا الشمالية	٢١١٠	٦٦	٧	—	٢١٨٠
نياســـالانـــد	٢٥٨٠	٧		١٠	٢٦٠٠
رواندا أورانـــدى	٤٤٢٧	٦	—	—	٤٤٣٣
الكونجـــــو	١٢٦٩٨	١٠٢	١١	—	١٢٨١١

الفصل الثانى

الحالة الاقتصادية فى افريقية

انه لكى تكتمل الصورة التى احاول قدر طاقتى المتواضعة ان أعرضها أمام السيد القارىء ، وجدت أنه لابد لى من الكلام عن الاحوال الاقتصادية فى القارة الافريقية مدعمة بالارقام قدر الامكان متجنبا فى الوقت نفسه كثرة الجداول .

وسوف أقوم فى هذا الفصل بالكلام عن النشاط الانتاجى من ناحية الزراعة والصناعة والتعدين ثم انتقل الى الكلام عن العلاقات الاقتصادية سواء تلك التى تقوم بين الدول الافريقية وبعضها أو بين الدول الافريقية والعالم الخارجى .

ونحن لكى ننظر فى مسائل التنمية الحالية فى القارة لابد من القاء نظرة سريعة على الماضى . فبرغم أن بداية عمل تخطيط اقتصادى ترجع الى السنوات السابقة للحرب الماضية ، وبرغم انه من الناحية الفنية كان هناك تقدم ضئيل فى تطبيق الاساليب الحديثة فى التحليل الاقتصادى التى يقصد بها بحث المشاكل ذات الصلة بالتخطيط الاقتصادى ونزيد فى القول بأن التنسيق فى هذه العملية كان منعدما تقريبا .فلقد كان الامر يستوجب تنسيق الاجهزة العامة وشبه العامة التى تتولى تنفيذ السياسة الحكومية الاقتصادية ، بالاضافة الى ضرورة رسم المشروعات مع تقدير الصلات القائمة بينها وتقدير الاهداف الاقتصادية الرسمية أيضا ، وقد ظل التخطيط الاقتصادى متخلفا خلال كل تلك السنين ، كما أن التخطيط لاستثمار الموارد الكامنة لم يلق الا عناية قليلة ولم يكن له اقل التأثير على التنمية الاقتصادية الفعلية ففى شرقى افريقية مثلا كان أهم التوسعات الاقتصادية يعتمد على عوامل اخرى خلاف عامل التنمية الاقتصادية وتخطيطها وهذا هو ما ينسحب على كثير من بلاد القارة الاخرى . وباختصار ، فان التخطيط

الاقتصادى لم يكن ذا أثر فعال فى عملية التنمية . والعجيب أن التخطيط الصناعى كذلك قد ظل مجهولا باعتباره اداة من أدوات السياسة الاقتصادية الحكومية . ويحتاج المرء الى النظر البعيد ليتعرف الى العوامل الرئيسية التى تؤثر فى التخطيط الصناعى . ويمكن ان نتعرف على عاملين قويين فى هذا الصدد . الاول يتصل بالاعتقاد السائد بأن الخطوة الاولى الطبيعية هى اننا يجب ان نتجه الى تنمية الانتاجية الزراعية فى البلاد المتخلفة والآخر يتعلق بالدعوة التقليدية (دعه يعمل) باعتبار انها هى اكثر الدواعى لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .

وقد دارت مناقشات كثيرة حول اعطاء الاولوية للزراعة بدلا من الصناعة وان زيادة الرخاء ورفع مستوى معيشة سكان البلاد المتخلفة انما يعتمد فى المقام الاول على تنمية القطاع الزراعى — وتتجه زيادة الانتاجية الزراعية الى تجميع عـــدد من العناصر التى تزيد من النمو الاقتصادى ومن ذلك زيادة القدرة على التبادل ، كما ان حجم السكان نفســه هو الذى يفرض زيادة حجم الانتاج لمقابلة الحاجــات المتزايدة للسكان .

ومن هنا فان ضآلة حجم السوق تستوجب هى الاخرى العمل على زيادته وتنميته وتوسعته ، وقد قيل أيضا بان زيادة الانتاجية الزراعية تقلل من عدد الايدى العاملة اللازمة فى وحدة معينة ، ولذلك فانه يلزم زيادة القوة العاملة فى حقل التصنيع والتعدين والنقل والمواصلات والبناء .... الخ وانه يجب مراعاة هذه المسائل باعتبارها أدوات لازمة للتنمية . ثم ان الزراعة لا تزال حتى الآن تمثل موردا أساسيا من موارد رأس المال اللازم لعمليات التنمية المختلفة .

وقد دارت المناقشات حول اثر الزراعة فى دور التنمية . وقد قيل مثلا : انه لابد من تطوير الزراعة لتحقيق التطور فى الدول النامية ، وانه يمكن عن طريق التخصص فى انتاج المواد الاولية تحقيق مزايا هامة فى مراكز هذه الدول . ومن هنا يقال : ان الزراعة — وليست الصناعة هى سبيل الحكومات الافريقية لتحقيق التنمية والتطور والتوسع الاقتصـــادى وقد قيل كذلك : ان خطة التنمية فى كينيا تعتمد على تطوير الزراعة لعدد من السنوات بحيث تؤدى فى النهاية الى اقامة بناء الدولة . كما قيل أيضا : ان أوغنده تدعو الى الاخذ بمبدأ تطوير الزراعة اولا للوصـــول الى تحقيق التنمية فى النهاية .

والدعوة الى (دعه يعمل) يعارضها الاتجاه الجديد لتدخل الحكومات

فى التصنيع وانه لابد من وجود قدر معقول من التوجيه الحكومى والرقابة الحكومية وهو الامر الذى لا تقبله الاستثمارات الخاصة .

ويفسر سبب التخلف فى عمليات التخطيط الصناعى أن الاحصاءات والارقام والمعلومات غير كافية من جهة ، ولان المدخرات لا تكفى للسير فى خطة التنمية . فاذا نظرنا الى تنجانيقا مثلا نجد أنها لم تثبت قدرتها على اتباع تخطيط معين لتحقيق التنمية الواسعة للانتاج المحلى لان تقديرات الاستهلاك والواردات والصادرات ورءوس الاموال وغير ذلك ليست متوافرة . وفى شرقى نيجيريا نجد ان العمليات الفنية والخبرة لم تصل بعد الى مرحلة المغامرة بدخول القطاع الخاص وانه لم يمكن بعد وضع تخطيط يتبعه هذا القطاع لان رجال الاعمال والمنتجين ليس لهم من هم سوى محاولة تحقيق أقصي ربح ممكن أو الحصول على ذلك الربح من وراء التعاون مع الجهود الرسمية للتخطيط . فالتخطيط كما نعلم جميعا يلزمه سجلات للانتاج والمبيعات والمبادلات وهى غير متوافرة بصفة مستمرة .

وهناك أحداث هامة كثيرة وقعت خلال السنوات العشر الماضية وزادت من تأثير افريقية فى الشئون العالمية ، وأدت بذلك الى زيادة تركيز الانظار عليها . وفى افريقية نفسها كانت أبرز سمات تاريخها الحديث هى تقدم الاقاليم الخاضعة للاستعمار نحو الاستقلال السياسى .

اما من الناحية الاقتصادية فان تاريخ السنوات العشر الماضية لم يتسم بالاحداث المثيرة التى صاحبت حصول هذه الدول على استقلالها السياسي ، وان كانت تلك السنوات شهدت ايضا نموا اقتصاديا كبيرا نوعا وقد زادت اهمية افريقية كثيرا سواء بالنسبة لانها مصدر لبعض المنتجات الاساسية او بوصفها سوقا للواردات الآتية اليها من بقية انحاء العالم وترتبط هذه التطورات بنمو الاقتصاديات المحلية التى اسهمت فيها كل المشروعات الانمائية الحكومية منها والخاصة ، كما ان تلك التطورات كانت من نتائج ذلك النمو الاقتصادى وتشير الادلة الى ان السنوات العشر الماضية شهدت في معظم البلدان الافريقية زيادات مطردة قليلة أو كثيرة فى الدخول الحقيقية الكلية منها والفردية .

ومع ذلك ، اذا استثنينا اتحاد جنوبى افريقية و ج . ع . م . (مصر) وهما البلدان الوحيدان اللذان بلغا درجة عالية من التصنيع ؛ فسنجد ان معظم السكان فى القارة يعيشون فى اطار الاقتصاد التقليدى وعماده الزراعة المعيشية ، وان تحويل الاقتصاد التقليدى المعيشي فى معظمه الى اقتصاد حديث هو احد الخصائص الاساسية فى التطور الاقتصادى فى

معظم انحاء افريقية وقد سارت تلك العملية بخطوات سريعة فى السنوات الاخيرة وستتابع السير بخطى أسرع وأوسع فى المستقبل القريب متأثرة فى ذلك بالمؤثرات الخارجة وبقوى التوسع المتراكمة التى اطلق لها العنان فى الاقتصاديات الافريقية . وعملية الانماء الاقتصادى ضرورة ومشكلة فى آن معا ولا سيما بالنسبة للبلاد الحديثة الاستقلال . فالافريقيون يحتاجون الى الخبرة ويعانون نقصا بالغا فى الاداريين الاكفاء على جميع المستويات. ولكن عليهم مع ذلك ان ينظموا ادارات قومية فى وقت تؤدى فيه طبيعة الظروف ذاتها الى تزايد الاعباء الملقاة على كاهل الحكومات . ولا مفر فى مثل هذه الظروف من التركيز بادىء ذى بدء على المشروعات الاساسية ، وهذا معناه ضرورة معرفة نوع العمل المطلوب من جهة وايجاد الوسائل الادارية وغيرها اللازمة لانجاز هذا العمل من جهة أخرى .

يبلغ عدد سكان القارة ٢٨٠ مليونا منهم ٥ر٧ من مليون أوروبى يعيش ثلثهم فى الشمال ونصفهم فى جنوبى افريقية ، والباقى موزع توزيعا غير متساو ، كما ان ٢١٪ من السكان يعيشون فى شمالى القارة ، ٦٪ منهم فى اتحاد جنوبى افريقية و ٧٣٪ يعيشون فى افريقية المدارية . ونسبة السكان فى افريقية الى سكان العالم هى٨٪، ونسبة السكان الى الاراضى فى افريقية المدارية وافريقية الجنوبية قليلة . وكان من نتيجة ذلك ان الطلب على اليد العاملة فى الاقتصاد الحديث يتجه الى التأثير فى مجموع الاقتصاد التقليدى . ونظرا لعدم وجود فائض فى اليد العاملة نتيجة استخدام الاساليب الزراعية التقليدية فقد يكون من النتائج التى تنجم عن نزوح الايدى العاملة تدهور حجم الانتاج فى الزراعة المعيشية . وأبرز مثال على ذلك هو اتحاد جنوبى افريقية حيث امتد فيه اثر الاقتصاد الحديث العظيم النمو الى جميع ميادين الاقتصاد التقليدى . فالزراعة التقليدية التى لاتزال متبعة هناك لاتفى حاجات السكان وهى تستكمل من كسب العمل وغير ذلك من انواع الدخل التى يقدمها الانتاج الحديث بانتظام . غير انه يلاحظ أن الانتاج الزراعى فى الاقتصاد الحديث هناك — وأكثره يقوم به أوربيون — قد زاد الى جانب زيادة الانتاج الصناعى مما أدى الى تعويض تدهور وتخلف الزراعة المعيشية وامكان مواجهة احتياجات السكان المتزايدين من غير الزراعيين .

ان المحرك الرئيسى للاقتصاد فى افريقية المدارية هو انتاج السلع الاساسية الزراعية منها والمعدنية بقصد التصدير . وفى الجهات التى يكون فيها الاستغلال الزراعى الصغير هو المصدر الرئيسى للانتاج التصديرى كما هو الحال فى أوغندا وبعض جهات غربى افريقية ، نجد

أن نمو الاقتصاد الحديث قد يؤدى الى تحويل الاقتصاد التقليدى اكثر مما يؤدى الى هدمه . اما حيث يكون اثر الاقتصاد الحديث هو ايجاد الطلب على اليد العاملة كما هو الحال فى التعدين الكبير فان ذلك ربما يؤدى الى تقويض دعائم الاقتصاد التقليدى .

وقد استمرت التطورات الاقتصادية الاخيرة فى معظم بلاد افريقية تقريبا بنمو كل من الانتاج التصديرى والنشاطات الاقتصادية الموجهة لتلبية الحاجات المحلية . غير ان بعض الدخل التصديرى يؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات المحلية وهو ما يؤدى فى النهاية الى نمو الانتاج المحلى المخصص للسوق المحلى . والاهم من ذلك ان المصروفات المخصصة للتنمية ولا سيما الحكومية منها أدت الى توسع كبير فى وجوه نشاط الاقتصاد الحديث التى يقصد بها تلبية الاحتياجات المحلية وذلك اما بتحويل جزء اكبر من حصيلة التصدير الى عمليات الانماء المحلى ، واما بانفاق الاموال الآتية من مصادر أخرى (مثل المنح والقروض الاستعمارية ومن المؤسسات الدولية) على عمليات التنمية.وتصبح مشكلة الانماء الاقتصادى الرئيسية هى فى معظم البلاد تفكك الاقتصاد التقليدى وتحويل موارده من الارض والايدى العاملة الى الاقتصاد الحديث .

ونجد منذ الحرب العالمية الثانية أن الافتقار الى رءوس الاموال ولا سيما من القطاع الاجنبى لم يشكل بصفة عامة عقبة فى سبيل تنمية القارة ، بل كان الاهم من ذلك هو القيود والعقبات المادية مثل عدم كفاية وسائل النقل والافتقار الى البيانات الاساسية فى مشروعات معينة ، ونقص المهارات الفنية على اختلاف انواعها ونقص المعرفة الدقيقة بالموارد الطبيعية الموجودة ، وليس معنى هذا التقليل من أهمية وقيمة رءوس الاموال فى عملية التنمية ، فهى بالفعل مشكلة هامة بل وقد تصبح مشكلة دقيقة وخطيرة .

والهدف الاكبر لمعظم بلاد افريقية هو زيادة تنويع النشاط الاقتصادى ويعد التصنيع من ابرز مظاهر هذا التنويع ، وتحضير المنتجات الاولية من تنقية وتصفية وتكرير ...... الخ يعتمد الى حد كبير على عوامل فنية واقتصادية غالبا ما لا تكون فى متناول الدول الافريقية ؛ والواقع ان عدم ملاءمة الظروف لعمليات النمو الاقتصادى يضطر كثيرا من الحكومات الافريقية الى الاضطلاع بالمشروعات وبالادارة،مثل مشروعات النقل والماء والكهربا ، وهناك عدا ذلك ميادين كثيرة ، يمكن أن تلعب الحكومات فيها دورا بارزا مثل ايجاد الخدمات اللازمة لتحسين الزراعة،

واقامة مراكز التدريب والاعداد الفنى والمهنى لقطاع الصناعة ، وتوفير الخدمات الاجتماعية لتخفيف بعض نتائج التطور الضارة التى واجهتها الدول الصناعية الكبرى فى اول عهدها بالتصنيع .

ولو تناولنا النشاط الاقتصادى الافريقى بكلمة موجزة هنا ومفصلة فيما بعد ، فاننا نجد أن الزراعة تمثل أهم القطاعات الانتاجية باعتبارها موردا من موارد الدخل ومجالا للعمل بالنسبة لمعظم السكان . والعامل المناخى الحاسم فى الزراعة هو المطر ، ويقدر أن ٣٦٪ من الاراضي ذات مناخ رطب ، والباقى ٦٤٪ ذات مناخ جاف تتفاوت درجة جفافه من مكان لآخر ، فحوالى ١٦٪ منها صحراء و ٣٦٪ شديد الجفاف ، ٢٢٪ معتدلة الجفاف ، ومشكلة الماء لا ترجع الى نقص الامطار التى يتردد متوسطها فى أجزاء القارة المختلفة من ٧٥٠ ملم — ١٢٠٠ ملم سنويا ، وانما ترجع الى موسم هطول هذه الامطار ، وتفاوت نسبة هطولها من عام لآخر ، وهذا هو الذى يقلل الى حد بعيد من المساحة الصالحة للزراعة ويحد من تنويع المزروعات .

ومن جهة اخرى فانه برغم وجود مساحات واسعة من الاحراج فى القارة الافريقية تبلغ ٢١٪ من مساحة الاحراج فى العالم ، فاننا نلاحظ ان مساهمتها فى الاقتصاد الافريقى النقدى قليلة ، فان ٦٥٪ من المساحة تعتبر مناطق وعرة علاوة على انها تتألف من أخشاب صلبة ذات قيمة تجارية ضئيلة أو منعدمة ، ويضاف الى كل ذلك تعذر وسائل القطع وندرة اليد العاملة وسيادة ظروف مناخية سيئة تحيط بالعاملين فى هذا الميدان . ولذلك نجد القارة الافريقية لا تزال تستورد المنتجات الحرجية اكثر مما تصدرها . وتعتبر الجزائر والجمهورية العربية المتحدة (مصر) واتحاد جنوبى افريقية واتحاد روديسيا ونياسالاند والكونجو ، من أهم البلاد المستوردة للمنتجات الحرجية .

ولو انتقلنا الى المعادن نجد أن البلاد المنتجة للمعادن الرئيسية تقع فى افريقية الوسطى والجنوبية وفى اتحاد روديسيا ونياسالاند وافريقية الجنوبية الغربية والكنجو وقد كانت قيمة انتاجها مجتمعة فى فترة ١٩٥٥ — ١٩٥٧ تمثل ٧٦٪ من مجموع الانتاج المعدنى للقارة . ويصدر الانتاج المعدنى كله الى خارج القارة ، ونصيب الصادرات المعدنية من مجموع الصادرات يفوق كثيرا — فى جميع هذه البلدان — نصيب صناعات التعدين فى الانتاج المحلى .

اما انتاج الطاقة واستهلاكها سواء قسناها بالنسبة للفرد أو

بالنسبة للمجموع الانتاجي والاستهلاكي في العالم ، نجده منخفضا في جميع بلاد افريقية تقريبا باستثناء اتحاد جنوبي افريقية الذي يستهلك حوالي ثلثي ما تستهلكه القارة . ويستفاد من آخر التقديرات المتوافرة ان في افريقية اقل من ١٪ من احتياطي الفحم الحجري في العالم ، واقل من ٢٪ من احتياطي البترول المحقق ، ولكن قلة احتياطي الوقود تعوضها امكانيات كهرومائية ضخمة تناهز ٤٠٪ من المجموع العالمي ولو ان توزيعها الجغرافي غير متكافيء . فحوالي ٥٠٪ من تلك الطاقة الكهرومائية تتركز في الكونجو ، كما أن معظم احتياطي الفحم يوجد في اتحاد جنوبي افريقية وروديسيا الجنوبية ، على حين ان معظم احتياطات البترول المعروفة توجد في الجزائر و ج . ع . م (مصر) وقد استغل اقل من ١٪ من الامكانيات الكهرومائية في افريقية لدرجة ان معظم الطاقة الكهربية لا يزال يولد في محطات حرارية . ولا بد لجميع البلاد الافريقية من استيراد الوقود لتعويض النقص في انتاجه المحلي . وقد بلغ متوسط هذه الواردات في القارة كلها حوالي ٤٦٠ بليون دولار من ٥٥ — ١٩٥٧ أي حوالي ٥ر٦٪ من مجموع الواردات . ويمثل البترول ومنتجاته نسبة ٩٥٪ من مجموع الواردات الوقودية . وهناك عدد قليل من البلاد لم يعد يستورد الفحم بكميات كبيرة ، على حين يصدر اتحاد جنوبي افريقية منه اكثر مما يستورد . ويدل انخفاض مستوى الانتاج في الطاقة واستهلاكها ولا سيما الكهربا واعتماد معظم السكان على الزراعة على تأخر الصناعة التحويلية في القارة ، ولدينا بعض صناعات تحويلية في شمالي افريقية وفي الكونجو واتحاد روديسيا ونياسالاند الا انها لم تبلغ درجة كبيرة من الضخامة بحيث تؤثر في نطاق الاقتصاد وهيكله باستثناء اتحاد جنوبي افريقية حيث يرجع أن يناهز الانتاج ٤٠٪ من صافي انتـاج الصناعات التحويلية في افريقية . وانتقل الآن الى الكلام عن انواع النشاط الانتاجي الاقتصادي المختلفة في القارة مبتدئا بالكلام عن الزراعة ، ثم الصناعة ثم التعدين .

المبحث الأول

الزراعة

يقع حوالى أربعة اخماس القارة الافريقية بين المدارين . ولا يوجد مناخ معتدل فيها الا فى أقصي الطرف الشمالى والجنوبى وفى بعض المناطق المدارية المرتفعة ، وتحد المنطقة الاستوائية الغــــزيرة الامطار من كلا الجانبين مناطق لا تنزل فيها الامطار الا فى فصل الصيف . ويقل متوسط سقوط الامطار بنسبة البعد عن خط الاســـتواء . ويعتبر مناخ شـــمالى افريقية وجنوبيها من نوع مناخ البحر المتوسط ويتميز بالامطار الشتوية . كما نجد الجفاف يسود فى الشمال والشرق ومنطقة صحراء كلهارى .. ولهذه الاختلافات المناخية نجد ان مناخ ٣٦ ٪ من مســـاحة القارة رطب و ٢٢ ٪ شبه جاف و ١٦ ٪ صحراوى .

ويحدث أن يتسبب سقوط الامطار الغزيرة فى تحلل التربة وتآكلها الامر الذى يقلل من صلاحيتها للزراعة ولا سيما فى الاماكن التى ازيلت أحراجها او التى تستخدم فيها اساليب زراعية غير ملائمة . وحتى فى المناطق التى هى اكثر جفافا نجد ان سقوط الامطار ، يتركز عادة فى موسم قصير بحيث يصبح انتاج المحصولات معها أمرا غير مؤكد أو مضـــمون الا اذا وجدت مرافق لخزن المياه وأقيمت وسائل الرى . ونضيف الى اسباب تعويض الانتاج الزراعى ، أن التربة فى مساحات كبيرة من القارة تفتقر الى المعادن اللازمة لنمو النباتات ، واخذت الزراعة المتنقلة التى يمارسها الافريقيون لمواجهة هذه الحالة ، تزداد صعوبة فى كثير من المناطق نتيجة زيادة عدد السكان والتوسع فى الزراعات النقدية ، واصبح من المحتم الاقلال من تبديد الارض وتعديل الانظمة العقارية وادخال اساليب الزراعة الحديثة واستخدام الاسمدة والمخصبات بانتظام ، وبرغم أن ادخال تلك التغييرات قد تم بالفعل فان المنتظر أن تسير العملية بشيء من البطء كما أن حل مشكلة تجزئة الارض قد يستغرق بعض الوقت . ولا

يخفى أن ادخال الاساليب الزراعية الحديثة التى ثبت نجاحهـــا خارج القارة الى افريقية دون تمييز قد يصاب بالفشل من الظروف المحلية التى قد تختلف عنها فى الخارج . وفى كثير من المناطق يمنع انتشـــار ذبابة التسى تسى تربية الماشية على نطاق واسع بها وهذا بدوره يحول دون الحصول على الاسمدة الحيوانية الرخيصة من هذا المصدر ، ويضاف الى هذا أن اتساع نطاق الزراعة المعيشية وعدم كفاية وسائل النقل ، ومرافق التسويق فى بلدان كثيرة كلها أمور لاتشجع على زيادة الانتاج الزراعى ويقتضي الأمر بحثها لايجاد الظروف والوسائل الكفيلة باصلاح الاوضاع .

وبناء على ذلك نجد أن توسعة الانتاج الزراعى مهمة صـــعبة وشاقة . وبرغم سيادة هذه الظروف نجد ثمة تقدما هاما قد تحقق فى بعض البلدان . فقد وضعت خرائط جيولوجية فى عدد من البلاد وتمت — ولا تزال — دراسات استقصائية عن التربة بقصد تقدير امكانياتها الزراعية . وقد اضطلعت معاهد الابحاث الاقليمية بأبحاث هامة فى هذا الميدان فقد أوضحت فى أبحاثها احسن المناطق من حيث امكانياتها الزراعية ، وافضل اساليب استغلال الارض الزراعية ، وزيادة مشروعات الرى ، ومشروعات الطاقة الكهرومائية مثل مشروع نهر الفولتا بغانا واسوان والسد العالى ، وكيفية زيادة المحصول وتحسين انواع الزراعات، وزراعة اصناف جديدة ، والتعاون فى شراء الآلات والأسمدة والبذور ، والتعاون فى تسويق المحصولات فى الاسواق العالمية ، وكيفية استخدام الوسائل الحديثة لتربية الماشـــية والاغنام ، ومقاومة امراض الحيوان بالوسائل العلاجية والوقائية الحديثة بقصد تحسين نوع الماشية .

هذا ، وقد تقدم استخدام الآلات فى كثير من البلدان الافريقية ولو ان استخدامها لا يصلح دائما لجميع انواع التربة فى القارة . وقد ازداد عدد الجرارات المستخدمة فى الزراعة من ٧٩٠٠٠ فى سنة ١٩٤٩ الى ١٨٢٠٠٠ فى سنة ١٩٥٦ ، واغلب هذا العدد يجرى استخدامه فى اتحاد جنوبى افريقية ثم الجزائر والمغرب وتونس ومصر . كما أن اســـتخدام الاسمدة يتم فى المزارع التجارية ، ولم يستخدم منها الا قدر ضئيل فى الزراعة المعيشية .

ولم تقتصر الخطط الانمائية فى مختلف البلدان على تأكيد اهمية إنماء الزراعة فحسب بل أكدت ايضا أهمية شق الطرق الى المناطق الصالحة للزراعة ولتوفير وسائل النقل اللازمة الى الاســـواق الداخلية

والخارجية . ويعتبر توفير وسائل كافية للمواصلات عاملا رئيسيا فى انتشار الاقتصاد النقدى . وبرغم ان السلطات فى كل بلد من هذه البلدان الافريقية كانت هى المبادرة الى اتخاذ الخطوات اللازمة فى هذا الميدان فان منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالات الدولية الاخرى قامت بتقديم مساعدتها فى هذا الصدد . كما أن التعـــاون الدولى عن طريق بعض المنظمات مثل لجنة التعاون الفنى فى افريقية جنوبى الصحراء ، والمجلس العلمى لافريقية جنوبى الصحراء ، مكن من الاستفادة من معرفة ومعلومات الخبراء لخدمة الخطة المشتركة للتنمية ، كما انه من المتوقـــع ان توفر اللجنة الاقتصادية الافريقية حافزا جديدا للاسراع فى التنمية .

وقد ازداد حجم الانتاج الزراعى فى افريقية بمجموعها بنسبة ٤٠٪ بين سنوات ما قبل الحرب وفترة ٥٥/٥٦ — ١٩٥٧ — ١٩٥٨ . اى أن متوسط المعدل السنوى للنمو الزراعى يفوق كثيرا معدل الزيادة فى مجموع السكان ، كما حدث تقدم فى الانتاج الزراعى الاجمالى أو بحجم الانتـــاج الفردى . ويقدر أن الانتاج الزراعى بالنسبة للفرد فى افريقية المدارية كان فى سنة ١٩٥٨ يزيد بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه قبل الحرب .

وقد حدث هبوط فى الانتاج الزراعى للقارة خلال الحرب الثانية وفى السنوات التى أعقبتها مباشرة عن المستوى الذى بلغه قبل الحرب فى عدد من البلاد ، وكان ارتفاعه فى بعض البلاد أبطأ بكثير منه فى السنوات العشر التى تلتها ، اما الصعوبات التى نشأت فى أثناء سنى الحرب فى استيراد المعدات الزراعية والاسمدة وتعبئة العمال واختلال نمط الانتاج فى المزروعات التجارية فقد أدت كلها الى هبوط حجم الانتاج الزراعى فى عدد من البلاد وبطء نموه فى بلاد أخرى . وحوالى عام ٤٨ — ١٩٥٠ استعادت الانتاجية الزراعية بوجه عام المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب . ويرجع معدل الزيادة فى السنوات التالية الى تحسين شروط التبادل التجارى بالنسبة للمنتجات الزراعية وما اوجده هذا من حافز على التوسع فى الانتاج وخصوصا المحصولات النقدية وتحســـين وسائل واساليب الانتاج والتسويق .

والمقارنة بين حجم الصادرات الزراعية وحجـــم الانتاج الزراعى تحمل على الظن بأن الانتاج المعد للتصدير قد ارتفع بسرعة تفوق الانتاج المعد للاستهلاك المحلى . ونظرا الى ضخامة نمو الانتاج ونمو مســـاحة المناطق المزروعة بالمزروعات المعيشية وبطء التغيير فى نمط الاستهلاك فلا يستغرب حدوث تطور فى هذا النوع . وعلى الرغم من التوسع فى

الانتاج الزراعى فليس هناك ما يدل على حصول تنوع ملحوظ فى الانتاج وما زالت بلاد كثيرة تعتمد على محصول أو محصولين زراعيين لتأمين الجانب الاكبر من حصيلة صادراتها كما كانت تفعل منذ عشر سنوات مضت مثلا ، وقد مرت فترة كانت فيها اثمان المحصولات الثابتة المعدة للتصدير مواتية مما ساعد على زيادة انتاجها واحباط الجهود الحكومية لادخال مزروعات جديدة فى ميدان الزراعة النقدية . وتجرى ابحاث كثيرة لايجاد أنواع اخرى من المحصولات التى تعتمد عليها البلاد فى زيادة حصيلتها النقدية بحيث يجنبها الوقوع فى شرك الاعتماد على محصول واحد نقدى .

ويقدر الانتاج الاستهلاكى بما يتردد بين ٢/٣ ، ٣/٤ مساحة الاراضي التى يزرعها الوطنيون ، وهذا ينطبق على افريقية المدارية على حين نجد هذه النسبة تقل فى بلاد شمالى افريقية واتحاد جنوبى افريقية حيث الزراعة النقدية اكثر تقدما . ومع التوسع فى قطاع الاقتصاد النقدى فاننا نجد ان جانبا كبيرا من مجموع الانتاج الزراعى ما يزال يخصص للاستهلاك المعيشي ، ويرجح ان يكون الانتاج الاستهلاكى قد ازداد على الاقل بنسبة تزايد السكان نفسها مثلما فى الكونجو حيث زاد الانتاج المحلى والانتاج المعيشى بالذات زيادة تفوق زيادة السكان ، وسوف يتناول البحث بعض أنواع المحصولات الزراعية فى القارة الافريقية .

فلو أخذنا مثلا ، **المحصولات التى تستخدم فى صنع المشروبات** نجد أن انتاجها وتصديرها منذ سنة ١٩٥٠ وخصوصا فى انتاج الكاكاو والشاى والبن ، أما الكاكاو فلم يكن التوسع فى انتاجه ملحوظا نتيجة التقلبات الجوية فى موسم النمو واصابة اشجاره بأمراض النباتات وقد زاد انتاج **الكاكاو** بنسبة ١٠٪ فى الفترة من عام ٥٢/٥٣ ، عام ٥٤ ، ٥٥ والفترة من عام ٥٧ / ٥٨ — عنه فى الفترة من عام ٤٦/ ٤٩ الى ٥١/٥٢ — هذا وقد زاد انتاجه كثيرا فى موسم ٥٦/٥٧ حيث وصل الى ٥٩٠٫٠٠٠ طن . وغانا تنتج من الكاكاو حوالى ٤٥ — ٥٠ ٪ من مجموع انتاجه فى افريقية . وقد زاد فى نيجيريا زيادة طفيفة ولكنها منتظمة عدا موسم ٥٤/٥٥ ، ٥٧/٥٨ حيث الحقت الاحوال الجوية بالمحصول خسائر كبيرة .

وتمثل صادرات افريقية من الكاكاو ثلثى الصادرات العالمية . ومع ان حجم انتاجه فى غانا فى عام ١٩٥٧ لم يختلف كثيرا عنه فى سنة ١٩٥٠ فانه يبدو أن صادرات البلاد الاخرى مثل نيجيريا والكونجو

والكاميرون وافريقية الغربية وافريقية الاستوائية ، وتوجولاند قد سجلت بعض الارتفاع .

كما ارتفع انتاج **البن** فى السنوات الاخيرة بسرعة كبيرة وهو يزيد في الوقت الحاضر عن ضعف مستواه في سنة ١٩٥٠ . وتعتبر مدغشقر وافريقية الغربية والكميرون هىالبلاد الرئيسية المنتجة للبن اذ يمثل انتاجها حاليا ٤٠٪ من انتاج افريقية . هذا وقد زاد انتاجه بسرعة وخاصة فى افريقية الغربية حيث ارتفع انتاج البن من ٤٧٠٠٠ طن فى موسم ٤٩/ ٥٠ الى ١٢٠٠٠ طن فى ٥٧\٥٨ ، والمركز الرئيسي لانتـــاج البن فى ساحل العاج ، كما زاد الانتاج بسرعة أيضا فى مدغشقر والكاميرون حيث ارتفع من ٢٩٠٠٠ طن ، ٧٠٠٠ طن على التوالى فى موسم ٤٩/ ٥٠ الى ٥٧٠٠٠ و ٢١٠٠٠ طن فى ٥٧/ ٥٨ . وكان الانتاج ابطأ فى توجولاند وافريقية الاستوائية حيث يحتل البن مركزا أقل اهمية فى اقتصادها ، وتعتبر كينيا واوغندا وتنجانيقا أهم البلاد المنتجة للبن ، ومنذ سنة ١٩٥٠ ارتفع الانتاج الى ثلاثة اضعاف ما كان عليه فى كينيا والى ضـــعفه فى تنجانيقا ، كما ارتفع بنسبة تزيد عن ٥٠٪ فى أوغندا وقد تضاعف انتاج البن فى الكونجو منذ سنة ١٩٥٠ فى حين انه أقل فى رواندا أوراندى كما زادت مساحته فى الكونجو ويجرى توسيعها بصورة اكبر . أما انجولا التى كانت دائما من اهم البلاد المنتجة للبن فى افريقية فقد ضـــاعفت انتاجها فى السنوات العشر الماضية . وقد زادت اثيوبيا كذلك من انتاج البن بصورة مطردة منذ سنة ١٩٥٠ وكان مستوى انتاجه فى سنة ١٩٥٨ يزيد عنه فى سنة ١٩٥٠ بنسبة ٤٠٪ تقريبا . واقول فى ختام الكلام عن البن ان حصة افريقية من صادراتها العالمية هى ٢٢٪ فى الوقـــت الحاضر مقابل ١٥٪ فى سنة ١٩٥٠ .

وعن الشاى : نجد أن مناطق انتاجه الرئيسية هى افريقية الشرقية والوسطى . وقد زادت مساحة اراضي الشاى فى افريقية الشرقية الى حوالى الضعف فى السنوات العشر الماضية ، وارتفع الانتاج فى الفترة نفسها من ٨٠٠٠ طن الى ١٧٠٠٠ طن . وتبلغ استثمارات الشـــاى حوالى ٢٥ مليون جنيه استرلينى ، كما ارتفع انتاج الشاى فى نياســـالاند حيث يبلغ الآن ٩٠٠٠ طن سنويا اى بزيادة ٥٠٪ عن سنة ١٩٥٠ . كما زاد فى موزمبيق حيث يصل حاليا الى ٦٠٠٠ طن . ومن جهة أخرى زاد استهلاك الشاى فى افريقية بنسبة ١٢٪ تقريبا فى الســـنوات الاربع الماضية . ويسد الانتاج المحلى جزءاً متزايدا من مجموع الاستهلاك . وبناء على ذلك ظل نصيب صادرات الشاى الافريقية من مجموع صادراته

العالمية ثابتا فى حدود ٤٪ تقريبا برغم الزيادة التى اشـــرنا اليها فى انتاجه .

اما عن **الالياف الصناعية والمطاط** فقد زاد انتاج **السيزال** بانتظام وأصبح حاليا يزيد بنسبة ٥٠٪ عنه فى سنة ١٩٥٠ ، ويتردد الانتاج فى تنجانيقا بين ٦٠٪ و ٦٥٪ من مجموع انتاج افريقية ويزيد فى الوقت نفسه بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه انتاجه سنة ١٩٥٠ ، على حين أنه فى انجولا ضعف ما كان عليه وفى مدغشقر كذلك . أما فى موزمبيق فقد زاد انتاجه ايضا بنسبة ٥٠٪ عن سنة ١٩٥٠ ولم تطرأ زيادة ملحوظة على الانتاج فى غينيا . هذا وقد ارتفع نصيب البلدان الافريقية فى الصادرات العالمية من السيزال من حوالى النصف فى سنة ١٩٥٠ الى الثلثين فى سنة ١٩٥٣ . وقد انخفض نصيب الانتاج بعد هذه السنة الى أقل من النصف بالنسبة للصادرات العالمية وخصوصا أن البرازيل زادت صادراتها فى فترة ٥٣ — ١٩٥٦ الى خمسة أضعاف ما كان عليه . وقد كان لمنافسة البرازيل نتيجتها اكتساب السوق الامريكية التى تستوعب ¼ مجموع واردات السيزال .

ولو أخذنا القطن نجد أنه مع تقلب انتاجه من سنة الى اخرى فانه ارتفع فى مجموعه من ١٢٪ الى ١٥٪ منذ سنة ١٩٥٠ ، ومال الانتاج فى الاقاليم الفرنسية الى الزيادة وكذلك فى موزمبيق ونيجيريا ، وأكبر زيادة فى انتاج القطن تحققت فى تنجانيقا حيث يبلغ الانتاج الحالى ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ .

وقد زاد انتاج القطن بمقدار الثلث تقريبا بين سنة ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ واهم سبب لذلك هو الزيادة الكبيرة فى انتاج الصين والهند ، ومع أن الاستهلاك العالمى القطن قد ازداد باطراد حتى سنة ١٩٥٧ فقد كان معدل زيادته أبطأ من معدل زيادة انتاجه ، وزاد المخزون منه بدون تصريف الى درجة انه فى سنة ١٩٥٦ تجاوز نصف الانتاج السنوى الحالى . وفى هذه السنة نجد الاستهلاك قد تجاوز الانتاج للمرة الاولى منذ سنة ١٩٥١ مما أتاح تصريف جزء من المخزون . وزيادة الانتاج وتزايد المخزون يؤدى الى هبوط اســـعاره العالمية وقد رأت بعض الدول ان تخفض رســـوم الصادر المفروضة على القطن ، كما عقدت اتفاقات مع اوروبا الشـــرقية والصين تستبدل بمقتضاها الآلات ومعدات النقل بالقطن الخام .

وتعتبر صادرات القطن ذات اهمية رئيسية بالنسبة لمصر والسودان حيث تمثل حوالى ثلثى قيمة الصادرات . وهى أيضا رئيسية فى أوغندا حيث يمثل القطن الخام نصف قيمة الصادرات تقريبا . وبرغم زيادة

الاستهلاك المحلى للقطن الخام فى البلاد الافريقية وانخفاض أسعاره فى الاسواق العالمية فى السنوات الاخيرة بصفة عامة فاننا نجد كثيرا من البلاد الافريقية لم تزد حجم صادراتها من القطن فحسب بل زادت قيمتها كذلك .

والصوف : ينحصر انتاجه بصفة رئيسية فى اتحاد جنوبى افريقية ، والباقى ينتج فى بلدان شمالى افريقية الذى يعتبر صوف السجاد هو اهم ما تنتجه . وقد زاد الانتاج بصورة مستمرة تقريبا منذ سنة ١٩٥٠ ، وكانت سنة ١٩٥٧ أعلى من سنة ١٩٥٠ ، بنسبة ٥٠٪ وفى اتحاد جنوبى افريقية زاد انتاج الصوف من ٩٣٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ الى ١٣٥٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٨ . وقد ارتفعت الاسعار مع الارتفاع العام الذى حدث فى معظم السلع الاولية الاخرى ايام الحرب الكورية ، ولكنها عادت الى التقلب بعد ذلك وان كان اتجاهها الطويل الاجل سائرا فى طريق الهبوط التدريجى . وكان من نتيجته ازدياد نشاط صناعة الصوف فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٠ واشتداد الطلب على الصوف من روسيا والانتهاء من تصريف المخزون منه ولا سيما فى فرنسا وبلجيكا أن ازداد الطلب على الصوف الخام فى سنة ١٩٥٩ فانتعشت اثمانه كثيرا من جديد .

والمطاط الخام : كان انتاج افريقية منه يقل عن ٥٠٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ وقد ارتفع هذا الرقم الى ١١٥٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٨ . ويعزى هذا الارتفاع فى معظمه الى ازدياد الانتاج فى الكونجو الذى بلغ اربعة اضعاف ما كان عليه . وفى نيجيريا حيث كان التوسع فى الانتاج سريعا اذ ارتفع من ٧٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ الى ٣٩٠٠٠ طن . كما ان الانتاج فى ليبيريا زاد بمقدار الربع فى الفترة نفسها وفى الكميرون مزارع كبيرة للمطاط ومصانع ، وفى ليبيريا والكونجو زاد الانتاج أيضا .

ومعظم الانتاج مخصص للتصدير وان كانت تستهلك فى الوقت الحاضر كميات متزايدة منه محليا فى الاطارات والنعال المطاطية للأحذية ، وما شابه ذلك . وبرغم زيادة اهمية المطاط فانه لا يمثل نسبة كبيرة من قيمة صادرات أى بلد افريقى الا فى ليبيريا التى تبلغ قيمة صادرات المطاط فيها حوالى ٧٠٪ من مجموع الصادرات .

الغلال :

زاد انتاج الغلال الرئيسية منذ سنوات ما قبل الحرب . فقد ارتفع انتاج **القمح** فى افريقية عموما من ٨ر٣ من مليون الطن فى فترة ٣٤ — ١٩٣٨ الى ١ر٤ من مليون الطن فى فترة ٤٨ — ١٩٥٠ — وارتفع من

جديد الى ٥ر٥ مليون طن فى فترة ١٩٥٥ — ١٩٥٧ . برغم زيادة الانتاج هذه فان افريقية تحولت من مصدر للقمح فى سنوات ما قبل الحـرب الى مستوردة للقمح فى فترة ٤٨ — ١٩٥٠ وقد اسـتمر هذا الحال الى حد ما من ذلك الحين .

والشعير : ارتفع انتاجه من ٥ر٢ مليون طن فى سنوات ما قبل الحرب الى حوالى ٤ر٣ من مليون الطن فى فترة ٤٨ — ١٩٥٠ ثم انخفض نوعا ما فى السنوات التالية مما غير وضع افريقية فى العموم كمصـدر للشعير اكثر منها مستوردة له .

والذرة الصفراء : ارتفع انتاجها من ٢ر٦ من مليون الطن الى ٥ر٧ مليون طن بين فترتى ٣٤ — ٣٨ ، ٤٨ — ١٩٥٠ مما ادى الى انخفاض نصيب الواردات من مجموع المستهلك منها .

ومع ذلك فان الارقام تخفى وراءها فوارق قائمة بين مختلف المناطق والبلدان الافريقية . فالبلاد الرئيسية المنتجة للقمح والشعير فى افريقية هى البلاد المتاخمة للبحر المتوسط التى انتجت فى فترة ٥٥ — ١٩٥٧ ما يزيد على ٧٠٪ من انتاجهما فى افريقية . وتصدر هذه البلاد كميات قليلة من الشعير ولكنها تستورد قمحا اكثر مما تصدره برغم زيادة انتاجه باطراد . ومن الاقاليم المنتجة للقمح يأتى اتحاد جنوبى افريقية فى المقدمة تليه اثيوبيا وكينيا ، وتعتبر ايضا اثيوبيا اهم البلاد المنتجة للذرة الصـفراء والدخن (الذرة البيضاء) تقع جنوب الصحراء ولكن اكبر منتج للذرة الصفراء هو اتحاد جنوبى افريقية ، وتحتل افريقية الغربية واثيوبيا المرتبة الاولى فى انتاج الذرة الصفراء .

وتتفاوت غلة الحبوب تفاوتا كبيرا من بلد الى آخر ، فالقمح فى مصر مثلا كانت غلته فى السنوات الاخيرة ضعف غلة افريقية الشرقية وثلاثة اضعاف غلة الجزائر التى تفوق هى نفسها بكثير متوسط الغلة فى المغرب وتونس . واختلاف الغلة وتفاوتها يتوقف على الاحوال المناخية والاساليب الزراعية المستخدمة . ففى المغرب مثلا نجد غلة المزارع المغربية التى تستخدم وسائل انتاج آلية اعلى بكثير من غلة المزارع المغربية التى تتبع الاساليب التقليدية فى الزراعة .

والأرز : بدوره ارتفع انتاجه من ٢ر٢ من مليون الطن فى سنوات قبل الحرب الى ٦ر٣ من مليون الطن فى فترة ٤٨ — ١٩٥٠ والى ٢ر٤ من مليون الطن فى فترة ٥٥ — ٥٧ وكان من نتيجة ذلك ان قل اعتماد القارة على واردات الأرز لتكملة استهلاكها المحلى . والمناطق الرئيسية لانتاجه

هي مصر ومدغشقر وافريقية الغربية وسيراليون والكونجو . وزادت غلة الارز في الهكتار الواحد من ٢ر١ من الطن الى ٥ر١ طن . وزادت الغلة في افريقية الاستوائية مثلا في فترة ٤٨ — ٥٢ والسنوات الاخيرة . وكان من نتيجة ازدياد الانتاج وارتفاع صافي واردات الأرز أن ارتفع متوسط الاستهلاك في افريقية عموما من ٦ر٣ من مليون الطن في فترة ٤٨ — ٥٢ الى ٧ر٤ من مليون الطن في سنة ١٩٥٧ .

وفيما يتعلق **بالنباتات الدرنية** نجد ان انتاج **البطاطس** واليام والنباتات الدرنية الاخرى قد حقق زيادة في فترة ٤٨ — ١٩٥٧ تفوق بكثير المتوسط السنوي لفترة ٣٤ — ١٩٣٨ فنجد أن حجم صافي واردات البطاطس في افريقيا جنوب الصحراء ارتفع من ٢٠٠٠ طن في سنوات ما قبل الحرب الى ما يتردد بين ٢٥٠٠٠ طن و ٣٠٠٠٠ طن في فترة ٥٣ — ١٩٥٦ .

اما عن **البذور الزيتية الرئيسية** وهي ثمار النخيل والفول السوداني فيزرع معظمها في افريقية الغربية والوسطى ، ولب جوز الهند وينتج بكميات كبيرة على الساحل الشرقي . وبذرة القطن ينتج معظمها في مصر والسودان . والسمسم ومنتجه الرئيسي هو السودان . اما زيت الزيتون فانتاجه يكاد يقتصر على افريقية الشمالية .

وقد زادت صادرات زيت النخيل منذ سنة ١٩٥٠ برغم عدم زيادة صادرات جوز النخيل . وهذه الزيادة تدل على توسع المنشآت المحلية للعصر وعلى تحسن في نوعه وخصوصا في غربي افريقية . ففي نيجيريا مثلا نجد أن مشتريات نوع خاص من الزيوت ارتفعت من اقل من ٦٠٪ في سنة ١٩٥٣ الى ما يزيد على ٨٠٪ في سنة ١٩٥٦ .

كما ازداد انتاج الفول السوداني زيادة كبيرة وخصوصا في نيجيريا وافريقية الغربية ، وارتفع كذلك حجم الصادرات . ومن اسباب زيادة حجم الصادرات تحسين وسائل النقل مع المناطق المنتجة في نيجيريا الشمالية ، وزاد حجم الانتاج كذلك بفضل استخدام الاسمدة وتحسين وسائل التسويق . وقد ارتفع الانتاج في افريقية الغربية من ٥٠٤٠٦٥ طنا في سنة ١٩٥٤ الى ٦٦٢٢٢٥ طنا في سنة ١٩٥٧ في جميع المناطق باستثناء غينيا التي هبط انتاجها بصورة مطردة مما ساعد على هذا التوسع . وكذلك حدثت زيادات كبيرة في انتاج اتحاد جنوبي افريقية اذ ارتفع من ٨٦٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٠ الى ٢٢٣٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٦ ثم اخذ في الانخفاض بعد ذلك ، وبعكس جوز النخيل نجد ان عملية

استخراج الزيت من الفول السودانى تتم على نطاق ضـيق نسبيا فى البلاد الافريقية .

وزاد كذلك انتاج بذرة القطن ولو انه ببطء . ولكن اكبر هـذه الزيادات كانت فى السـودان ونيجيريا وافريقية الشرقية وافريقية الاستوائية . كما زاد حجم صادرات بذرة القطن فيما عدا مصر حيث تحول الفائض الكبير من صادرات هذا المحصول فى سنوات ما قبل الحرب الى فائض من الواردات صغير وانما متزايد .

وانتاج لب جوز الهند والسمسم يتجه الى الصعود . وأهم سبب لذلك هو زيادة انتاج لب جوز الهند فى موزمبيق وزيادة انتاج السمسم فى السودان والصومال ونيجيريا . وكما هى الحال فى البذور الزيتية الاخرى فان نسبة كبيرة من انتاجهما تستهلك محليا .

وعن قصب السكر يلاحظ ان انتاجه يتزايد بسرعة . وقد فاق فى سنة ١٩٥٧ ما كان عليه الانتاج فى فترة ٤٨ ــ ٥٢ بنسـبة تزيد على ٥٠٪ .

ويعتبر اتحاد جنوبى افريقية اكبر دولة منتجة للسكر فى افريقية وينتج الآن ما يزيد على ثلث انتاج القارة ولكنه يستهلك قدرا كبيرا من هذا الانتاج بحيث ادى هذا الى تناقض الفائض للتصدير . كما يزيد انتاجه فى موزمبيق ومصر . وتعتبر جزيرة موريس وريونيون المنتج الثانى للسكر، ولما كانت مساحة كل من الجزيرتين صغيرة وعدد سكانها قليل فان استهلاك السكر فيهما قليل والباقى يخصص كله للتصدير ومن هنا احتلتا مركـز الصدارة فى التصدير يليهما اتحاد جنوبى افريقية وموزمبيق . غير أن الوسائل التقليدية للتجارة تؤدى الى تصدير السـكر خاما الى الدول الصناعية التى تقوم باعادة تصديره بعد تكريره . ولو أن الجهود اتجهت فى ظل السوق المشتركة الى زيادة مصانع التكرير لاستفادت فائدة اكبر من التصدير مكررا بدلا من الخام ولزادت حصـيلتها النقـدية من وراء ذلك .

وعن التبغ فقد كان انتاج القارة منه يزيد باطراد منذ انتهاء الحرب الثانية . وقد بلغ ١٨٠٫٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٧ والبـلاد الرئيسية المنتجة هى اتحاد روديسيا ونياسالاند وجنوبى افريقية الذى ينتج حاليا نصف الانتاج الافريقى . وتصل الغلة الى اقصاها فى شمالى افريقية حيث بلغت فى سنة ١٩٥٧ : ١٧٠٠ كيلو جرام للهكتار الواحد مقابل ٩٠٠ كيلو

جرام فى روديسيا الجنوبية . ويجرى تحسين الغلة باطـــراد ويزيد متوسطها بمقدار الخمس منذ السنوات التالية للحرب .

وبرغم تزايد حجم واردات التبغ الخام الذى يمزج بالتبغ المحلى فى صناعة السجائر فان افريقية مع ذلك تصـــدر أكثر ممـــا تستورد بصفة عامة . وبسبب ذلك تصدر اتحاد روديسيا ونياسالاند لعمليات التصدير . وجنوبى افريقية تستورد عادة أكثر مما تصدر من التبغ الخام مع انهـــا تنتج سنويا حوالى ٦٠٠٠ طن . ونيجيريا هى الأخرى تستكمل انتاجهـــا المحلى بانتظام عن طريق الاستيراد .

أما الانتاج الحرجى فيلاحظ ان مساحة المناطق الحرجية بين سنتى ٤٧/٤٨ ، ٥٥/٥٦ قد انخفضت من ٨٣٩ مليون هكتـــار الى ٧٤٧ مليون هكتار أى بنسبة ١١٪ . وتؤلف مساحةالاحراج نسبة ٢٢ ٪ من مجموع مساحة القارة . ولقد كان من أسباب انخفاض المساحة الحرجية . ازالة الغابات والاحراج لاستغلالها فى الزراعة وخصـــوصا فى المناطق التى تكون فيها الاشجار قليلة نسبيا فى انوع أو ليست لهـــا قيمة تجارية كبيرة .

ومع هذا فقد نتج عن نمو صناعة الاخشـــاب والاهتمام بالمناطق الحرجية كثرة انتاجية فى كثير من الاقاليم ، ظهـــور زيادة ملحوظة فى الانتاج الحرجى بحيث أمكن توفير كمية أكبر فى المساحة الأصغر . ومع ان الجانب الاكبر من الاخشاب المقطوعة خصص للوقود فان زيادة انتاج الاخشاب الصناعية كانت سريعة منذ الســنوات التالية للحرب الثانية . وقد يسر التقدم الفنى فى استغلال الاحراج واستخدام الاخشاب نشـــوء سوق للتصدير ، كما حفز على استثمار أموال كبيرة فى توســـيع طاقة انتاج هذا المرفق . وتستمد نسبة كبيرة من مجموع صادرات الاخشـــاب غير المقشورة من مناطق افريقية الاستوائية وغانا ونيجيريا واتحاد جنوبى افريقية وهى تعتبر اهم المناطق الرئيسية المنتجة للخشـــب غير المقشور المخصص للتصدير . ثم يليها اتحاد روديسيا ونياسالاند والكونجو التى زاد فيها الانتاج زيادة ملحوظة . وزادت ايضا صادرات غانا من الاخشاب بحوالى ثلاثين ضعفا عما كانت عليه فى السنوات من ٤٦ — ١٩٥٦ وهذه الزيادة مستمرة .

وقد كانت هناك صعوبات تواجه استغلال الغابات والاحراج منها صعوبة نقل الاخشاب للموانى أو المصانع المحلية المعدة لتحضيره اوليا . وقد تحسن نصيب افريقية من مجموع الانتاج العالمى من نسبة لا تذكر

الى ٢ ٪ فى سنة ١٩٥٥ فى الألواح الليفية . وزاد ايضا انتاج لب الخشب من سنة ١٩٤٧ وان كانت النسبة لاتكاد يعتد بها بالنسبة لمجموع الانتاج العالمى . فى مصر واتحاد روديسيا ونياسالاند صناعة للورق ، كما توجد صناعة الخشب المضغوط (الابلكاش) فى هذين البلدين وفى نيجيريا والكونجو .

وضح من كل ما تقدم مركز قطاع الزراعية واثره فى الحياة الافريقية والاقتصاد الافريقى . ويمكن على ضوء ما تقدم أن نضع هيكلين نموذجيين تبسيطا للتحليل ، الأول للزراعة التقليدية والمنظمة اساسا لضمان المعيشة ، والآخر الزراعة الحديثة التى تمارس بوصفها نشاطا تجاريا يدخل كله فى نطاق الاقتصاد النقدى .

ويظهر الاختلاف بين نوعى الانتاج بأجلى صوره فى بعض أجزاء افريقية المدارية حيث تتواجد الزراعة الافريقية التقليدية مع الزراعة غير الافريقية الحديثة بدرجات متفاوتة . والزراعة الافريقية تسود فى افريقية الغربية والكونجو واثيوبيا والسودان . والصومال الفرنسي والايطالى واوغندا وان كانت ايضا توجد املاك غير افريقية يدار بعضها على نمط المزارع الكبيرة . وتحتل الزراعة غير الافريقية فى بلدان أخرى من افريقية المدارية مركزا أكبر فى حين انها تمثل قطاعا هاما من قطاعات النشاط الاقتصادى فى بعض الحالات ولا سيما فى كينيا وروديسيا الجنوبية حيث يعمل عدد كبير من المستوطنين فى الزراعة .

والزراعة الأوروبية فى الجزائر وتونس والمغرب زراعة حديثة . وهناك افريقيون يمارسون الزراعة الحديثة أو شبه الحديثة الا ان مساحتها لا تمثل الا نسبة ضئيلة هى اقل من ١٠ ٪ من المساحة التى يزرعها الافريقيون .

وتتسم الزراعة فى مصر والجزيرة بالسودان بخصائص أهمها اعتمادها الواسع على الرى . وبرغم أن الهيكل التكنولوجى للزراعة التقليدية قد يختلف من منطقة لأخرى فهو فى شمالى افريقية أكثر تقدما بوجه عام منه فى اجزاء افريقية المدارية الا أنها تتصف فى النهاية واساسا بالبدائية . وفى جنوبى الصحراء تحول المناطق الموبوءة بذبابة التسي تسي دون استخدام الحيوانات فى الزراعة ولهذا يعتمد الانتاج اساسا على العمل اليدوى . ويملك الافريقيون حتى فى البلاد التى يتسع فيها نطاق الزراعة الأوربية الحديثة أكثر من ٩٠٪ من الماشية غير أن تربية الماشية هنا تتميز بنقص الأساليب السليمة والادارة وانتخاب السلالات ، وتكاد

الزراعة العلفية تنعدم ولذا فان الحيوان يعتمد على المراعى الطبيعية . ولما كانت الزراعة التقليدية قد نظمت فى الاصل لتأمين معيشة السكان ومواجهة احتياجاتهم ، فان معظم المزروعات تتألف من الاغذية الاساسية للمجتمعات الريفية : فهى فى شمالى افريقية الغلات الشتوية كالقمح والشعير والزيتون ، وفى اتحاد جنوبى افريقية الغلات الصيفية كالذرة الصفراء ، وفى افريقية المدارية الذرة البلدية والصفراء والمزروعات النشوية كاليام والموز والكاسافا والثمار الزيتية كالنخيل والبذور والفول السودانى . واهم المزروعات التى تستثنى من ذلك الكاكاو والبن والقطن وتزرع فى افريقية المدارية ويخصص كل الانتاج او معظمه للتصدير . وبعد هذا الاستثناء يصبح الفائض القابل للتسويق من محصولات الزراعة التقليدية يؤلف جزءا صغيرا من الانتاج ، وقد يحدث ايضا تفاوت فى الفائض من عام لآخر تبعا للانتاج الجارى والمخزون الذى يحفظه المنتجون من محصولات السنين الماضية والاستهلاك الجارى ، والمشجعات الاقتصادية وخصوصا ما يتعلق منها بتحسين شروط التبادل التجارى .

أما أبرز سمات الزراعة الحديثة فهى تلك التى تتميز بها فى العادة المشروعات الصناعية أو التجارية كتطبيق الاساليب العلمية والاعتماد على الخبراء ، واستخدام رءوس الاموال فى التوسع فى استخدام الآلات ، واقامة علاقات مالية مع البنوك والمؤسسات التسويقية ، والزراعة الحديثة منتشرة بعض الشيء وتستخدم فيها الآلات الحديثة ، ومعنى هذا أن اليد العاملة فيها قليلة وأن الفنيين والمشرفين من الاوروبيين وغير الفنيين من الافريقيين . ويطبق فى المزارع الحديثة نظام الدورة الزراعية ، وتستخدم الاسمدة وبذور النبات المنتقاة ، واستخدام انظمة الرى وهذا يغنى عن الاعتماد على الامطار فى الرى .

وهناك فوارق هامة بين الزراعة التقليدية والزراعة الأوروبية الحديثة فى مقدار ما يغله الهكتار الواحد فى كل من النمطين الزراعيين ، كما ان معظم المزارع الحديثة تقع فى مناطق افضل من مناطق الزراعة التقليدية بالنسبة لمرافق النقل والقرب من المراكز الحضرية والاسواق . وهذا التفوق فى الانتاج الزراعى يرجع أصلا الى التفوق التكنولوجى . ويضاف الى الفروق السالف ذكرها أن الزراعات الحديثة تتجه فى الغالب الى التصدير ، فى حين تتجه الزراعة التقليدية الى مواجهة الاحتياجات المعيشية . واذا أردنا تكوين فكرة دقيقة عن أهمية الزراعة الحديثة فى الاقتصاد النقدى فانه يجب مقارنة انتاجها لا بمجموع انتاج الزراعة التقليدية . بل بالجزء المخصص منها للتجارة . ففى المغرب مثلا قدر

نصيب المزارع الأوروبية بأكثر من نصف قيمة المنتجات الزراعية التي جرى تسويقها فى فترة ٥٢ — ٥٤ بينما لم تساهم هذه المزارع بأكثر من ٢٣ ٪ من القيمة الاجمالية لتلك المنتجات فى هذا البلد . ويرجح انه قد تم تصدير ما يربو على ٥٠ ٪ من المنتجات النباتية المخصصة للتجـــارة فى المغرب فى الفترة بين عامى ٥١ — ١٩٥٥ . وانتجت المزارع الاوروبية ما يزيد على ٥٠ ٪ من هذه الصادرات . وتحتل المغرب مكانا وسطا بين بلدان مثل كينيا وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبى افريقية حيث الزراعة النقدية حديثه فى معظمها ، وبين بلدان أخرى أهمهـــا بلاد غربى افريقية حيث الزراعة التقليدية هى الغـــالبة . بل ان من الجـــائز ان عددا قليلا من المزارع الواسعة الأوروبية فى تلك البلاد هى التى تنتج جزءا كبيرا من صادرات بعض المنتجات الزراعية ولو أن مساهمتهـــا فى مجموع الانتاج الزراعى فى البلاد قد تكون ضئيلة .

وانى أرجو أن أكون قد وفقت فى هـــذا البحث عن الزراعة وفى توضيح اهمية هذا القطاع من قطاعات الاقتصاد الافريقى للقارىء العزيز وبشكل يرضيه .

المبحث الثانى

الصنـــــاعة

اما وقد انتهيت من الحديث عن الزراعة والنشاط الزراعى والظروف والاحوال المحيطة بهذا النوع من النشاط الاقتصـــادى ، فانى انتقل الى الحديث عن شق ثان من هذا النشاط الا وهو الصناعة لبيان أثرها فى المجتمع الافريقى والظروف والعوامل التى تؤثر فيهـــا ، ثم أثرها على المجتمع النامى المتطور .

ولا بد لى من ايراد الجدول التالى قبـل بدء الكلام عن النشــاط الصناعى لنتعرف على مختلف وجوه الانفاق الحـــكومى لعدد من الدول الافريقية التى أمكن الحصول عليها فى الصناعة والزراعة وغيرها :

النسبة المئوية لتوزيع الانفاق الحكومى

البـــلد	فترة الخطة	الصناعة	الزراعة	الهيكل الاساسى المرافق	الميادين الأخرى	المجموع
اتحـاد روديسيـا ونياســالانـد	٦٣/٥٧	—	٢	٩٣	٥	١٠٠
اثيوبيـا	٦١/٥٧	١٠	٧	٧٣	١٠	١٠٠
غانـا	٦٤/٥٩	٨	٨	٦٨	١٧	١٠٠
الكونجـو	٥٩/٥٠	—	٦	٦٢	٣٢	١٠٠
الكمـيرون	٦٥/٦٠	—	٣٢	٦٠	٨	١٠٠
تنجانيقـا	٦٤/٦٢	٤	٢٦	٥٨	١٢	١٠٠
اوغنـدا	...	—	١٥	٥٣	٣٢	١٠٠

البلـــــــد	فترة الخطة	الصناعة	الزراعة	الهيكل الاساسى المرافق	الميادين الأخرى	المجموع
الســـــنغال	٦٤/٦٠	٤	١٢	٥٠	٣٤	١٠٠
ساحل العــاج	٦٢/٥٨	٣	٣٣	٤٨	١٦	١٠٠
غينيـــــا	٦٠/٥٧	٢١	٢٦	٢٢	٢١	١٠٠
كينيـــــا	٦٠/٥٧	ـ	٣٨	٢٨	٣٤	١٠٠
ج٠ع٠م مصر	٦٥/٦٠	٢٣	٢٣	٢٤	٣٠	١٠٠
المغـــــرب	٦٤/٦٠	٢٨	٣٢	١٥	٢٥	١٠٠

ملاحظة : « ... » تعنى ــ عدم وجود رقم مؤكد .
« ــ » تعنى أن الرقم منعدم أولا يكاد يذكر .

ويتضـــح من هذا الجدول انه برغم ان الاســـتثمارات العامة فى الجمهورية العربية المتحدة والمغرب ترد فى آخر القائمة بالنســـبة للانفاق والاستثمار فى المرافق الأساسية مثل النقل والسكك الحديدية والكهربا والبنوك فان هذا الانفاق والاستثمار فى ميدان الصناعة بالنسبة للبلدين يأتى على راس الدول المذكورة فى الجدول . وهـــــذا يعنى أن البلدين لديهما هيكل اساسي نام ومتطور . ولهذا فهما اكثر تحررا فى القاء أموال اكبر فى الحقل الصناعى . فبالنسبة لـــ ج . ع . م . (مصر)نجد أكبر الارقام التى تتصل بالاموال المنفقة على استهلاك الطاقة كما ان لديهمـــا اكبر شبكة من الخطوط الحديدية والطرق وتتركز تسهيلات النقل مثلها فى ذلك كمثل تركز الســـكان وتكاثفهم على طول مجرى نهر النيل بسبب ما يحيط بطبيعة الأرض العربية فى مصر واحاطة الصحراء بها من كلا الجانبين الأمر الذى يشكل عقبة كبيرة فى سبيل توسعة شـــبكة النقل . وبالمثل نجد أن المغرب نما فيها الهيكل الأساسى بصورة تفوق ما هو موجود فى البلاد الأخرى . هذا هو تفسير ارتفاع مستوى الاستثمارات الصناعية . ويبدو أن سياسة التصنيع السريع تستهدف تقليل ضغط نقص العمالة على المجتمع .

ولكن كل هذا لا يثبت أن التخطيط الصناعى يسير فى خط متوازن ومتفق مع الاستثمارات العالية فى الصناعة . وهذا يعنى بدوره انه ما دام التوسع فى الاجتماع والاقتصاد يفوق الاستثمار الصناعى . وانه ما دامت الحكومات لا تزال تعنى بالاتجاه الاول ، فانه يصعب القول بأن التخطيط الصناعى هو موضوع الساعة .

ومع ذلك فان هناك علامات بارزة تشير الى حدوث تغيير فى نمط النشاط الجارى والتطور الحالى . وخطة ٦٠ — ٦٥ فى ج.ع.م (مصر) تدلنا على ذلك فهى تثبت أن عملية التخطيط الصناعى تحتوى على تغيرات أساسية فى مستوى وهيكل الانتاج الصناعى .

القيمة الاجمالية للانتاج الصناعى فى ج.ع.م (مصر)

جدول : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من يوليو ٦٠ — يونيو ٦٥

نوع الانتـــــاج	بالمليون ج.م	النسبة المئوية	بالمليون جم	النسبة المئوية
١ — المناجم والمحـــاجر	٢٢	٢	٧٤ر٤	٤ر١
٢ — الكهـــــربا	١٨	٧ر١	٣٥ر١	٢
٣ — صنـــــاعة المـــواد الغذائية والمشروبات والتبـــــغ .	٤٨٦ر١	٤٤ر٣	٦٣٩	٣٥ر٢
٤ ب صناعة المواد الغذائية والزراعيـــــــة	٣٩٤	٣٦	٥٧٤ر٨	٣١ر٧
جـ صناعة البترول والكيماويات المعدنية وغير المعدنية والآلات .	١٥٥ر٨	١٤ر٣	٤٧٠ر٦	٢٦
المجمـــــــــــوع	١٠٩٤ر٢	١٠٠	١٨١٣ر٩	١٠٠

وتخصيص مبلغ ١٨١٣ مليون جنيه مصرى للانتاج الصناعى الاجمالى لسنة ٦٥ يستهدف رفع معدل التنمية الصناعية بنسبة ١١ ٪ سنويا . ومما هو اكثر دلالة وايضـــاحا (فى البنـــد ٣) « جـ » فى الخطة الذى يستهدف الوصول الى انفاق مبلغ ٤٧٠ر٦ مليون جنيه فى نهـــاية سنى الخطة . ويلزم لتحقيق هذا الغرض رفع الرقم ١٥٥ر٨ من مليون الجنيه المخصص لسنة ٥٩/٦٠ بنسبة ٢٤ر٧ فى المائة ولو أخذنا صناعات تكرير البترول والكيماويات والصناعات الاساسية نلاحظ ان الاموال المستثمرة فيها تقف عند ارقام ٤٣ر٣ ، ٣١ر٢ ، ١٨ر٨ مليونا على التوالى فى حين أن هذه الارقام يجب أن ترتفع الى ٩٨ر٩ ، ١٠٧ر٧ ، ١٢٤ر٤ مليونا فى سنة ٦٤/٦٥ وتثير هذه الارقام الكبيرة المتوســـــعة الدهشة والاعجاب فعمليات تكرير البترول تضاعفت مرتين ، والكيماويات تضاعفت أكثر من ثلاث مرات ، والثالثة تضاعفت عدة مرات ، والدهشة والاعجاب مرجعهما

انها كلها بدأت من درجة منخفضة . ومما يزيد لدينا الدهشة والاعجاب النمط الذى يسير عليه الانتاج وليس فقط الزيادة السريعة فى الانتاج .

هذا وقد انخفض الاستثمار فى القطاع الزراعى من ٢ر٣١ ٪ الى ٥ر٢٨٪ فى الوقت الذى زاد فيه الاستثمار فى القطاع الصـــــناعى من ٣ر٢١ ٪ الى ١ر٣٠ ٪ وهذا الهدف هو بذاته الذى تسعى اليه بلاد نامية أخرى كثيرة .

ولو أننا نظرنا الى خطة السنوات الاربع فىالسنغال (٩٦١/٩٦٤) لوجدنا مثالا آخر عن خطة موضوعة للنهوض بالقطاع الصناعى ، حيث تجب زيادة الانتاج الصناعىبنسبة ١٣٪ سنويا ، واحتياجات الاستثمارات العامة ترتفع الى ٢٧٠٠٠ مليون فرنك أو حوالى ٤٪ من الرقم الاجمالى الموضوع للخطة ، وتصل حصة الحكومة فى هذا المبلغ الى ٢٠٠٠ مليون فرنك أو مانسبته ٧ ٪ .

وقد درست موضــوعات الطلب على المواد الاساسية الزراعية ، والأيدى العاملة الماهرة ، وزيادة قوة العمــل ، والعمــــل على توطين الصناعات ، وتوسعة السوق ، بعناية بالغة ويشير الجدول الآتى الى دور التصنيع فى عملية التنمية الاقتصادية . فالرقم الاجمالىيرتفع من ٢ر١٦٦ مليون فرنك فى سنة ١٩٥٩ الى ٠٠٠ر١٧٢ مليون فى ســـنة ١٩٦٤ . ويرتفع الرقم المخصص للصـــناعة بما يقرب من ١٤ مليونا فبعد أن كان ١ر١٧ فى سنة ١٩٥٩ زاد الى ٣١ مليونا .

جدول بالمبالغ المنفقة فى الخطة السنغالية من ٥٩ — ٦٤
(بآلاف الملايين من الفرنكات)

نوع الانتـــاج	١٩٥٩		١٩٦٤	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الانتــــاج الزراعى	٢ر٣٢	٧ر٢٧	٥ر٤٣	٣ر٢٥
الصنـــاعة والطاقـــة	١ر١٧	٧ر١٤	٣١	١٨
البناء والاشغال العامة	٣ر٦	٤ر٥	٩	٢ر٥
الحـــرف اليـــدوية	٣ر٤	٧ر٣	٦ر٥	٣ر٣
النقـــــــل	٦ر٦	٧ر٥	٨ر٩	٧ر٥
التجـــــارة	٢ر٤٦	٨ر٣٩	٤ر٦٨	٨ر٣٩
خدمات اخـــــرى	٥ر٣	٣	٧ر٤	٧ر٢
المجمـــــوع	٢ر١١٦	١٠٠	١٧٢	١٠٠

أما عن الخطة الموضوعة لنيجيريا وتنجانيقا وغينيا فهى تختلف بعض الشيء عن ج.ع.م (مصر) والسنغال ، وذلك لان العناية وجهت الى المشروعات الفردية وهنك علامات تشير الى التغيير والى أن خطوات معينة قد اتخذت لتحقيق التخطيط فى التنمية الاقتصادية وسوف اكتفى بايراد جدول الخطة الموضوعة لنيجيريا للدلالة على هذا القول .

اتحاد نيجيريا — موجز الانفاق على التجارة والصناعة ١٩٦٨/٦٢

	بالالف مليون
صناعة الحديد والصلب	٣٠٠٠٠
تكرير البترول	٢٠٠٠
الفحم	٥٠٠
الصناعة	٥٠٠٠
بنك التنمية الوطنى	٤٠٠٠
التأمين	١٠٠٠
الصندوق الاتحادى للقروض	٥٠٠
معهد الابحاث الصناعية	٣٣٠
التجارة الدولية	٤٠٠

ونلاحظ من هذا الجدول أن الاهتمام والعناية موجهة الى الصناعة فى الخطة الموضوعة وهى موجهة الى ذلك أيضا فى أقاليم نيجيريا بشكل واضح . فالانفاق على الصناعة حوالى ١٠ ٪ بصفة عامة ، أما بالتفصيل فهى ٨٪ فى نيجيريا الشمالية و ١٢٪ فى نيجيريا الشرقية و٢٣٪ فى نيجيريا الغربية . ومن بين المشروعات الهامة صناعة الحديد والصلب التى قدرت طاقتها بين ١٢٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠ طن سنويا وهو المتوقع سنة ٦٦ وهى زيادة أو طاقة كبيرة وخصوصا لو علمنا أن هذا المشروع كان يخطو فى أولى مراحله عند وضع الخطة .

أما فى تنجانيقا فان الخطة التى وضعتها تبرز ملامح معينة أما النظرة السريعة فقد لاتبين أن عوامل كثيرة وضعت فىالاعتبار . والبرنامج الكامل للسنوات الثلاث من ٦٠ — ١٩٦٣ هو بداية فقط لخطةطويلة الاجل تستهدف تحقيق التنمية . ومن جهة اخرى فان الخطة تبرز أن الدولة لا تعنى عناية مباشرة بخلق او ايجاد صناعات ثقيلة ، وانما هى تركز على الزراعة المحلية ومشروعاتها وعلى المواد الخام ومسائل الاستيراد فهناك

بشروعات زراعية ومشروعات لانتـــاج العجلات والمركبات ، ومشروع لصناعة الادوت المنزلية ومشروع لصـــناعة الأثاث وصناعة المســامير ومشروع لاقامة معاصر الزيوت ومصانع الصابون ومشروع لتعبئة الفاكهة واستخراج عصير الفواكة ، ومصنع للأحذية ومصنع السجائر ومشروع لاقامة خمس سلخانات ومصنع لضرب الارز .

وسوف ينفق على هذه المشروعات خمســـة آلاف مليون فرنك وهذا الرقم يمثل ١٣ ٪ من المبلغ الاجمـــالى الكلى وهو ٣٩٠٠٠ مليون فرنك المخصص للخطة كلها .

ويسمح وضع الخطط الصناعية فى افريقية بالمزيد فقد كان سبب التخلف فى الماضي هو الاحوال والظروف التى كانت تسيطر على الدول الافريقية ومن هنا نتساءل هل يكون المستقبل مختلفا ، والى اى مدى ؟

والذى نتوقعه أن تقل العقبات التى كانت تقف فى الماضى فى طريق التنمية أو أن تزول تماما . ويبدو أن هناك ــ فى المقـــام الاول ــ وعيا متزايدا بأن الارتباط بالتنمية الزراعية ــ باعتبارها أول المشروعات التى تؤدى الى التنمية الاقليمية ــ لا يحقق التنمية الكاملة للاقتصاد فى مجموعه ومرجع هذا الوعى المتزايد هو التطور السياسى الذى نلاحظ بكل اســف انه لم يكن مصحوبا بتطور مماثل فى الجبهة الاقتصادية . ومن هنا تظهر بوضوح الحاجة الماسة الى السير فى الاستقلال الاقتصادى بالقوة التى حصلت بها الدول الافريقية على اســـتقلالها الســـياسى وانه بدون السير القوى فى هذا الاتجاه ، وبدون تحقيق الاكتفاء الذاتى فســـــوف لا يكون للاستقلال السياسى أثره المطلوب فىعملية تطوير القارة . كما أن الاعتماد السابق على القوى الاستعمارية والاستغلالية فى امدادها برءوس الاموال والسلع الاستهلاكية فقط يجب أن يتحول الى صورة أخرى وشـــكل آخر هو الأخذ بسياسة التصنيع .

ولهذا رأينا ج.ع.م (مصر) والسنغال فى خططهمـــــا الموضوعة تدعوان الى وجوب اعطاء الاولوية للتصنيع والاستفادة مما تحقق فعلا من مشروعات والسير فى طريق الاســـتقلال الاقتصادى فان الاخذ بأسباب التصنيع هو السبيل الوحيد للتقدم وأنها هى التى سوف تسهل القيام بعملية تنمية وتطوير سريعة تؤدى الى رخاء الوطن وانه بدونها ســـوف يحكم على الدول النامية بالجمود والتوقف بل والتخلف .

ولا يعنى هذا الكلام بالضرورة اهمال قطاع الزراعة ، بل لا بد من

العناية بالقطاعين الصناعى والزراعى معـــا بلا طغيان من احدهما على الآخر على اعتبار انهما عمودان من اعمدة الاقتصاد المتين .

وقد اخذت دول افريقية اخرى بمبدأ اعطاء العناية للقطاع الصناعى. وقد وضح كذلك أن القول بالتنمية الصناعية والعناية بها باعتبارها هى السبيل للحصول على راس المال واليد العاملة والأسواق المطلوبة لتحقيق اقتصاد اكثر تقدما وان التنمية الزراعية يجب أن تقدم على الصناعة هو قول خاطىء .. وقد يكون من الصحيح أن تنمية الزراعة تعنى التقدم لكن ما لم تعمل الصناعات المحلية على مقابلة وسد احتياجات المستهلك التى سوف تتبع أو تتلو زيادة الدخل الزراعى فان حجم التجـــارة الخارجية سيزيد . ولذا فانه سيوجد توسعا فى استيراد الســـلع الاســـتهلاكية والراسمالية من الخارج لمواجهة التوسع فى الزراعة ونخرج بأنه على الدول الافريقية بناء اقتصاد يشتمل على مختلف المقومات الصـــــحيحة للتنمية . ويؤكد لنا هذا الراى تاريخ التطور الاقتصـــــــادى فى اليابان وروسيا . فالتطور فى كل منهما يسير على أساس الاخذ بتطوير الزراعة والصناعة معا وفرنسا هى الاخرى برغم تفوقها فى الانتاج الصـــناعى تسير فى تنمية الزراعة فيها بالقوة نفسها على عكس ما قد نراه فى بلاد اوربية أخرى من طغيان التطور الصناعى على الزراعة وما لمسناه أيام النهضة الصناعية عندما هجرت قرى بأكملها جريا وراء العمل فى الحقل الصناعى . ولكن نستطيع القول بأن على الدول الافريقية أن تزيد من عنايتها بالتصنيع اذا كانت ترغب فى تحقيق التنمية والنهوض . وسبب الدعوة لزيادة الدخل والنشاط الصناعى هو ما عملت الدول الاستعمارية طول القرون الماضية على نشر الزراعة فى افريقية لســـــد احتياجات الشعوب المستعمرة والاقتصاد الاستعمارى من مواد غذائية ومواد خام . ومن هنا نتبين الاتجاه الجديد الواعى للدول الافريقية النامية للســـير نحو الهدفين التوءمين وهما تطوير الزراعة والصـــناعة وتؤكد المؤتمرات التى عقدتها الدول الافريقية هذا الاتجاه الجديد .

يضاف الى هذا أن القطاع العام مقبل فى أيامنا هذه على نشـــاط اكبر مما كان فى الماضى وانه فى السنوات القادمة سيقوم بدور أكبر واعظم كما ان الدعوة الى « دعه يعمل » سوف يأتى عليها وقت تفقد فيه فاعليتها وقيمتها أمام الراى المستحدث بوجوب التدخل الحكومى فى النشـــاط الاقتصادى ووضع تخطيط دقيق مبنى على الارقام والاحصاءات والتقارير الموضوعة عن شتى المجالات ولكن ليس معنى هذا الاتجاه هو ان على القطاع الخاص ان ينزوى وانما المقصود هو عدم ترك هذا النوع من

الاستثمارات يطغي على الصالح العام فنحن نعلم جميعا أن الاستثمارات الخاصة قد تطرق ميادين لاتفيد هيكل الاقتصاد ككل نتيجة سعيها الدائب لتحقيق الارباح الطائلة بغض النظر عن السبيل الذى تأتى منه وبصرف النظر عن احتمال ان تلك الاستثمارات مستغلة فى وجوه اقتصادية تنفع الاقتصاد الوطني وتنهض به أولا . وقد أصبح من الملامح المميزة بالفعل لاية خطة تستهدف التنمية فى بلد من البلاد انه اذا تقاعس القطاع الخاص عن دخول الميدان فى مشروع ما من المشروعات فان الحكومة تدخل الميدان بدلا عنه مع ما يفرضه هذا من اعباء جديدة على الحكومات .

كما أصبح من الملامح المميزة ضرورة التخطيط للمستقبل وللسير فى طريق تحريك الموارد الطبيعية بحيث لاترتبط بقطاع معين من القطاعات وقد وضح لنا أن هذا المبدأ تأخذ به غانا و ج . ع . م (مصر) والمغرب وسيراليون وعدد من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية كما أنها تعمل فى الوقت الحاضر على تخطيط مشروعاتها لتنمية ولا تتركها للظروف . والمتوقع أن يزيد عدد الدول الافريقية السائرة فى هذا الخط وخصوصا

بعد توقيع اتفاق اديس أبابا بالاضافة الى ان نجاح تطبيق الخطط الموضوعة فى تحقيق أغراضها سوف يقنع بدوره بقية الدول التى لم تتبع التخطيط فى عملياتها الاقتصادية بعد ويحتمل كذلك أن يظل اهتمام بعض الدول الافريقية موجها الى سنوات قادمة لمشروعات النقل والسكك الحديدية والمرافق . على اننا لا ننظر الى هذا على أنه من مقومات التصنيع أو باعتباره منافسا لعمليات التصنيع بل على العكس نرى أن كل ما ينفق فى هذا الصدد سوف يساعد على تخطيط الصناعة واقامة هيكل سليم لها .

تحليل امكانيات المستقبل الانتاجية :

يبلغ متوسط دخل الفرد فى افريقية ككل ١١٠ دولارات فى ١٩٦٠ فلو اننا استبعدنا اتحاد جنوبى افريقية لانخفض هذا المعدل الى ٩٠ دولارا . وهذا المعدل لا يختلف كثيرا عما هو موجود فى غالبية جنوب شرقى آسيا كما انه يقدر بأقل من عشر دخل الفرد فى الدول الصناعية مجتمعة . وهذه الهوة السحيقة بين الدول النامية والدول المتقدمة تقدم لنا نقطة الانطلاق نسير منها على نهج الدول المتقدمة خلال السنوات القادمة . والملاحظ بصفة عامة أن الخبرة لا تغطى القطاعات الاخرى غير الزراعة والصناعة التى يدخل فيها التعدين ويبلغ دخل الفرد الصافى من مورد الزراعة فى البلاد الصناعية ضعف ما هو فى افريقية فقط على

حين أن المقارنة المماثلة فى مورد الحقل الصناعى تصل الى نسبة ٢٥ : ١ وهذا البعد الاقتصادى بين الدول النامية والدول المتقدمة فى المجالين الزراعى والصناعى يظهر لنا بوضوح مدى الجهد المطلوب بذله لتضييق هذا البعد فى القطاع الصناعى .

ولقد كان النمو فى الاقتصاديات الصناعية بصورة مركبة كما أنه استمر اكثر من مائة سنة ولنقل ما بين ١٨٦٠ — ١٩٦٠ فهل يمكن للدول الافريقية أن تمارس هذه التجربة وهل لابد من مضى هذه الفترة الطويلة لتحقيق نتائج مماثلة ؟

ان عدم ارتباط التنمية فى افريقية بالخبرات الحالية للدول الخارجية الى حد بعيد قد يفيد فى اختزال هذه الفترة الى النصف او اقل وبسبب وجود مقومات أساسية اقتصادية متوافرة لدى الدول الافريقية تستطيع ان تستكملها عن طريق سياسة مشتركة لاكتساب الخبرة الصناعية وتوفير العدد اللازم من العمال المهرة وهى الامور التى استغلت الدول الاستعمارية نقصنا فيها فسيطرت على مقدراتنا . ويمكن أن يساعد الاستيراد فى زيادة امكانيات الصناعة الافريقية على انه يجب أن يتجه التوسع فى الاستيراد وبصفة مستمرة الى المعدات الانتاجية التى تلزم لاقامة صناعات ثقيلة تقوم على تصنيع الخامات الافريقية . ومما يساعد على اختزال الفترة اللازمة للقارة كى تستكمل نهضتها أن التقدم العالمى التكنولوجى قد بلغ مرتبة عالية من التفوق اذا أحسنا الاستفادة منه فسنكون قد بدأنا صناعتنا أيضا من مركز احسن مما كانت عليه أوربا وقت ان بدأت نهضتها الصناعية .

والواقع ان تحقيق النسب المطلوبة للنمو الصناعى يعتمد فى كثير من الاحيان على درجة التعاون بين الدول الافريقية الصغيرة الكثيرة فان من بين الاربعين دولة واقليما فى القارة الافريقية نجد ثلاثا منها فقط هى التى يزيد عدد سكانها على عشرين مليونا وثلاثا وعشرين منها يسكنها اربعة ملايين نسمة واقل وحوالى الثلاث عشرة دولة باستبعاد الجزر الساحلية يسكنها أقل من مليون نسمة . وهذا العدد السكانى القليل مصحوبا بانخفاض دخل الفرد يوجد قيودا خطيرة على الاسواق الداخلية هذا بالاضافة الى ان الحد الادنى للمشروع فى كثير من الصناعات الحديثة يعنى ان هنالك طاقة كبيرة لم تستغل الامر الذى يقلل من جداوته وفاعليته فى المجتمع وفى الاقتصاد وهذا كله يشير الى ان الحاجة تدعو الى ضرورة التعاون بين الدول الافريقية والى انشاء مؤسسات صناعية مركبة يتمثل فيها التخصص البشرى والآلى والاستغلال الفعال السليم للتسهيلات النقلية والخطوط الحديدية والبنوك وغير ذلك وهناك صناعات خفيفة مثل

الاغذية المحفوظة والمنسوجات وصناعة الاحذية ومواد البناء لا تستخدم فيها اقتصـــاديات التوسع بشكل يستحق الذكر الامر الذى يدعو الى استخدام طاقتها الكاملة لتحقيق الهدف كاملا وسأتناول فيما يلى صناعات مختارة تجرى فى القارة الافريقية على راسها صناعة الحديد والصلب .

الحديد والصلب :

ففى سنة ١٩٦٠ استخرج ٤ر١٥ من مليون الطن المترى من خـــام الحديد ذات نسبة عالية فى القارة الافريقية . وتعتبر ج . ع . م (مصر) والجزائر واتحاد جنوبى افريقية وليبيريا والمغرب وســـيراليون وتونس وغينيا وانجولا هى البلاد الرئيسية المنتجة للحديد . ومن ناحية التوزيع الاقليمى للانتاج نجد أن دول شمالى افريقية وغـــربيها تأتى على راس المنتجين ويليها اتحاد جنوبى افريقية . وهنالك منتجون آخرون اقـــل حجما فى جنوب ووسط افريقية .

الاقليم	انتاج الحديد الخام بالطن المترى	النسبة المئوية للانتاج الكلى	نســـبة الحـــديد فى الخام
شمالى افريقية	٦٣٠٠	٤١٪	٤٨ — ٦٠٪
غربى افريقية	٥٢٤٨	٣٤٪	٥٣ — ٦٨٪
جنوب ووسط افريقية (باستثناء اتحاد جنوبى افريقية)	٨١٧	٥٪	٥٥ — ٥٦٪
اتحاد جنوبى افريقية	٣٠٧١	٢٠٪	٦٢٪

هذا وقد قدر الموجود فى غينيا من احتياطى الحديد بحوالى ٢٥٠٠ مليون طن تصل فيها نسبة الحديد الى ٦٠٪ والمرجح ان ليبيريا لديهـــا احتياطى حوالى الف مليون طن بالنسبة نفسها . وتختلف الاحتياطيات الموجودة فى اقليم غربى افريقية من موريتانيا الى الكونجو (برازافيل)من بلد الى آخر وسوف تزيد قائمة الدول المنتجة للحديد فى غربى افريقية الى احد عشر بلدا بعد ما كانت ثلاثة بلاد فقط فى سنة ١٩٦٠ . والمنتجـــون الجدد يضمون نيجيريا والنيجر وموريتانيا وغـــانا وجـــابون والكميرون والسنغال والكونجو (برازافيل) .

ويلاحظ على الحديد الافريقى انه فى الغالب ذو نسبة عالية عما

هو موجود فى دول أوربا كما انه يماثل ان لم يفق حديد النرويج والسويد والاتحاد السوفييتى . ويصدر حوالى ٧٢٪ من الانتاج الى بريطانيا والمانيا الغربية وأمريكا وهولندة والباقى يصدر الى بلاد اخرى .

هذا وسوف يصل انتاج اتحاد روديسيا ونياسالاند من الصلب الى مليون ونصف مليون طن ، كما ينتظر أن يصبح اتحاد جنوبى افريقية دولة مصدرة للصلب بما مقداره مليون ونصف مليون حوالى ١٩٧٢ — ١٩٧٥ . هذا وقد وضعت ج . ع . م (مصر) فى خطتها انتاج ٧٠٠٠٠ طن من الواح الصلب و ٢٥٠٠٠ طن من الالواح للتصفيح . وفى أجزاء اخرى من القارة تضيق استخدامات الحديد والصلب ولو انها تتجه فى غالبيتها الى توسعة الاستخدامات .

وبالنسبة الى شمالى افريقية تعتبر مصر هى المنتج الوحيد ويجرى فيها التوسع بشكل معقول فى هذا الميدان . أما فى الجزائر فانه يجرى انشاء مصنع سيتم فى ١٩٦٤ لينتج ٥٠٠٠٠٠ طن من الصلب غير النقى والمقدر أن يرتفع انتاجه الى مليون طن وتجرى خطوات متقدمة لبناء مصنع فى المغرب .

اما بالنسبة لشرقى افريقية فانه لا يوجد فى الوقت الحاضر صناعة متكاملة للحديد والصلب ولا تفيد المعلومات بسرعة قيام صنـــاعة الحديد والصلب فى هذه المنطقة ولكن فى غربى افريقية تجرى اعمال تطويرية قليلة صغيرة فى نيجيريا والنيجر وغانا غير أن التفكير الحاضر حول ايجاد صناعة لحديد والصلب بشكل متوسع لا يزال فى مراحله الاولى .

ومن جهة اخرى تعتبر مناجم افريقية الجنوبية هى اكثرها استخداما وتصنيعا على أنه من الناحية الاقليمية يعتبر غرب وشرقى افريقية من بين المناطق القليلة الهامة فى انتاج الحديد . **وبالنسبة لانتاج الرصاص** فان هناك احدى عشرة دولة افريقية تنتجه ولكن سبعا منها فقط هى افريقية الجنوبية الغربية والمغرب وتونس واتحاد روديسيا ونياسالاند والجزائر والكونجو (برازفيل) وتنجانيقا تنتج أكثر من ١٠٠٠ طن مترى . ونجد المغرب من بين هذه الدول السبع تنتج وحدها من هذه الكمية ٤٤٪ وافريقية الجنوبية الغربية ٣٠٪ وتونس ٩٪ وتصل الدول السبع كلها الى اكثر من ٨٠٪ من الانتاج الكلى للقارة الافريقية .

البترول :

وننتقل الى انتاج البترول فى افريقية فنورد هذا الجدول الذى يوضح لنا التقدم المطرد سنة وراء الاخرى ولو أن نسبة الانتاج الى مجموع

الانتاج العالمى لاتمثل الا حصة ضئيلة الا انه يلزم مع ذلك السعى للاستفادة من هذا النوع من الوقود هذا عدا طبعا استخداماته الكثيرة الاخـرى فهو يدخل فى كثير من الصناعات التى قد لا يتصور الكثيرون انه يدخل فى تصنيعها مثل الصابون والعطور والورق وفى صنع بعض المواد الغذائية والمطاط والاسمدة الكيماوية والاقمشة وتبليط الطرق والسقوف والطلاء والمفرقعات وتصدير البترول الى الخارج ليكرر ثم يعاد تصديره الينا ثانية بأعلى الاسعار . ولذا وجب ان تعمل الدول الافريقية المنتجة للبترول على اقامة المصافى توطئة لقيام بعض الصناعات المرتبطة به مما أوضحناه بعاليه . وهذا الكلام لا يعنى عدم قيام مصاف بالمرة فالجمهورية العربية المتحدة (مصر) اقيمت فيها مصاف ذات كفاية عالية كما يجرى توسيعها وزيادة طاقتها الانتاجية ، الا انه مع ذلك يجب نشر هذه المصافى فى الدول الافريقية المنتجة للبترول الخام . وتتبين لنا ضآلة المقدار المكرر من البترول فى افريقية بالقياس لقارة أخرى مثل أمريكا الشمالية ففى افريقية سنة ١٩٦٠ — ٣٢٩٠٠ برميل يوميا فى حين ان فى أمريكا الشمالية ١٠ر١٠ر٦٨٠ برميل يوميا . وتصنيع البترول له فوائده الكثيرة للاقتصاد وللمجتمع ففيه توفير القطاع الاجنبى المستخدم فى استيراده مكررا وزيادة القوة العاملة فى هذا القطاع الانتاجى وقيام صناعات جديدة لم تكن قائمة من قبل كما أن فيه ابتعادا عن السيطرة الاستغلالية التى تمثلها الدول المستثمرة أو الاسواق المستوردة .

انتاج البترول الخام فى افريقية (بالالف طن مترى)

البلد	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
ليبيا		٧٠٠	٩٢٥٠
الجزائر	٨٨٠٠	١٥٦٣٨	٢٠٤٠٠
المغرب	٩٢	٨٠	١٣٠
مصر	٣٣١٩	٣٧٦٦	٤٣٠٠
نيجيريا	٨٦٦	٢٢٩٢	٣٣٠٠
انجولا	٦٦	١٠٤	٥٠٠
جابون والكونجو (برازافيل)	٨٥٢	٨٧٧	٩٥٠
اتحاد جنوبى افريقية	٣١	—	—
افريقية	٤٠٢٦	٢٣٤٥٧	٣٨٨٣٠
العالم بالمليون طن	١٠٧٦	١٠١١٨	١٢١١
النسبة المئوية الى الانتاج العالمى	٣ر١	١ر٢	٢ر٣

ونلاحظ من هذا الجدول فى النهاية أن مناطق البترول تكاد تتوزع فى انحاء القارة فنجدها فى شماليها فى ليبيا والجزائر والمغرب ومصر وفى غربى افريقية فى نيجيريا وبلاد الساحل الغربى فى انجولا وجابون والكونجو (برازافيل) وفى الجنوب فى اتحاد جنوبى افريقية . وانه يمكن الاستفادة من هذا التوزيع بربط الدول الافريقية غير المنتجة بشبكة من الناقلات أو الانابيب مع الدول المنتجة ومدها بالبترول المكرر . ولو أن طبيعة الارض من صحراوية الى غابية قد تعوق عملية مد الانابيب ولكننا رأينا الولايات المتحدة تمدها من مناطق الانتاج فى السعودية عبر الصحراء الى ساحل البحر المتوسط الشرقى ولا شك ان قيام تعاون أفريقى مشترك خلال السوق الافريقية ووضع خطة موحدة لاستخراج البترول والكشف المستمر عن مناطق جديدة واقامة المصافى سيمكن الدول الاعضــــاء من الاستفادة الكاملة من تلك الطاقة .

الصناعات التحويلية :

اما فيما يختص بالصناعات التحويلية فى افريقية فانها تشــــتمل على الانتاج فى المصانع والانتاج اليدوى ويقسم الانتاج اليدوى الى فرعين الاول هو الحرف اليدوية الحديثة أو شبه الحديثة والآخر هو الحرف اليدوية التقليدية التى تخصص عادة لاستهلاك الوطنيين وهى على هذا تمثل النمط التقليدى للاستهلاك وتتضح فيها كذلك المهارة الفنية الافريقية وبرغم ان هذه الحرف تمارس فى كل أنحاء القارة فان الانتاج التخصصى الذى يستهدف البيع لا يوجد على نطاق واسع الا فى المناطق الحضرية وخصوصا فى شمالى افريقية التى يعمل فيها عدد كبير من الناس فى تلك الحرف اما فى الجنوب فهى بدائية فى الغالب ولا تتميز كثيرا عن بدائية الزراعة التقليدية الا فى بعض أجزاء غربى افريقية .

وهناك صفة تشترك فيها جميع البلاد الافريقية بغض النظر عن درجة تقدمها هى التركز الشديد للصناعات التحويلية فى مركز أو عدة مراكز حضرية أو حولها . ففى مصر مثلا يقع حوالى ثلثى تلك المنشآت فى القاهرة والاسكندرية ولو انه مما يجدر ذكره فى هذا الصـــدد أن الدولة أخذت بسياسة التوزيع المبنى على التخصص الداخلى لرفع العمالة وزيادة الرخاء ولتعالج من جهة أخرى موضوع الهجرة من الريف سـعية وراء العمل فى المصانع وتستخدم المنشآت الصناعية نصف عدد الايدى العاملة كما تنتج نصف القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية . وفى المغرب ايضا يقع حوالى ٧٠٪ فى الدار البيضاء أو حولها وتعتبر صناعة

التعليب وحفظ الاطعمة هى الصناعة الهامة الوحيدة التى حققت اللامركزية بانتشارها على امتداد ساحل البحر وفى روديسيا الجنوبية تقع معظم المصانع فى سالسبورى وبولا وابو والمدن الصغيرة الواقعة بينهما . كما تتركز صناعات الكونجو بصورة شديدة فى جادوتفيل واليزابيثفيل . وبرغم ان الصناعة فى اتحاد جنوبى افريقية منتشرة على نطاق واسع فان نموها يتركز الى حد ما فى عدد من المراكز الحضرية الرئيسية أو حواليها هى مدينة الكاب وليست لندن وبورت اليزابيث فى اقليم الكاب وذيربان فى اناتال وجوهانسبرج وبوريتوريا فى الترنسفال .

صفة اخرى تشترك فيها معظم البلدان وهى أن معظم مشروعاتها انشئت برءوس أموال أجنبية ورجال اعمال وفنيين اجانب . ويقتصر دور الوطنيين الرئيسى فى هذا القطاع كما فى قطاع التعدين كما سنرى على انهم مصدر اليد العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة ويختلف نشاط المنشآت الوطنية فى الصناعة التحويلية من بلد الى آخر علاوة على أنها تقل فى العدد أو فى الحجم عن المنشآت الاجنبية . ولقد نمت الصناعة التحويلية الوطنية نموا ملحوظا فى بلاد شمالى افريقية وخصوصا ج . ع . م (مصر) التى يملك فيها المواطنون معظم المنشآت الصناعية اما فى الجنوب فنطاقها اضيق وطاقتها اقل كما انها حديثة الظهور وليست بذات أهمية كبيرة الا فى بضعة بلاد مثل نيجيريا وغانا.

وصفة ثالثة مضافة يشترك فيها عدد كبير من البلاد الافريقية هى ان الحكومات تشترك اشتراكا مباشرا فى الصناعة التحويلية . ويلاحظ أن اشتراك الحكومة ايا كانت صورته يكاد يقتصر على المشروعات ذات الاهمية القومية بوجه عام . ولكن هذا الاشتراك والميادين المختلفة التى تدخلها تتفاوت من بلد الى آخر وتتوقف الى درجة كبيرة على مرحلة النمو الاقتصادى فى هذا البلد . ففى ج . ع . م (مصر) واتحاد جنوبى افريقية يكاد انتاج الصناعة التحويلية فيهما يقتصر على المواد والسلع الانتاجية مثل صناعة الحديد والصلب والفوسفات والسماد والمبيدات الحشرية والزيوت ومنتجات البترول ومعدات النقل والذخيرة . على حين نجد أن اشتراك حكومة اتحاد روديسيا ونياسالاند فى الصناعة يقتصر على دخول الميادين التى لم تفلح فى اجتذاب راس المال الخاص اليها مثل انتاج السكر والاسمنت ولكن هذه الصناعات سرعان ما تنتقل الى القطاع الخاص بمجرد ثبات قدمها . وفى نيجيريا تساهم الحكومة فى المنشآت التى تتولى انتاج الاغذية والمعلبات والموالح والسلع الاستهلاكية غير المستديمة كالاثاث والمطاط والسلع الانتاجية كصناعة السفن النهرية .

وقد أمكن تقدير القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية فى جميع القارة فى سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٣٠٠٠ مليون دولار . وقدر عدد العاملين فى القطاع بمليونين .

وتمثل الصناعة التحويلية فى ج . ع . م (مصر) والمغرب والجزائر واتحاد روديسيا ونياسالاند مركزا متوسطا فى هيكل الاقتصاد فانه برغم قيام صناعة تحويلية فى هذه البلاد تتميز بقدر غير قليل من التنوع تشمل السلع الاستهلاكية غير المستديمة ومواد البناء وبعض المنتجات والمواد الكيماوية والبترولية فان هناك مع ذلك وجوها أكبر من النشاط المتقدم لم تطرق بعد ومثال ذلك أن صناعة المعدات الثقيلة والآلات وغيرها من المنتجات الفلزية كان نصيبها من القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية فى السنوات الاخيرة ٧٪ فى مصر ، ٨٪ فى اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ١٦٪ فى المغرب. وهيكل الصناعة التحويلية نفسه يتفاوت ويختلف الى حد ما من بلد لآخر وذلك من حيث السلع المنتجة ففى مصر مثلا تغلب صناعة المنسوجات على الفئات الاخرى وتساهم بما يزيد على نصف القيمة المضافة وتجدر الاشارة الى سياسة توسيع أنواع الانتاج وفى الجزائر والمغرب تمثل الاغذية والمشروبات والتبغ الفئة الرئيسية . أما فى بقية بلاد القارة فما زالت الصناعة التحويلية تحتل مكانا ضيقا فى القطاع الانتاجى فعدد المنشآت الصناعية قليل ، ويغلب على الانتاج السلع الاستهلاكية وبساطة عملياتها الصناعية نسبيا . كما ان صناعة مواد البناء واصلاح الآلات لا تزال تعتبر مبتدئة هناك فهى ترتبط بالتوسع العمرانى من جهة وبازدياد المعدات والآلات وغير ذلك من السلع الاستهلاكية المستديمة والمعدات الانتاجية من جهة أخرى .

ويلاحظ ان هناك نواقص فى المادة الخام تختلف من بلد لآخر وتكاد تكون كلها من خارج القارة وقد توجد أحيانا فى القارة ذاتها ثم أدخلت فى مبادلات تجارية ثلاثية بل ويحتمل أن يكون العدد الاكبر من الواردات المستخدمة فى الصناعة التحويلية فى افريقية يتألف من مصنوعات وسيطة اى من سلع غير نهائية . والفرق بين السلع الوسيطة والنهائية يحدده الاستعمال وليس الخاصية الطبيعية فالسكر المكرر مثلا يعتبر سلعة نهائية بالاستهلاك المباشر وهو يكون سلعة وسيطة اذا دخل فى صناعات مثل الحلوى .

وهناك عدد من العوامل الاقتصادية والفنية يتوقف عليها امكان انتاج هذه السلع محليا ومن المواد الخام المحلية ومداه مثل صناعة بعض

المنسوجات من القطن المحلى وقد تكون مجزية اقتصاديا فى حين أن صناعة بعض السلع الوسيطة الفلزية من الفلزات المحلية قد لا تكون كذلك .

ثم يجب أن نشير الى ميزة هامة فى الصناعات التحويلية هى ان التوسع فيها لا يؤدى الى زيادة الدخل والانتاج فيه والى انخفاض نسبة واردات السلع النهائية فقط بل انها تعمل كذلك على تشجيع قطاعات الاقتصاد الاخرى بما يولده من طلب على منتجاتها اذا انتعش الدخل .

وينبغى عند تقدير الصناعة التحويلية تقديرا عاما ان ينظر الى الانتاج فى علاقته بالمستهلك المحلى فضلا على التجارة الخارجية كما ينبغى ان نجعل التقدير منصبا على القيمة المضافة بوساطة الصناعة التحويلية الى السلع المصنوعة لا على اساس القيمة الاجمالية لهذه السلع .

المبحث الثالث

التعدين

ارجو يا سيدى القارىء أن اكون قد تمكنت بعــــد هذه الافاضــة من طرق مختلف العوامل التى تتعلق بقطاعى الزراعة والصناعة وتؤثر فيهما بشكل مرض كاف .

وانتقل الى الكلام عن قطاع أساسى فى الاقتصاد الافريقى وهو التعدين وأول ما نلاحظه فى هذا القطاع انه القطاع الاقتصادى الافريقى الوحيد الذى يدخل كله فى نطاق الاقتصاد النقدى وكان لا يزال احـــد العوامل التى ادت الى ظهور هذا النوع من الاقتصاد فى أنحاء كثيرة من القارة كما انه افضل القطاعات تنظيما واوفرها تجهيزا وقد أنشىء أصلا بقصد الانتاج التصديرى ومن هنا سيطرت عليه رءوس الاموال الاجنبية فى الغالب .

وقد كان متوسط القيمة الاجمالية للانتاج المعدنى فى أفريقية فى الفترة من عام ٥٥ ــ الى عام ٥٧ حوالى ٢٢٠٠ مليون دولار ســـنويا . ويساهم الذهب والنحاس بنسبة ٥٣٪ من هذا المجموع والماس بنســـبة ٨٪ منه . وهنالك تسعة معادن أخرى تساهم هى الاخرى بنسبة ٨ر٣٠٪ ويوجد كثير من هذه المعادن متجاورا فى طبقات واحدة فتســــــهل عملية استخراجها معا ومن أمثلة ذلك الذهب والاورانيوم فى جنوبى افريقية والكوبالت والنحاس فى افريقية الوسطى والرصاص والزنك فى شمالى افريقية وافريقية الجنوبية الغربية والقصدير والولفرام ومعادن أخرى فى الكونجو والقصدير والكولومبيت فى نيجيريا .

ويساهم اتحاد جنوبى افريقية بحوالى ٦ر٤٢٪ من الانتاج التعدينى فى القارة واتحاد روديسيا ونياسالاند يساهم بنسبة ٦ر١٧٪ والكونجو بنسبة ٩ر١٥٪ منه . ومع ان بقية بلاد القارة تساهم جميعها بما لا يزيد عن ٢٤٪ من مجموع الانتاج فان نصيبها من انتاج بعض المعادن أكبر من ذلك

بكثير فهى تساهم بنسبة ١٠٠٪ من انتاج البوكسيت والفناديوم ، و ٩٨٪ من الفوسفات ، ٩٣٪ من ركاز الرصاص ، ٨١٪ من ركاز الحديد ، ٥٦٪ من ركاز المغنسيوم ، ٤٥٪ من ركاز الزنك ، ٣٨٪ من ركاز القصدير ولكن القيمة الاقتصادية لمعظم هذه المعادن ضئيلة بالقياس الى اهمية الذهب والنحاس واهم البلدان الصغيرة هى المغرب وغانا وأفريقية الجنوبية الغربية اذ تبلغ قيمة ما تنتجه ٥٥٪ من مجموع انتاج هذه المجموعة الصغيرة .

هذا وقد كان دور الاجانب فى امداد صناعة التعدين براس المال اكبر منه فى أى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد النقدى . ويقتصر دور الوطنيين فى حقل التعدين فى الغالب على أنهم مصدر اليد العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة وهم يكملون أولئك الاجانب الذين يشرفون على التنظيم والادارة والعمليات الفنية . ويسمح التعدين بتوظيف حوالى مليون شخص منهم ٩٠٪ أو اكثر من الوطنيين . والعجيب أن الشركات والاستثمارات الاجنبية لا تسعى البتة الى اتباع سياسة متدرجة لتدريب الوطنيين على العمليات الفنية كخطوة أولى تتبعها بالتدريب على الاعمال الادارية . وهى هنا لاتعنى ولا تستحى من هذه النسبة العالية من العمال الافريقيين الذين يعيشون فى ظل أقسى الظروف العملية والمعيشية نتيجة الاجور الضئيلة التى يتقاضونها .. ونستطيع أن نستخلص من ذلك أن الحكومات الاستعمارية التى لا تزال جاثمة بظلها البغيض على بعض الاوطان الافريقية تحمى هذه الاستثمارات بما لديها من سلطات ديكتاتورية. وهذا يدعو بالضرورة الى التعاون فى طرد المستعمر المغتصب وطرق كل السبل لتحقيق ذلك . وفى سنة ١٩٥٧ بلغ مجموع الاجور فى قطاع التعدين حوالى ٥٠٠ مليون دولار نصيب الاجانب منها حوالى ٦٠٪ وعلى هذا يصبح متوسط دخل الفرد الوطنى ٢٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار سنويا للفرد الاجنبى وهو فرق كبير فى الواقع يبرز خطورة الاوضاع السائدة فى هذا القطاع الذى لا يستطيع الوطنى ان يستفيد فيه من ثروات بلاده الطبيعية ، وخطر خروج تلك الثروات على الكيان الاقتصادى الوطنى . ونحن نعلم جيدا مقدار ضآلة نصيب الحكومات الوطنية فى أرباح الاستثمارات الجارية الامر الذى يقتضى ضرورة تعديلها بما يحقق لها نصيبا مجزيا منها كخطوة أولية .

وهناك ملاحظة فى هذا القطاع هى أن الدولة لاتضطلع الا فى حالات قليلة بدور مباشر فى الاستغلال الفعلى للموارد المعدنية لكن دورها فى التمهيد لانماء عمليات التعدين وتشجيعه بارز وظاهر وذلك بما تجريه

من ابحاث جيولوجية وتعدينية ومن توفير وسائل النقل . وهى كذلك تساهم بالاكتتاب فى أسهم منشآت التعدين مثلما فى ج . ع . م (مصر) والكونجو . ونقطة أخرى هامة هى أن الاختيار بين الاساليب الفنية والآلات من جهة وبين اليد العاملة من جهة أخرى قد ادى الى الاسراع بادخال الآلات فى المناجم الحديثة نظرا لعدم معرفة مدى توفر اليد العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة مستقبلا . المشكلة نفسها واجهها اتحاد جنوبى افريقية حيث أدت المنافسة على طلب هؤلاء العمال الى قيام مشكلة فى وجه عمليات تعدين الذهب فعولج الامر باستخدام الآلات .

ويرتبط الهيكل الاقتصادى للتعدين فى مجموعه بعدد من العوامل التعدينية الفنية والتنظيمية والسياسية التى نلاحظ تفاوتها واختلافها من بلد لآخر فمن ذلك أن هناك رواسب معدنية فى الصخور الصلبة تتطلب التعدين فى باطن الارض . والرواسب القريبة من سطح الأرض يستخدم فيها الاستخراج السطحى المكشوف كما ان هناك رواسب فى قاع الأنهار فى الرمل والحصي تستخدم فى استخراجها الكاسحات وغيرها . وعلى اساس هذه الاختلافات تختلف الطرق المستخدمة فى عمليات التعدين . وهى أيضا تختلف باختلاف درجة التقدم فى عمليات التعدين فقد ينقلب التعدين السطحى الى تعدين جوفى بعد استنفاد الرواسب السطحية .

وننتقل الى عمليات الانتـــاج المعدنية فى القارة . فنقول : انه فى سنة ١٩٣٨ أنتج ٩٧٪ من انتاج العــالم من الماس و ٩٥٪ من الكوبالت و٤٦٪ من الذهب و٤٠٪ من الكروم و٣٥٪ من المنجنيز و٢١٪ من النحاس و١٢٪ من القصدير و٦٪ من الحديد و٢٪ من الفحم والتنجستن . وقد زاد اتساع النشاط الاقتصادى فى الدول الصناعية بعــد الحرب الأمر الذى أدى الى اتساع وتقوية مركز القارة كمنتج عالمى لهــذه المعادن . ففى سنة ١٩٥٠ كان انتاج افريقية يمثل ٥٢٪ من انتاج العالم فى الكروم والمنجنيز و٢٢٪ من النحاس و٥٦٪ من الذهب و١٣٪ من القصــدير . هذا وقد زاد انتاج الماس والفوسفات والكوبالت والفضة والاسبستوس (امينت) بصفة عامة غير ان نصيب افريقية فى الانتاج العالمى لهذه المعادن قد انخفض كما أن حجم الانتاج فى الفترة منعام ١٩٤٨ — الى عام١٩٥٠ فى جميع البلاد الافريقية كان أكبر بكثير مما كان عليه فى سنوات ما قبل الحرب واستمر هذا الاتجاه الصعودى بصفة عامة كما زادت سرعته ..

وقد ازداد انتاج المعادن فى الفترة بين ١٩٥٠ — ١٩٥٣ فىالكونجو وروديسيا الشمالية والجنوبية واتحاد جنوبى افريقية بنسبة ٣٪ اما فى

الفترة بين ١٩٥٣ — ١٩٥٧ فقد حدثت زيادات أيضا ولكنهـا أبطأ فى نسبتها . فقد بلغت فى الكونجو ١٤٪ و ٢٠٪ فى اتحاد روديسيا ونياسالاند و ٢٤٪ فى اتحاد جنوبى افريقية . وفى دول شمالى افريقية حدثت تطورات مماثلة بين سنتى ٤٨ — ١٩٥٣ وانخفض انتاج المعادن فى الجزائر بعد سنة ١٩٥٥ بسبب اشتداد معركة الاستقلال هناك والتركيز على العمليات الحربية وما كانت تتكلفه من نفقات طائلة وأثرت بغير شك فى حجم المال المنفق على الاستثمار التعدينى .

جـــدول

الارقام القياسية لتطور انتاج المعادن الرئيسية متوسط

٤٨ — ٥٠ = ١٠٠

المعـــدن	مستوى الانتـــاج	
	متوسط ٣٧ — ١٩٣٨	٥٥ — ١٩٥٧
النحـــاس	٩١	١٥٥
المنجنـــيز	٦٨	١٣٦
الحـــديد	٩٦	١٨٨
الرصـــاص	٥٦	٢١٣
الزنـــك	٣١	٢٢٤
القصـــدير	٩١	١١٢
البوكســيت	—	٤٠٤
الكـــروم	٥٤	١٤٥
الكـــوبالت	٥٥	١٩٦
الاسبستوس	٢٩	١٦٤
الفوســفات	٧٢	١٦٧
الذهـــب	١٣٢	١٢٠

وقد كان انتاج المعادن الفلزية باستثناء الذهب فى افريقية عموما فى الفترة من عام ٤٨ — ١٩٥٠ أعلى بكثير مما كان عليه فى سنوات ما قبل الحرب ثم ارتفع منذ ذلك الحين وبسرعة . ففى السنوات الواقعة بين فترة عام ٤٨ — ٥٠ وفترة عام ٥٥ — ٥٧ مثلا ارتفع انتاج النحاس بنسبة ٥٥٪ والمنجنيز بنسبة ٣٦٪ والكروم بنسبة ٤٥٪ والذهب بنسبة ٢٠٪ فى حين ارتفع انتاج الكوبالت والحديد والفوسفات والاسبستوس بنسبة ٩٦ ٪ و٨٨٪ و٦٧٪ و٦٤٪ على التوالى . وكانت الزيادة فى انتاج البوكسيت على أشدها فهو لم يبدأ انتاجه بصورة متوسطة الا فى أثناء

الحرب ، وقد زاد فى فترة عام ٥٥ ــ ٥٧ أربعة أضعاف مستواه فى فترة عام ٤٨ ــ ٥٠ . كما ارتفع انتاج الرصاص والزنك وبلغ أكثر من ضعف ما كان عليه فى الفترة نفسها .

ويعزى التوسع فى انتاج المعادن الى عدة عوامل . ففى المناطق التى يستخرج منها بسهولة أولا يتطلب استغلالها سوى استثمارات قليلة كان الفضل فى الزيادة راجعا الى زيادة عدد المشتغلين بالتعدين سواء كانوا مستغلين أو عمالا . وينطبق هذا على الماس فى غربى افريقية . أما المناطق التى تتطلب استثمارات كبيرة فقد كان التوسع فى الانتاج يرجع فى معظمه الى تحسين وسائل التعدين باستخدام الآلات الذى اقترن بانخفاض عدد الايدى العاملة وخصوصا غير الماهرة وارتفاع عدد الاخصائيين الاجانب ففى غانا مثلا اقترن انخفاض عدد العمال بزيادة نسبة الاجانب .

ثم ان التوسع تحدده الى درجة ما العوامل الخارجية مثل عدم وجود مرافق نقل تربط ما بين المناجم ومناطق الشحن وشوهد هذا فى اتحاد روديسيا ونياسالاند ، اذ كان عدم كفاية عربات السكك الحديدية من العوامل التى أثرت فى الانتاج . وقد عالجت بعض شركات التعدين تلك المشكلة بأن اقامت خطوطا حديدية خاصة بها كما فى سيراليون وليبيريا . أو بالمساهمة فى توسيع شبكة الخطوط الحديدية مثل ما شاهدناه فى اتحاد روديسيا ونياسالاند .

وسأحاول أن أقدم موجزا لتطور انتاج بعض المعادن الرئيسية فى القارة الافريقية بحيث يتضح موقف القارة ومركزها الى الانتاج العالمى .

الذهب :

ففيما يختص بالذهب كان انتاجه فى الفترة من عام ٤٨ ــ ١٩٥٠ يقل بمقدار الربع عما كان عليه فى الفترة من علم ٣٧ ــ ١٩٣٨ . ولم يرتفع انتاج الذهب بين فترة عام ٤٨ ــ ١٩٥٠ وفترة عام ٥٥ ــ ١٩٥٧ الا بنسبة ٢٠٪ ولذلك فقد ظل دون المستوى الذى بلغه قبل الحرب بسبب ارتفاع نفقات الانتاج واستقرار سعر الذهب فى الاسواق ، العالمية . وحاولت بعض الحكومات علاج ذلك بتعديل أنظمة الضريبة المفروضة على الشركات أو بمساعدة الشركات وتقديم المعونات لها . وقد ارتفع انتاج الذهب فى اتحاد جنوبى افريقية بنسبة ٥٠٪ اى من٣٦٢ طنا فى سنة ١٩٥٠ الى ٥٣٠ طنا فى سنة ١٩٥٧ . ويقدر قيمة احتياطى الذهب القابل للاستغلال المجزى هناك بما يزيد على ٦٦٣٦ مليون جنيه استرلينى . وقد ظل انتاج الذهب فى غانا ثابتا تقريبا منذ انتهاء الحرب

برغم اغلاق احد المناجم الرئيسية ولو ان هذا فى حد ذاته يعني ضمنا ارتفاع الانتاج فى المناجم المتبقية وظل الانتـاج كذلك ثابتا نوعا ما فى اتحاد روديسيا ونياسالاند منذ سنة ١٩٥٠ وسجل انتاج الكونجو زيادة بطيئة ولكنها مطردة والانتاج الآن اعلى بنسبة ١٠٪ عما كان فى سنة ١٩٥٠ . ولم يطرأ بالمثل تغير يذكر على انتاج تنجانيقا من الذهب . ومن جهة اخرى انخفض الانتـاج كثيرا منذ سنة ١٩٥٠ فى أفريقية الغـربية وافريقية الاستوائية .

المـــاس :

وبالنسبة للماس زاد انتاجه منذ انتهاء الحرب الثانية فى القـارة بمجموعها وبلغ فى الوقت الحاضر نسبة أعلى بكثير مما كان عليـه قبل الحرب . وقد استمر الطلب على الماس فى الازدياد منذ سنة ١٩٥٠ حتى الآن . كما ارتفعت مبيعاته وتزيد الآن بنسبة ٥٠٪ تقريبا عن سنة ١٩٥٠ وكان توسع الكونجو فى انتاج الماس يفوق غيرها من بلاد القارة فقـد تجاوزت الزيادة خمسة ملايين قيراط منذ سنة ١٩٥٠ ويستثمر فى عمليات الانتاج منذ سنة ٤٩ حوالى ٢٠٠ مليون فرنك سنويا . وفى اتحاد جنوبى افريقية زاد الانتاج بنسبة ٥٠٪ تقريبا بين سنة ٥٠ — ١٩٥٧ والاحجار الكريمة تمثل نسبة كبيرة ويصل الانتـاج الآن مليون قيراط تقريبا وتعد غانا أيضا من الدول الرئيسية المنتجة للماس وزاد انتاجها منذ ١٩٥٠ الى حوالى ثلاثة اضعاف ما كان عليه . كما ارتفع انتاجه أيضا فى انجولا بنسبة ٤٠٪ تقريبا بين عامى ٥٠ و ٥١ وظل ثابتا نوعا حتى ١٩٥٧ . ثم ارتفع بعدها مرة أخرى بنسبة ١٧٪ . وفى سيراليون انخفض الانتـاج تدريجيا حتى ١٩٥٤ . وبرغم انتعاشـه فقد ظل فى عام ١٩٥٦ اقل من مستواه فى سنة ١٩٥٠ ثم زاد الانتاج فى عام ١٩٥٧ بنسبة ٣٠٪ عنه فى علم ١٩٥٠ . أما فى تنجانيقا فان الزيادة فى انتاج الماس بين عام ٥٠ — ١٩٥٧ وقدرها ٤٥٠٪ ، يمكن ارجاعها الى اكتشاف واسـتغلال منجم وليامز الذى زادت قيمة انتاجه فى عام ١٩٥٧ بما يزيد على ثلاثة ملايين جنيه استرلينى . وفى افريقية الغربية تجاوز الانتاج فىعام ١٩٥٠ ضعف ما كان عليه ويقدر الاحتياطى هناك بحوالى مليونى قيراط . أما فى أفريقية الاستوائية فقد انخفض الانتاج بسبب استنفاد الرواسب تدريجيا ولكن المعتقد ان الرواسـب الغرينية المعروفة موجودة بمـا يكفى لابقاء الانتاج على مستواه الحالى عددا من السنين . وليبيريا تصـدر لأوروبا خاصة غير أن الماس يدخل الى ليبيريا من غينيا وسيراليون خاسة وعلى ذلك يكون الرقم المصدر اعلى من كمية الانتاج الفعلية هناك .

النحاس :

اما بالنسبة للنحاس فقد سجل انتاجه بين عامى ٥٠ — ٥٤ زيادة قدرها ٣٢ ٪ أى أكثر من النسبة التى زاد بها بين عامى ٥٤ — ٥٧ وهى ١١٪ ويعتبر اتحاد روديسيا ونياسالاند اكبر منتج للنحاس فى القـــارة الافريقية ويتجاوز انتاجه فى الوقت الحاضر نصف الانتاج الكلى وقد زاد الانتاج باطراد منذ سنة ١٩٥٠ ويزيد الآن بنسبة ٥٠٪ عما كان فى تلك السنة . وبلغ مجموع الاستثمارات ١٥٠ مليون جنيه استرلينى والمنتظر برغم هذه الزيادة المطردة فى الانتـــاج أن يظل الاحتياطى المعروف فى منطقة حزام الماس مدة طويلة . وقد قدر الاحتياطى فى عام١٩٥٨بحوالى ٦٦٢ مليون طن اى حوالى ٢٠٪ أو ٢٥٪ من الاحتياطى العالمى . والمعتقد أن يستمر الاستغلال حوالى — ٥٠ سنة اذا علمنا ان معدل انتاجه الحالى ١٨ مليون طن فى السنة . وفى الكونجو المنتج الرئيسي الآخـــر الوحيد للنحاس فى القارة ارتفع انتاجه بنســـبة ٥٠٪ أى من ١٧٦٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٥٠٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٦ ولكنه انخفض بعد ذلك . وقد أدت زيادة استخدام الآلات الى حدوث زيادات كبيرة فى الانتـــاج . وبرغم ان احتياطى كاتنجا (٤٠ مليون طن) يقل كثيرا عن احتياطى حزام النحاس فى روديسيا الشمالية ونياسالاند والكونجو معا حوالى ١٠٪من انتاج النحاس فى افريقية وينتج الباقى فى اتحاد جنوبى افريقية وافريقية الجنوبية الغربية وانجولا وقد زاد انتاج هذه البـــلاد بحوالى ٧٠٪ منذ ١٩٥٠ وظهر انتاج النحاس فى أوغندة وأخذ يتزايد منذ ١٩٥٧ . ويقدر الاحتياطى بحوالى ١٧ مليون طن .

البوكسيت :

وفيما يتصل بالبوكسيت فان غينيا وغانا تعتبران البلدين الرئيسيين المنتجين له فى القارة ويقارب انتاجهمـــا ٤٠٠٠٠٠ طن و ٢٠٠٠٠٠ طن على التوالى . ويقدر الاحتياطى فى غينيا ٥ر١ بليون طن واحتياطى غانا بما يزيد على ٢٠٠ مليون طن .

الحـــــديد :

أما عن الحديد فتعتبر الجزائر والمغرب وليبيريا وجنوبى افريقيـــة هى المراكز الرئيسية لانتاج الحديد . كما تعد سيراليون ومصر من البلدان الرئيسية المنتجة له . وقد تقلب الانتاج فى الجزائر فى السنوات الأخيرة بين ٣ر١ مليون و٩ر١ من مليون الطن وتقدر الرواسب بما يزيد على ١٠٠ مليون طن . وتقع اغلب مناطق استخراج الحـــديد بالقرب من الحـــدود التونسية . وفى منطقة تندوف فى الجزائر توجد رواسب تزيد على ٤٠٠

مليون طن ويتجه التفكير لانشاء صناعة الحديد والصلب فى بونه كما زاد الانتاج فى المغرب بمقدار الثلث تقريبا بين عامى ٥٠ — ١٩٥٧ ولكنه عاد فانخفض سنة ١٩٥٨ . ويقدر الاحتياطى فى بومى هيلز ٣٠٠ مليون طن كما اكتشفت طبقة رسوبية جديدة فى ليبيريا فى منـاطق الحدود مع غينيا فى نيمبا هيلز تحتوى على ٢٠٠ مليون طن ويجرى اكتشاف طبقات جديدة فى مناطق باساهيلز وبوتو وبالقرب من نهر مالو وحدود سيراليون شمالى بومى هيلز وفى يونج هيلز . أما فى اتحاد جنوبى افريقية فقـد بلغ انتاج الحديد بين سنة ١٩٥٠ — ١٩٥٧ ضعف ما كان عليه تقريبا واستمر ارتفاعا فى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ويقدر احتياطى الحديد هناك بما يزيد على بليونى طن وقد أدى وجود رواسب فحم حجرى ومنجنيز وكـروم بالقرب من مناطق استخراج الحديد الى قيام صناعة للحديد والصلب يجرى توسيعها حاليا .

وقد زاد انتاج الحديد الزهر بين عامى ٥٦ ، ١٩٥٨ بنسبة ١٦٪ فقد ارتفع من ١ر١ من مليون الطن الى ٧ر١ من مليون الطن . هـذا وتشهد كل من سيراليون وتونس زيادات محسوسة فى الانتاج بلغت ٢٠٪ فى سيراليون و ٦٠٪ فى تونس . وتملك شبه جزيرة كلوم فى غينيا اكبر رواسب معروفة فى العالم للحديد اللتريتى ويقدر احتياطيه بحوالى ٢٥٠٠ مليون طن وتصل نسبة الفلز فيه الى ٤٧٪ . وينتظر ان يزيد الانتاج فيتجاوز مستوى سنة ١٩٥٧ بما يتردد بين مليون وثلاثة ملايين طن . وفى جابون توجد رواسب جديدة تصل نسبة الفلز فيها الى ٦٣٪ غير ان عقبة النقل تقف فى طريق استغلاله .

القصدير :

تعتبر الكونجو ونيجيريا البلدين الرئيسيين المنتجين له . ويصدر كل انتاج نيجيريا . كما ان اغلب انتاج الكونجو يصدر الى بلجيكا والباقى تجرى تنقيته فى مانونو وتقدر الاستثمارات المستغلة فى استخراج القصدير بحوالى ٥ر٢ بليون فرنك . هذا وقد ارتفع انتاج نيجيريا بين سنة ١٩٥٠ و ٥١ الا أنه انخفض بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٤ ثم عاد الى الارتفاع من جديد الى ان انخفض فى سنة ١٩٥٨ بموجب اتفاقية القصدير الدولية . ولم يزد الطلب العالمى على القصدير الا قليلا منذ سنة ١٩٥٠ بعكس حال المعادن الاخرى . وقد ساعدت مشتريات الولايات المتحدة منذ ١٩٥٧ وسعيها الى تكوين مخزون منه على امتصاص فائض الانتاج . أما عن اتفاقية القصدير الدولية فقد قصد بها تحديد حصص للبلاد المنتجـة . ففى نيجيريا انخفض الانتاج نتيجة للاتفاقية فى عام ١٩٥٨ بنسبة النصف

الى السنة السابقة لها . وفى اتحاد جنوبى افريقية ارتفع انتاجه بين سنة ٥٠ ، ٥٧ الى اكثر من الضعف فى حين انخفض فى شرقى افريقية بنسبة ٧٥٪ تقريبا .

الفوسفات :

تعتبر المغرب وتونس والجزائر هى البلدان الوحيدة المنتجة له انتاجا كبيرا . وقد زاد الانتاج فى المغرب بنسبة ٤٥٪ فى فترة عام ٥٠ — ١٩٥٨ — بسبب ادخال الآلات فى عمليات الاستغلال ولما كان نوع الفوسفات المنتج فى تونس أقل قيمة فقد قلل الطلب عليه ولم يزد انتاجه ولا ينتظر ذلك الا اذا ادخلت تحسينات تكنولوجية تسمح باستغلالها بتكاليف مناسبة . وتواجه الجزائر المشكلة نفسها بيد أن الجزائر تختلف عن تونس فاقتصادها لا يعتمد بدرجة كبيرة على انتاج الفوسفات فانتاجها منه لا يتجاوز ثلث انتاج تونس . والفوسفات يوجد ايضا فى مصر فى القصير وسفاجة بالقرب من ساحل البحر الاحمر ومن صبايح على الضفة الشرقية للنيل ومن الواحات الداخلة والخارجة وشبه جزيرة سيناء . وتتفاوت نسبة المعدن فى الخام بين ٥٥٪ و ٧١٪ وتبلغ فى المتوسط ٦٣٪ والاستغلال مقصور على ساحل البحر الاحمر ويصدر الجانب الاكبر من الفوسفات الطبيعى وجل الفوسفات المسحوق الى الشرق الاقصى واليابان بصفة خاصة . والمنتظر ان يزيد حجم الانتاج عندما تتسع اسواق التصدير كما يوجد الفوسفات كذلك فى أوغندة بالقرب من حدودها مع كينيا .

الأورانيوم :

الذى ظهرت أهميته ووضحت فى السنوات الاخيرة فتعتبر الكونجو واتحاد جنوبى افريقية اكبر المصدرين له . ويقدر انتاج الكونجو بحوالى ٨٥٠ طنا فى السنة ومن هنا وجدنا الاستعمار يتدخل فى الكونجو فور حصوله على الاستقلال ليقلب الحكومة الوطنية ويثبت اقدام الانفصال الاقليمى ليستطيع التحكم فى مناطق انتاجه فى كاتنجا . وقد ادى هذا التدخل بكل أسف وأسى الى مصرع الزعيم الوطنى باتريس لومومبا . ويقدم التدخل الاستعمارى فى شئون الكونجو الداخلية أبرز الادلة على خطورة التحكم والسيطرة الاستعمارية على مقدرات الشعوب الافريقية وعلى أنه لا يتورع من اتباع أخس الوسائل وأحط السبل لتحقيق اغراضه كما يفهمنا هذا الموقف بكل صراحة ووضوح ان السياسة تتدخل عندما يفشل الاقتصاد فى تحقيق اهدافه الاستغلالية .

جدول

انتاج المعادن الرئيسية

البلد	الأنتيموان	البوكسيت	الكروم	الكوبالت
اتحاد جنوب افريقية	١٢٧٤٦		٢٧١	
افريقية الجنوبية				
تونس				
الجزائر	١٥١٢			
ج٠ع٠م (مصر)			١٩ر –	
المغرب	٤٤١			٦١٩
تنجانيقا				
سوازيلند				
السودان				
كينيا				
موزمبيق		٧ر٣		
افريقية الاستوائية				
افريقية الغربية		١ر٤٣٧		
أنجولا				
سيراليون			٩٦ر٧	
غانا		١٤٩		
الكميرون				
ليبيريا				
نيجيريا				
اتحادروديسياونياسالند				
روديسيا الجنوبية	٩٦		٢٣٥	
روديسيا الشمالية				١٠٠٩
الكونجو				٨٥٨٩
المجموع فى افريقية	١٤٨١١٣	٨ر٥٨٩	١٥ر٥١٤	١٠٢١٧
النسبة المئوية للانتاج العالمى	٨ر٣٠	٥ر٣	٣٥	٦٧

٥٥ ــ ٥٧ (بالآف الأطنان)

النحاس	الذهب	الحديد	الرصاص	المنجنيز	الفضة
٥ر٤٣	٨ر٤٩٢	١٢٩٦	٨ ر –	٤ر٢٤٠	٥٠
٨ر٢٦			١ ر ٨٠	٤ر٢٧	٢ر٤٩
		٦٤٢	٦ ر ٢٤		٧ر٢
		١٥٥٥	٣ ر ١٠		
	٢ر –			٧٠	
		١١	٩ ر ٨٩	٢ر١٧٧	٤ر٢٧
	١ر٢		٦ر٤		
	٨				
	١ر				
	٣ر				
	٢ر١		٧ ر ٢		
		٤٣٢			
١ر٤				٢ر١٢	
		٨١٧			١ر١
	٩ر٢١			٢٩٢	
	١ر				
		١٣٠٢			
			٢٢ر –		
					٨ر١٨
	٦ر١٦	٤ر٦١			٤ر٢
٧ر٣٨٦	١ر –		٦ ر ١٥	١٣	٤ر١٦
٢ر٢٤٢	٦ر١			١ر١٩٣	٣ر١١٢
٣ر٧٠٣	٢ر٥٤٧	٧٠٤٢	٨ ر ٢٢٨	١٠٢٦	٣ر١٨٠
٧ر٦٢	٧ر٦٢	٧ر٣	٥ر١١	٨ر٢١	٣ر٤

واعود للقول بان الانتاج بمعدل ٨٥٠ طنا سنويا سيؤدى حتما الى قرب نفاد الاحتياطى المعروف ويناهز ٥٠٠٠ طن . على ان اعمال التنقيب تجرى على قدم وساق للبحث عن رواسب جديدة . وقد ثبت وجود اورانيوم فى رواسـب الذهب الموجودة فى جنوبى افريقية فى وتيووترزراند وكلاكسـدروب واقليم أورانج هذا وقد بلغ انتاج الأورانيوم سنة ١٩٥٩ ـــ ٦٠٢٣ طنا أى بزيادة ١٠١٦ طنا عن السنة السابقة .

المبحث الرابع

العلاقات التجارية

تطور التبادل التجارى وقيمته وحجمه وشروطه

يظهر لنا من سير التبادل التجارى فى معظم البلاد الافريقية خلال الفترة من عام ١٩٥٠ — ١٩٥٨ أن قيمة الصادرات تقلبت أكثر من قيمة الواردات وان كان الاتجاه مع ذلك يميل الى الارتفاع فى كلتا الحالتين .

وقد كان من نتيجة الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ حدوث توسع كبير فى الطلب على المواد الاولية وارتفاع اسعار معظم الصادرات الافريقية بشكل محسوس ، فقد بلغت تلك الاسعار أقصاها فى الربع الاول من سنة ١٩٥١ — وأدى هذا الى حدوث زيادة كبيرة فى قيمة الصادرات الافريقية عموما فى تلك السنة . ثم عاد الطلب على المواد الاولية الى الهبوط فى سنة ١٩٥٢ بعد فترة التوسع هذه وبعد تكوين مخزونات ضخمة فى البلاد الصناعية ، واستمر على هذا المستوى المنخفض فى سنة ١٩٥٣ . وقد أدى ارتفاع الانتاج الصناعى فى أوربا الغربية من جديد فى سنة ١٩٥٤ الى حدوث ارتفاع فى حجم الصادرات الافريقية، واستمر هذا الارتفاع الى سنة ١٩٥٨ — وقد اصيبت أسعار الصادرات الافريقية الزراعية فى سنة ١٩٥٥ والسنة التالية بالهبوط فى الاسواق العالمية ، عندما انخفضت أسعار المنتجات المعدنية الافريقية ، الامر الذى اثر فى قيمة صادرات جميع البلاد الافريقية تقريبا ما عدا عددا قليلا منها هى الكونجو ، وافريقية الاستوائية وكينيا وأوغندا وتنجانيقا ، (افريقية الشرقية) والسودان واتحاد جنوبى افريقية . ومع ذلك استمر المستوى الاجمالى للصادرات الافريقية فى الارتفاع خلال تلك الفترة . وعادت سنة ١٩٥٨ فشهدت هبوطا جديدا فى أسعار المواد الاولية بصفة عامة ، ولم يسلم من هذا الهبوط الشامل الا اسعار الكاكاو والمنجنيز ، وهذا ادى الى هبوط قيمة الصادرات الافريقية فى مجموعها فى تلك السنة

جدول قيمة التبادل فى بعض البلاد الافريقية فى الفترة من ٥٠/٥٧

(بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

البلد	مجموع التبادل مع البلاد الافريقية			مجموع التبادل مع جميع البلاد			النسبة المئوية لهما		
	الواردات	الصادرات	المجموع	الواردات	الصادرات	المجموع	الواردات	الصادرات	المجموع
اتحاد جنوبى افريقية	٨٣٢	١٦٨٣	٢٥١٥	١٠٠١٧	٧٤٥٦	١٧٤٧٣	٨ر٣	٢٢ر٦	١٤ر٤
اتحاد روديسيا	١١٢٢	٦٠٤	١٧٢٥	٣٠٧٧	٣٣٣١	٦٤٠٨	٣٦ر٤	١٨ر١	٢٦ر٩
اثيوبيا	٢٢	٢١	٤٣	٤٣	٤٦٤	٨٩٥	٥ر١	٤ر٥	٤ر٨
افريقية الاستوائية	٧٣	٥٩	١٣٢	١٢٢	٥٢٣	١٣٦٢	٨ر٧	١١ر٣	٩ر٧
افريقية الغربية	٢٤٦	٢٧٧	٥٢٣	٥٢٣	٢٢٠٢	٥٠٢١	٨ر٧	١٢ر٦	١٠ر٤
أنجولا	١٥	٥٩	٧٤	٧٤	٨٣٦	١٥٦٩	٢	ـر٧	٤ر٧
تونس	٧٧	٦٤	١٤١	١٤١	٩٣٣	٢٣٣٦	٥ر٥	٦ر٨	ـر٦
الجزائر	٤٠٩	٢٣١	٦٤٠	٦٤٠	٣٢٨٢	٨٦٤٩	٧ر٦	ـر٧	٧ر٤
السودان	١٧٠	١٢٥	٢٩٥	١٢٩٥	١١١٧	٢٢٢٩	١٥ر٣	١١ر٢	١٣ر٢
سيراليون	١٠	٣	١٣	١٣	٢٦٢	٢٩٢	ـر٣	١ر١	٢ر٢

للمرة الاولى منذ سنة ١٩٥١ . وكانت اكثر البلاد تأثرا بذلك هى البلاد المنتجة للنحاس مثل الكونجو واتحاد روديسيا ونياسالاند .

اما فيما يتصل بالواردات فقد زادت فى سنة ١٩٥١ ، ١٩٥٢ زيادة كبيرة نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات خلال فترة الرواج التى صاحبت الحرب الكورية ولو أن حجمها انكمش فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٢ . واستمر هذا الانخفاض سنة ١٩٥٣ ولكن عودة حصيلة الصادرات الى الارتفاع سنة ٥٣/٥٤ وتخفيف قيود الاستيراد وزيادة نسبة سيولة رءوس الاموال كلها ادت الى حدوث زيادة فى قيمة الواردات استمرت الى نهاية ١٩٥٧ . وتدل أرقام سنة ١٩٥٨ على انخفاض مستوى الواردات نتيجة لهبوط حصيلة الصادرات فى تلك السنة ، ومن أسباب زيادة نشاط الاستيراد عموما أن بعض البلاد استطاعت الاستمرار فى عمليات الاستيراد المتزايدة اما عن طريق السحب من الارصدة المتراكمة لديها خلال سنوات الرواج المشار اليها ، واما بالاستفادة من رءوس الاموال الاجنبية الداخلة اليها .

هذا وقد زادت قيمة الواردات الافريقية بين عامى ١٩٥٧/٥٠ بنسبة ٨٠٪ تقريبا كما زادت قيمة الصادرات بنسبة ٦٠٪ وقد اشتركت جميع البلاد فى هذا التوسع باستثناء ج . ع . م (مصر) التى انخفضت فيها قيمة الواردات والصادرات بالقيمة المطلقة خلال تلك الفترة . والواقع ان القيمة المطلقة للتجارة المصرية خلال هذه الفترة بأكملها لم تتجاوز مستوى سنة ١٩٥٠ الا فى سنتى ٥١ — ٥٢ بالنسبة للواردات ، وفى سنة ١٩٥١ بالنسبة للصادرات وكان سبب انخفاض الصادرات هو حدوث هبوط فى الاسعار العالمية للقطن الذى يعتبر محصول التصدير الرئيسى ، اما الواردات فقد انخفضت نتيجة للقيود التى فرضتها الحكومة عليها وبسبب عمليات التصنيع التى اغنت البلاد عن الاستيراد المتسع لجميع انواع الانتاج من الخارج . ونتج عن انخفاض القيمة الاجمالية لتجارة مصر الخارجية مقابل التوسع العام فى التجارة الافريقية أن انخفض نصيب مصر فى مجموع الواردات الافريقية الى النصف فانحدر من ١٤٪ الى ٧٪ ، كما انخفض نصيب مصر فى مجموع الصادرات الافريقية من ١٤٪ الى ٩٪ وكان البلدان الافريقيان الوحيدان الآخران اللذان انخفض نصيبهما فى مجموع الواردات والصادرات خلال هذه الفترة هما مدغشقر وتونس . ولم تحدث تغييرات فى المراكز النسبية الا فى أقل من ثلث عدد البلاد الافريقية من ١ر٨٪ فى سنة ١٩٥٠ الى ٥ر٥٪ فى سنة ١٩٥٧ .

ومع ان التجارة الخارجية لها أهميتها بالنسبة للبلاد الافريقية فانها مع ذلك لا تكون جزءا من ميزان مدفوعاتها . ويمكن تصنيف البلاد الافريقية الى فئتين فيما يتصل بالميزان التجارى وذلك خلال السنوات من ٥٠ — ١٩٥٧ . الأولى فئة مكونة من عشرة بلاد سجلت فائضا فى الصادرات خلال كل الفترة او معظمها وهى اتحاد روديسيا ونياسالاند وأثيوبيا وانجولا والسودان وسيراليون وغانا والكونجو وليبيريا وجزيرة موريس ونيجيريا ، والأخرى فئة مكونة من اثنى عشر بلدا سجلت فائضا فى الواردات خلال الفترة نفسها او معظمها وهى اتحاد جنوبى افريقية وافريقية الاستوائية وافريقية الغربية وافريقية الشرقية (كينيا — اوغندا — تنجانيقا) وتونس والجزائر والكاميرون وليبيا ومدغشقر ومصر والمغرب وموزمبيق . وليس هذا التقسيم صارما بحيث لا يقبل التعديل أو التغيير . بل أنه يمكن ادخال السودان وسيراليون فى الفئة الثانية لان كلا منهما سجل فائضا فى الصادرات فى نصف الفترة وفائضا فى الواردات فى النصف الثانى . وليس من المستبعد ان تكون غانا ونيجيريا فى طريق التحول من التوازن الى العجز بسبب زيادة الاستثمارات الاجنبية فيها .

ويتضح من دراسة الميزان التجارى وميزان المدفوعات (مع مراعاة السلع والخدمات والمنح) لثمانية بلاد تنتمى أربعة منها الى الفئة الاولى وأربعة الى الاخرى ، ان الاربعة الاخيرة التى سجلت فائضا فى الواردات، وان بلدين اثنين من الاربعة التى سجلت فائضا فى الصادرات قد عانت عجزا فى ميزان مدفوعاتها خلال معظم فترة ٥٠ — ٥٧ . وأهم أسباب هذا العجز نفقات بعض الخدمات مثل التأمين والنقل والسفر للخارج . هذا وقد سجل أحد البلدين المتبقيين وهو غانا عجزا فى السنوات الثلاث الاخيرة من الفترة التى استمر ميزان مدفوعاتها متوازنا مع ان التجارة الخارجية لا تلعب فى اقتصادها الدور البارز الذى تلعبه فى معظم بلاد القارة الاخرى ، ويرجع الجانب الاكبر من هذا الفائض الى النفقات العسكرية والمساعدات التى كانت تأتيها من جانب واحد وخصوصا من الولايات المتحدة .

ومع أنه يبدو أن البلاد الافريقية كانت خلال الفترة من ٥٠ — ٥٧ تكاد تنقسم تقريبا بالتساوى الى بلاد ذات فائض فى الصادرات وأخرى ذات فائض فى الواردات فانه يبدو أيضا ان معظم البلاد الافريقية كانت منقسمة بصورة مماثلة من حيث حجم التبادل التجارى وشروطه .

وقد راعيت أن اورد جدولا واحدا يبين قيمة التبادل التجارى بين البلاد الافريقية بعضها مع بعض وبينهـا وبين العالم كله متجنبا ايراد جداول مفصلة لكل بلد من البلاد خشية التطويل واكتفيت باستخلاص النتائج من كل منها وأوردتها فى سياق الكلام . وتدلنا الارقام على ان حجم الواردات قد زاد خلال الفترة المستعرضة بسرعة تفوق سرعة زيادة حجم الصادرات غير ان هذا الامر يختلف من بلد لآخر . ففى معظم البلاد زاد حجم الواردات بما لا يقل عن ٥٠٪ خلال هذه الفترة باستثناء تونس حيث بلغ حجم الواردات أعلى مستوى له فى سنة ١٩٥٦ عندما تجاوز مستواه سنة ١٩٥٠ بنسبة ١٥٪ ولم ينخفض حجم الواردات الا فى مصر حيث لم يتجاوز فى سنة ١٩٥٧ ثلث ما كان عليه سنة ١٩٥٠ . كما انه من جهة اخرى زاد حجم الواردات فى اثيوبيا ونيجيريا بأكثر من مرتين ونصف مرة ، وفى الكونجو الضعف ، وارتفع فى كل من افريقية الشرقية (كينيا وأوغندا وتنجانيقا) وأنجولا وغانا والسودان بنسبة ٧٥٪ .

وكان ارتفاع حجم الصادرات أيضا بصفة عامة من ارتفاع حجم الواردات . ولم يحدث فى اى بلد افريقى أن بلغ حجم الصادرات ضعف حجمه السابق خلال الاعوام الثمانية ، على ان الزيادة فى الحجم لم تتجاوز نسبة ٧٥٪ عن مستواها فى ١٩٥٠ الا فى اثيوبيا وافريقية الاستوائية وتوجولاند .

ولو اننا قارنا قيمة صادرات المواد الاولية بقيمة المنتجات المصنوعة لاتضح ان العجز فى التبادل التجارى للبلاد المنتجة للمواد الاولية يزداد باطراد الا فى سنة ١٩٥٤ — ومع ذلك فالرقم القياسى لم ينخفض الا سنة ١٩٥٦ عن سنة الاساس ١٩٥٣ للمرة الاولى منذ ١٩٥٠ ، اما سنة ١٩٥٨ فكان يقل بنسبة ١٠٪ عن ذلك المستوى . وبرغم أن ذلك قد يدل على حدوث تطور فى شروط التبادل فى البلاد الافريقية بصفة عامة فان الحالة تختلف وتتفاوت من بلد لآخر تبعا لتكوين صادراته . ففى البلاد التى تصدر المنتجات المعدنية اساسا مثل الكونجو واتحاد روديسيا ونياسالاند أو تصدر الكاكاو مثل غانا أو البن مثل اثيوبيا أو السكر مثل جزيرة موريس نجد أن شروط التبادل التجارى كانت على العموم ملائمة بل وملائمة جدا فى بعض الاحيان . اما البلاد التى تنتج أساسا الالياف النسيجية فلم يحالفها الحظ الى هذا الحد .

ففى مصر والسودان حيث يشكل القطن الخام سلعة تصديرية هامة كانت شروط التبادل التجارى اقل من المناسب ، وكذا الحال فى تنجانيقا التى هى من كبار مصدرى السيزال .

وهناك فيما يختص بالتبادل التجارى فى افريقية ظاهرة واضحة هى أن معظم هذا التبادل يجرى مع البلاد الخارجة عن القارة ، كما ان نسبة التبادل الذى يجرى بين البلاد الافريقية بعضها مع بعض اقل من تلك بكثير وهنا مايبرزه الجدول السابق . ومع أن النسبة بين مجموع تجارة الواردات والصادرات مع البلاد الافريقية وبين مجموع التجـــارة الافريقية مع جميع البلاد يتردد بين حد أدنى — ١٪ فى نيجيريا وبين حد أقصى ٢٧٪ أو اكثر فى اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ولو زدنا الامر تفصيلا نجد انه بالنسبة للواردات تتردد النسبة بين ٨ر — ٪ فى نيجيريا و ٣٦ر٤٪ فى اتحاد روديسيا ونياسالاند ، أما بالنسبة للصادرات فالنسبة تتردد بين ١ ٪ فى سيراليون ونيجيريا ، ٢٢٪ فى اتحاد جنوبى افريقية .

ولو اخذنا هذه البلدان كمجموعة فانا نجد إن التصدير فيما بينهما حوالى ١١٪ من مجموع صادراتها الى سائر بلاد العالم : وان الاستيراد فيما بينها حوالى ١١٪ من مجموع صادراتها الى سائر بلاد العالم ، وأن الاستيراد فيما بينها حوالى ٨٪ من مجموع الاستيراد من سائر العـــالم ، كما يشكل التبادل التجارى بين هذه البلدان الواردة فى الجدول حوالى ١٠٪ من مجموع قيمة تجارة الصادر والوارد مع بلاد العالم .

ونظرا لاهمية تجارة هذه المجموعة من البلاد بالنســـبة لمجموع التجارة الافريقية فان علينا أن نتوقع الا تختلف قيمة المبادلات المسجلة بين البلاد الافريقية كلها عن النسبة التى قدرت وهى ١٠٪ من مجموع قيمة المبادلات مع سائر بلاد العالم . وعلى هذا لن تكون هناك مبالغة اذا قلنا ان حوالى ٩٠٪ من التبادل التجـــارى للقارة يجرى مع بلاد تقع خارجها على أنه تجدر الاشارة الى أن الحدود الطويلة التى تربط البلاد الافريقية بعضها ببعض ونقص المراكز الجمركية قد تؤديان الى تسرب السلع والمنتجات من دولة الى اخرى ومن هنا لا تســـجل فى الحساب التجارى .

اتجاه التجارة الخارجية

أما وقد تبين لنا ضآلة نصيب التبادل التجارى بين البلدان الافريقية بعضها مع بعض فى مجموع التبادل التجارى الافريقى مع سائر بلاد العالم . وما دمنا قد تبينا أيضا ضخامة نسبة التبادل التجارى مع البلاد الخارجية فى مجموع التبادل التجارى — فقد أصبح من المحتم أن نطرق موضوع التجارة الخارجية للقارة الافريقية لالقاء بعض الضوء على الموضوع بحيث يتيسر للقارىء أن يلم بأطرافه وبحيث يتضح له فى النهاية مركز القارة .

كان من آثار الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من وضع أنظمة لمراقبة النقد ان اتجهت البلاد الافريقية التى تنتمى الى مناطق نقدية معينة ، الى اجراء معظم مبادلاتها ضمن تلك المنطقة . وقد كان للتدابير النقدية اثرها فى تعزيز الصلات التى تربط البلاد الاستعمارية بالبلاد التابعة لها وزيادتها قوة على قوتها التى كانت عليها قبل الحرب . وقد سمح الانتعاش الاقتصادى فى أوربا وما نتج عنه من تقوية مركز النقد المحلى نتيجة ازالة القيود المفروضة على النقد بشكل مطرد ، بالاضافة الى ما قدمه مشروع انشاء اتحاد مدفوعات أوربى من تسهيلات فى عمليات تبادل النقد بين البلاد الأوربية ، كان لهذا وذلك اثره المتوقع فى حدوث تفكك متدرج فى الصلات التى تربط الدول الاستعمارية بالبلاد التابعة لها فى افريقية .

فالمعروف أن منطقة الاسترلينى ومنطقة الفرنك الفرنسى تكونان جزءا من اتحاد المدفوعات الاوربى ومن هنا اصبح فى الامكان شراء السلع من البلاد الاخرى الاعضاء واستخدام نقود هذه البلاد بدورها فى تسديد الديون الاسترلينية والفرنكية . وعلى هذا تحول جزء من التجارة المتروبولية الى البلاد الأوربية . ومن جهة أخرى أدت سرعة نمو الانتاج الصناعى فى اليابان وانخفاض اسعاره فى الوقت الذى يتم على اساسها التسليم فى الموانى الافريقية الى زيادة الشراء من اليابان .

ومما شجع على هذا الاتجاه ما حدث من تغير فى نوع الانتاج التصديرى لبعض البلاد الاوربية حيث اتجهت الى تصدير الآلات والاجهزة

جدول يبين الميزان التجارى وميزان المدفوعات
فى بعض البلاد الافريقية الفترة من ٥٠ ــ ٥٧

البلــــد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الميزان التجــــارى			
اتحاد جنوبى افريقية	٨٠	١٧٥	١٣١
(بملايين جنيهات الاتحاد)			
ميزان المدفوعات	ــ ر ٢	١٠١ر ٨	٥٨ر ٢
اتحاد روديسيا ونياسالاند			
(بملايين جنيهات روديسيا الجنوبية)			
الميزان التجارى	٤	١٠	٦
ميزان المدفوعات	٢٧ر ٩	٤٩ر ١	٤٢ر ٨
اثيوبيـــــا			
(بملايين الجنيهات الاثيوبية			
الميزان التجارى	٨	١٥	١
ميزان المدفوعات	١٢ر ٦	٢٦ر ٩	٧ر ٨
افريقية الشرقية			
(بملايين الجنيهات الاسترلينية)			
الميزان التجارى	١	١٠	٣
ميزان المدفوعات	٢٦ر ١	٨٠ر ٨	١٠ر
(بملايين ج الاسترلينية)			
الميزان التجارى	٢٠	١٩	١٠
ميزان المدفوعات	٢٠ر ١	١٩ر ٣	١١ر ٥
الكونجو (بملايين فرنكات الكونجو)			
الميزان التجارى	٣ر٦٤	٣ر٩٠	٤٨ر
ميزان المدفوعات	٣ر٠٩	١ر٣٦	١ر٨٠
مصر (بملايين الجنيهات المصرية)			
الميزان التجارى	٢٥	٣٠	٧٤
ميزان المدفوعات	١٠ر ٤	١٥ر ٢	٧ر ٩
المغرب (بملايين الفرنكات)			
الميزان التجارى	٤٨	٧١	٨٥
ميزان المدفوعات	ــ	ــ	٣٠ر١٩

تابع جدول الميزان التجارى وميزان المدفوعات

١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
١٢٨	١٠٨	١٠٢	٨٣	٩٧
٥٨ر ٧	٢٩ر ٩	٤٥	٤	١٣
٢٤	٢٢	٣٤	٢٢	٢١
٢٤	١١ر ٣	١١ر ٢	٢٣ر ٧	٦٩ر ٩
١٤	١٩	٩	١٢	١٥
٤٢ر ٧	١٣ر ٧	٩ر ٦	١ر ٥	٢٤ر ٢
١٥	١٧	٤٢	١٤	٢٢
٥٣	٥٢	٥٦	٥٠	٤٦
٦	٣٤	١	١٠	١٥
٥ر ٢	٤٠ر ٧	١ر ٨	١٣ر ٣	١٤ر ٤
١ر٧٥	١ر٣١	٣ر٨٢	٦ر٠٣	١ر٨١
١ر٦٧	١ر٩٨	٢ر٠٤	٣ر٨٦	...
٤٠	٢٣	٤٥	٤٤	١١
٣ر ٦	٣٤	٣٤	٣٩ر ٢	٣٠ر ١
٧٧	٦٧	٥٩ر	٤٢ر	٣١
٢١ر٣٢	٢٣ر٤٥	٤ر٩٨	٤٢ر٩٤	..

والادوات الفنية وانخفض فيها انتاج المنسوجات . كما أحدثت الصناعات المحلية فى بعض البلدان الافريقية اثرها فى حجم واردات بعض السلع الاساسية وفى اتجاهاتها .

وقد أثرت الازمات السياسية التى حدثت فى افريقية بعد الحرب الثانية فى نمط اتجاهات الواردات . ففى مصر مثلا اثر العدوان الثلاثى فى هيكل التجارة المصرية ، فقد ادى الى تقييد التجارة مع منطقة الاسترلينى والفرنك الفرنسى وزيادة التبادل مع أوربا الشرقية والبلاد الآسيوية ، وقد زاد هذا التغيير بما عقد من اتفاقات المقايضة التى ميزت التجارة بين مصر والبلاد الاوربية ذات الاقتصاد الموجه . وثمة تغيير مماثل ولو أنه اقل فى نمط اتجاهات الواردات نتيجة للقيود التى فرضتها بعض البلاد الافريقية على التجارة مع اسرائيل . الا أن اسرائيل بذلت برغم ذلك جهودا اكبر ونشاطا أوسع فى اسواق افريقية أخرى كان من نتائجه ان زادت صادراتها الى افريقية فى الفترة من عام ٥١ — ٥٧ الى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه .

وقد أخذت واردات افريقية منذ سنة ١٩٥٠ تزيد بسرعة وخصوصا السلع الانتاجية وقد زادت الواردات من الوقود المعدنى لاستخدامه فى النقل والكهربا حتى فاقت زيادة الواردات عموما ، كما مال نصيب مواد البناء والكيماويات الى الزيادة ايضا . أما السلع التى انخفض نصيبها من قيمة الواردات فنذكر منها المنسوجات والاغذية .

وظلت واردات المواد الخام ثابتة الا فى البلاد ذات الاقتصاد المتقدم. ويعتقد أن سبب انخفاض واردات المنسوجات هو زيادة عمليات تصنيعها محليا أو أن شراءها يتم من مناطق أرخص . أما سبب انخفاض الوارد من المواد الغذائية فيرجح ان يكون زيادة الانتاج الزراعى فى القارة . أما عدم زيادة واردات المواد الخام فيدل على بطء التوسع الصناعى فى القارة بصفة عامة .

أما نمط اتجاهات الصادرات فيقرره الطلب على المنتجات الافريقية فى البلاد الصناعية سواء فى أوربا أو امريكا الشمالية . ويؤثر اختلاف معدلات نمو الانتاج الصناعى فى نمط الصادرات ، فنجد مثلا أن الهبوط العام فى أهمية منطقة الدولار — بوصفها مقصدا للصادرات — فى سنة ١٩٥٤ كان نتيجة للهبوط المتزايد فى الانتاج الصناعى فى الولايات المتحدة وكندا وتوسعه فى أوربا . وفى أوربا نفسها كانت الزيادة فى نصيب

الصادرات الافريقية لجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا نتيجة للطلب الناجم عن توسعها السريع فى الانتاج الصناعى .

ومما كان له اثره فى تغير نمط اتجاه الصادرات ، الحاجة الملحة للحصول على النقد النادر وقد بذلت البلاد الافريقية — سواء منها المنتمية أو غير المنتمية الى أحد المناطق النقدية — جهودا واعية لمضاعفة صادراتها الى منطقة الدولار . كما تأثر نمط الصادرات بالاتفاقات الخاصة التى عقدتها بلاد افريقية مع بلاد اخرى ، ومثال ذلك الاتفاق المعقود بين الولايات المتحدة واتحاد جنوبى افريقية لاستغلال رواسب الالمنيوم .

جدول الارقام القياسية للانتاج الصناعى والصادرات الافريقية

(سنة ١٩٥٣ — ١٠٠ ٪)

السنة	الانتاج الصناعى فى العالم	الانتاج الصناعى فى اوربا الغربية	قيمة الصادرات الافريقية
١٩٥٠	٨٤	٨٦	٧٨
١٩٥١	٩١	٩٤	١٠١
١٩٥٢	٩٣	٩٥	٩٩
١٩٥٤	١٠٠	١٠٩	١٠٩
١٩٥٥	١١١	١٢٠	١١٤
١٩٥٦	١١٦	١٢٥	١٢١
١٩٥٧	١٢٠	١٣١	١٢٣
١٩٥٨	١١٧	١٣٤	١٢٠

ولما كانت البلاد الافريقية هى فى الغالب مصدرة للمنتجات الزراعية والمعدنية التى تجد أسواقها فى البلاد الصناعية وخصوصا أوربا الغربية ، فان مستوى هذه الصادرات يتوقف الى حد كبير على مستوى الانتاج الصناعى فى العالم وهذا يتضح من الجدول السابق عندما نقارن ارقام الصادرات الافريقية بالقياس مع الانتاج الصناعى فى العالم ، والتفاوت

الرئيسى الوحيد بين اتجاه الصادرات الافريقية واتجاه الانتاج الصناعى العالمي حدث فى سنة ١٩٥١ ومرجعه هو ارتفاع الاسعار وخصوصا المواد الاولية أيام الحرب الكورية وهذا أدى الى ارتفاع قيمة الصادرات . وفيما عدا ذلك الزيادة المطردة فى الانتاج الصناعى العالمي الى حدوث زيادة مقابلة فى صادرات افريقية .

وسوف أنتقل من التعميم الى التخصيص ، ونتناول فى البحث حالة المبادلات التجارية فى كل من البلاد المنتمية الى منطقة الاسترلينى ، والفرنك الفرنسى فهى تمثل نسبة كبيرة من القارة .

البلاد المنتمية لمنطقة الاسترلينى :

تتم معظم مبادلات هذه البلاد مع المنطقة الاسترلينية التى قدمت ثلثى الواردات تقريبا وتلقت ثلاثة أخماس الصادرات فى الفترة من عام ١٩٥٠ — ١٩٥٧ وتعتبر بريطانيا المصدر الرئيسى للواردات اذ بلغ متوسط نصيبها خلال هذه الفترة ٤٦٪ ونصيب البلاد الاخرى المنتمية للمنطقة بلغ ٢٠٪ وكذلك تعتبر بريطانيا السوق الرئيسى لصادرات البلاد الافريقية التى نتحدث عنها فقد بلغ نصيبها اى « بريطانيا » نصف قيمة الصادرات ، على حين يصل نصيب بلاد المنطقة حوالى ١٢٪ أما نصيب البلاد الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى غير المنتمية للاسترلينى فقد بلغ فى الواردات ١٧٪ وما تلقته من صادرات ١٩٪ وهذا يوضح لنا المركز الهام الذى تحتله المنظمة فى عملية التبادل التجارى .

وقد كان أهم تغير طرأ على مصادر الواردات هو تقلص اهمية منطقة الاسترلينى وخصوصا بريطانيا لان بقية بلاد المنطقة كانت تمثل نسبة مئوية متزايدة من مجموع الواردات . وفى الوقت نفسه زادت أهمية اليابان والبلاد الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى غير المنتمية للاسترلينى بوصفها مصادر للواردات . كما انها ايضا أصبحت سوقا هامة للصادرات فقد استوعبت فى سنة ١٩٥٧ ما يزيد على ٢٥ ٪ من مجموع قيمة الصادرات هذا وقد حدثت معظم الزيادة فى النسبة المئوية لمجموع الصادرات المتجهة الى أوربا الغربية على حساب تلك المتجهة الى الاسترلينى والدولار .

جدول : البلاد الافريقية المنتمية للاسترليني

توزيع التجارة على حسب القيمة مبينة بالنسبة المئوية

المنطقة	الواردات متوسط ٥٠/٥٧	الواردات ١٩٥٠	الواردات ١٩٥٧	الصادرات متوسط ٥٠/٥٧	الصادرات ١٩٥٠	الصادرات ١٩٥٧
منطقة الاسترليني	٦٦ر٧	٧٣ر٣	٦٠ر٣	٦٣ر٦	٦٦ر٦	٥٦ر٥
منطقة الدولار	٥ر٢	٥ر٩	٥ر٤	١٣ر٧	١٨ر٣	١١ر٧
منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى	١٧ر٣	١٢ر٢	١٨ر٨	١٩ر١	١٢ر٣	٢٦ر١
البلاد الأخرى	١٠ر٨	٨ر٥	١٥ر٤	٣ر٦	٣ر١	٥ر٧

البلاد المنتمية لمنطقة الفرنك الفرنسي :

ظلت فرنسا بالنسبة للجزائر وتونس والمغرب هى المصدر الرئيسى والمقصد الرئيسى لكل من واردات وصادرات ذلك الجزء من القارة . فقد قدمت فرنسا ثلثى الواردات وتلقت ثلاثة أخماس الصادرات . غير أنه حدث تحول بسيط منذ سنة ١٩٥٠ فى مصادر واردات تلك البلاد . وفى سنة ١٩٥٧ كانت بلاد منطقة الاسترلينى والدولار مصدر ١٣٪ تقريبا من الواردات مقابل ١٠٪ سنة ١٩٥٠ فى الوقت الذى انخفض فيه نصيب كل من فرنسا والبلاد الاخرى المنتمية للفرنك من مجموع الواردات من ٧١٪ و ٧٪ على التوالى سنة ١٩٥٠ الى ٦٩٪ و ٦٪ فى سنة ١٩٥٧ ، واكتسب أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى — عدا فرنسا — اهمية متزايدة فى الواردات اذ بلغ ما قدمته منها ٥ر٨٪ مقابل ٣ر٣٪ فى عام ١٩٥٠ . كذلك زاد نصيب ايطاليا والمانيا الاتحادية وهولندا من مجموع واردات المنطقة . كما وجهت نسبة متزايدة من مجموع صادرات البلاد الثلاثة : تونس والجزائر والمغرب الى فرنسا ومنطقة الفرنك . فقد ارتفع معدل الصادرات من ٦٥٪ فى سنة ١٩٥٠ الى ٧٤٪ فى سنة ١٩٥٧ .

المنطقة	الواردات متوسط ٥٠/٥٧	١٩٥٠	١٩٥٧	الصادرات متوسط ٥٠/٥٧	١٩٥٠	١٩٥٧
منطقة الفرنك						
الفرنسي	٧٤ر٥	٧٧ر٧	٧٥ر٢	٦٩ر٦	٦٥ر١٤	٧٤ر٣
منطقة الاسترلينى	٢ر٥	١ر٩	٢ر٣	٩ر٦	١٠ر٤	ـــر٧
منطقة الدولار	٨ر٢	٨ر٣	١٠ر٣	٢ر٢	–ر٢	ـــر٢
منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى	٨ر١	٣ر٣	٨ر٥	١٤ر١	١٦ر٤	١٢ر٢
البلاد الأخرى	٦ر٧	٨ر٨	٣ر٧	٥ر٤	٥ر٨	٥ر٤

أما عن دول الاتحاد الفرنسي المنتمية للفرنك والتى تشـمل افريقية الاستوائية وافريقية الغربية ومدغشقر والكاميرون فان ٣/٤ تجارتها يتم مع منطقة الفرنك وخصوصا فرنسا . ويتردد نصيب منطقة الاسـترلينى والدولار من هذه التجارة بين ٥ و ٦٪

وبالنسبة للواردات فقد فقدت منطقة الفرنك بعض أهميتها السابقة بسبب نقص فرنسا منها ، كما تناقصت أهمية منطقة الاسترليني والدولار قليلا . وقد عوض هذا حدوث زيادة فى نصيب أعضـاء منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى من مجموع الواردات اذ ارتفع من ٥٪ الى ١٣٪ فى سنة ١٩٥٧ .

أما بالنسبة للصادرات فقد مال مركز فرنسا النسبى — بوصـفها مقصدا لصادرات هذه البلاد ، الى التقلص ، وبرغم أن نصـيب البلاد الاخرى لمنطقة الفرنك الفرنسي زادت أهميته فهو لم يكف لتعويض النقص المطرد فى نصيب فرنسا الأمر الذى أدى الى انخفاض نصيب منطقة الفرنك فى مجموعها . كذلك قلت أهمية ومركز منطقة الاسترلينى فى صـادرات البلاد التى نتناولها . أما منطقة الدولار فقد زادت أهميتها نتيجة الجهود المبذولة لتوجيه الصادرات الى هذه المنطقة فى محاولة للحصول على النقد النادر اللازم لها وهى ظاهرة وضحت فى الفترة التى تلت الحرب الثانية . وكذلك زادت الصادرات الموجهة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى غير المنتمية وبخلاف فرنسا وذلك فى الفترة من ٥٠/١٩٥٧ .

المنطقة	الواردات متوسط			الصادرات متوسط		
	٥٠/٥٧	١٩٥٠	١٩٥٧	٥٠/٥٧	١٩٥٠	١٩٥٧
منطقة الفرنك						
الفرنسي	٧٤ر٧	٧٥ر٦	٧٢ر–	٧٥ر٣	٧٧ر٤	٧٧ر٤
منطقة الاسترليني	٥ر٤	٥ر١	٤ر٨	٤ر٧	٥ر–	٤ر٥
منطقة الدولار	٦ر٦	٩ر٤	٦ر٦	٦ر–	٢ر٧	٨ر١
منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى	١٠ر٢	٤ر٥	١٣ر٣	١١ر٤	٨ر–	١٠ر٥
البلاد الأخرى	٣ر١	٥ر٤	٣ر٢	٢ر٦	٧ر–	٢ر٥

وما دمنا بصدد الكلام عن الصادرات فانه يجب أن نوضح أهمية تنويع الصادرات الافريقية بالنسبة للاقتصاد الافريقى . فيجب أن تكون تلك المسألة موضوع دراسة واستقصاء لمعرفة وجوه التنويع وامكانياتها فلابد مثلا من ادخال مزروعات جديدة تتفق وطبيعة الارض والمناخ السائد فى البلاد المختلفة ، أو التوسع فى انتاج المنتجات الزراعية . كذلك محاولة البحث عن معادن جديدة او التوسع فى انتاج المعادن الموجودة فعلا . وكذلك لا بد من تطوير صناعة تحضير المنتجات الاولية محليا وتوسيع طاقتها الصناعية .

ويتوقف التقدم نحو تنويع الصادرات سواء بانماء المنتجات الاولية أو الجديدة على عدة عوامل من أهمها الطلب العالمى ، وقدرة المشروعات الجديدة على تحقيق الارباح بالقياس الى الصناعات التصديرية القائمة ، وغموض مستقبل المنتجات التصديرية الجديدة فى المدى البعيد ، ومدى توفر وسائل النقل وتكاليفها الى أماكن الشحن ، اذ اقتضى الامر انهاض مناطق جديدة . وأهمية الطلب العالمى لاتقتصر فقط على انتاج سلع تصديرية جديدة بل انها تؤدى فى بعض الاحيان الى انماء الصناعات القائمة التى يرتبط انتاجها بالصادرات الجديدة . ومثال ذلك ما حدث فى اتحاد جنوبى افريقية حيث أدى انتاج الاورانيوم وتصديره الى زيادة انتاج الذهب ، ثم ان انماء صناعات تحضير المنتجات الاولية بتجارة الصادر يتوقف الى حد ما على نوع السلعة وتوافر وسائل التحضير ، ففى نيجيريا وافريقية الغربية شجعت صناعة استخراج زيت النخيل فى مكان الانتاج

لان ثمار النخيل قابلة للتلف السريع وتأخير التحضير يؤدى الى زيادة حموضة الزيت . وشجعت السنغال هى الاخرى صـــناعة تحضير الفول السودانى .

وقد يؤدى مثل هذه الجهود ـــ اذا نجحت ـــ الى تنويع الصادرات الامر الذى يقلل من الاعتماد على تصدير المواد الخام كمورد للدخل كما سبق وذكرناه بشأنها من ظروف وعوامل تتلاعب فى قيمة ماتدخله الى الدولة المصدرة ، كما يؤدى الى زيادة عدد العمال ، وتوفير العملات المنفقة على استيراد المواد المصنوعة من خامات أفريقية فى الخارج .

الفصل الثالث

السبيل لقيام السوق الافريقية المشتركة :

ان قيام سوق افريقية مشتركة يستوجب أن تتفق الدول الافريقية على تنسيق اقتصادياتها وعلاقاتها الاقتصادية مع البلاد الخارجية ومع بعضها البعض بهدف زيادة فرص تنميتها .

وقد اجتمعت الآراء حول ضرورة الوحدة والامر الذى له غاية الاهمية فى تنظيم العلاقات الاقتصادية الافريقية هو وجود عدد من الدول ترتبط اقتصاديا مع الكومنولث البريطانى أو مع منظمة السوق الاوربية المشتركة ويصبح من الضرورى والحالة كذلك أن نزيد توعية هذه الدول بما يحيق بها من أخطار تنجم من وراء الارتباط بالخارج واعطاء ظهرها للقـــارة والانعزال عن جيرانها اكتفاء بعلاقاتها مع الدول الاجنبية التى عانت من تحكمها وسيطرتها واحتكاراتها الامرين . كما انه لابد أن يكون الشـــكل الذى يقوم عليه التعاون الاقتصادى المقرر فى المؤتمر كاملا ووافيا بحيث تقتنع الدول التى تربطها بالغرب علاقات اقتصادية بجدوى التعاون مع بلدان القارة حتى تصل تماما الى شاطىء الأمان والانطلاق من كل ما يقيدها أو يوجهها عدا صالحها هى ضمن المجموعة الناشئة .

وفى اعتقادى أن قيام سوق افريقية مشتركة لابد أن يقوم على القواعد الآتية :

١ ـــ حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية .

٢ ـــ حرية التوطن والعمل ومزاولة النشاط التجارى .

٣ ـــ حرية النقل والترانزيت والحق فى استخدام وســـائل النقل والموانى والمطارات .

وارى أن السبيل الى اقامة السوق الافريقية المشتركة هو :

١ ــ اقامة اتحاد جمركى .

٢ ــ ايجاد مؤسسة مالية افريقية .

٣ ــ ضرورة التعاون الاقتصادى والفنى .

٤ ــ ايجاد مجلس للوحدة الاقتصادية الافريقية .

٥ ــ ايجاد اتحاد مدفوعات افريقى .

ولسوف اتناول فيما يلى الحديث عن هذه البنود تفصيلا .

اولا : الاتحاد الجمركى

يعتبر هذا الاتحاد من ابرز الخطوات الواجب اتخاذها للوصول الى تعاون افريقى شامل . كما أنه يجب أن يتأسس على تخطيط وتفصيل يراعى فيه الصالح الافريقى وحده بغض النظر عما قد يحدثه من رد فعل واثر سيىء أو ضار بالغير طالما أن هذا الغير قد ثبت لنا انه لا يجرى الا وراء مصلحته متجاهلا مصالح غيره وبمعنى آخر ان هذا الاتحاد يجب الا ينساق وراء الشكل الكلاسيكى للاتحادات الجمركية التى عرفناها فى القرن التاسع عشر والتى تقوم على أساس الغاء جميع الرسوم الجمركية والعوائق التى تقف فى وجه المبادلات التجارية ووضع تعريفة واحدة وسياسة تبادل واحدة مع البلاد الخارجية وفى هذا النوع من الاتحادات الجمركية تجمع حصيلة التعريفة ثم تقسم على الدول الاعضاء وفقا لنظام معين يتفق عليه . كما أن ازالة عوائق المبادلات التجارية مقصود من ورائها حرية انتقال الايدى العاملة والسلع ورءوس الاموال بين دول الاتحاد من أية قيود تكون قائمة عند قيام الاتحاد ومواجهة بلاد العالم الاخرى بنوع واحد من العلاقات وشكل واحد من المعاملات .

غير أن هذا النوع الكلاسيكى يصعب تطبيقه حرفيا بين الدول الافريقية وبغير تخطيط يضع كل الظروف والاحوال التى تسود القارة أو تمر بها موضع الاعتبار وذلك لأكثر من سبب .

فان تحرير التجارة من كل قيد من شأنه أن يفيد الصناعة المتقدمة فى احدى الدول الاعضاء على حساب غيرها من الصناعات المماثلة التى تكون أقل تقدما ونماء وهذا يعنى أن الصناعات الاخيرة سوف تضار من

رفع القيود الجمركية ويزيد تخلفها بحيث لا تستطيع الوقوف والثبات فى ميدان المنافسة فى الوقت الذى يزيد تقدم الصناعة الاولى المتقدمة .

وفضلا على هذا فان تحرير اليد العاملة من قيود الهجرة والتوطن وتحرير انتقال رءوس الاموال من بلد الى آخر بلا حدود ولا قيود سوف يترتب على هذا وذاك ميل مؤكد وواضح نحو الانتقال الى الدول التى تتسع فيها فرص الاستثمار وفرص الاجور المرتفعة الامر الذى يتنافى مع المصلحة المشتركة للتنمية ويضاف الى هذا أنه قد لا يراعى فى انتقال رءوس الاموال الاعتبارات الاقتصادية كأن تهرب تلك الاموال او يجرى استثمارها فى نواح غير اقتصادية .

وهكذا ينتهى بنا الامر الى حدوث انحراف ضار باقتصاد البلد الذى تنتقل منه تلك الاموال أو تنتقل اليه على السواء كما أن هجرة اليد العاملة الى البلد الذى ترتفع فيه الاجور بلا قيد ولا شرط تعنى حدوث تخلخل خطير فى البلد المهجور نتيجة نقص اليد العاملة المتخصصة بحيث لا يستطيع السير فى خطة التنمية الموضوعة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان البلد الذى تنتقل اليه اليد العاملة سوف يضار هو الآخر نتيجة عرض العمل عن الاحتياجات الفعلية حتى انه قد يحدث انخفاض فى الاجور أو تزيد البطالة .

ولو افترضنا جدلا أن التنمية لحقت الصناعات المتماثلة فى مختلف دول الاتحاد فان زيادة حجم الانتاج سوف تكون أكبر عن سعة السوق المتاحة لتصريف هذا الانتاج المتزايد ومن ثم يزداد السوق ضيقا فى وجه كل الدول الاعضاء ، فالسوق الداخلى لاية دولة يضيق عن استيعاب الانتاج المتوسع برغم أن هذا السوق يضيق أصلا بالانتاج القائم بالفعل ويحتاج الى فتح اسواق خارجية تستوعبه .. فضلا على أن السوق الخارجى نفسه يضيق بهذا الانتاج المتماثل . أى اننا فى النهاية سنجد أن عقبة السوق تزيد ضخامة بدلا من ان نحل ذلك لان الاتحاد الجمركى سوف يخلق أمام الدول الاعضاء عقبات جديدة تترتب على دخول انتاج متشابه الى السوق من البلاد الاخرى المنتجة لهذه السلع مع ما تعانيه السوق أصلا من ضيق . ووجود دولة أو دول أعضاء متقدمة فى الصناعة يترتب عليه طغيان تلك الصناعات المتقدمة على الصناعات المثيلة التى هى أقل تقدما فى سوقها ذاته الى درجة أن هذه الصناعات الاخيرة قد توقف نتيجة عدم التصريف وانصراف المستهلك عنها الى الصناعة المتقدمة كما تزيد البطالة نتيجة تسريح عمال الصناعات الراكدة والمتوقفة . وهذا

فى حد ذاته يزيد المشكلة حدة وسوءا حتى ينتهى الامر بتصدع الاتحاد نفسه لان كل دولة من دوله لن تلتمس منفعة أو مصلحة لها من وراء البقاء فى الاتحاد الذى دخلته على انه وسيلة لاعانتها والاخذ بيدها ويصبح من الافضل فى نظرها حل الاتحاد والتخلص منه .

نخرج مما تقدم الى ان الاتحاد الجمركى بشكله الكلاسيكى قاصـــر تماما عن تحقيق تعاون فعال بين الدول الاعضاء يوصل الى التنمية المشتركة كما نخلص الى انه من الضرورى واللازم ادخال التعديلات اللازمة الكفيلة بالقضاء على تلك السوءات وبما يتلاءم مع احوال وظروف القارة كما أسلفت بحيث يصبح أكثر ديناميكية وفاعلية فان الوقت الحاضر يختلف كل الاختلاف عن القرن التاسع عشر ولم تعد البلاد النامية تقنع بتصدير المواد الاولية أن تركن الى ذلك ففيه استمرار للتخلف وانخفاض مستوى المعيشة أو زيادة انخفاضه لما سبق ذكره من تعرض حصيلة الدول المصدرة لهذه المواد للذبذبة والتخلخل نتيجة تقلب الاسواق والائتمان وخير للدول الافريقية ان تأخذ شيئا فشيئا بمبدأ تصنيع تلك المواد لتضمن نموها والقضاء على التخلف وانخفاض مستوى المعيشة ومن هنا تبرز الحاجة الى تدخـــل الدولة فى الامر برسم سياسة تخطيطية ترفعها منقائمة الدول التى تعتمد على تصدير المواد الاولية وتضمها الى مجموعة الدول الصناعية التى نراها تعيش أحسن عيش وأرغده .

وأود هنا الا تفوتنى الاشارة الى ان الدول الآخذة بأسباب التصنيع تصطدم أول ما تصطدم بعقبة السوق عند ما تتجه الى تصنيع خاماتها فالاسواق الداخلية ضعيفة بطبيعتها فضلا على ضعف القوة الشرائية لدى المواطنين وعلى هذه الدول أن تواجه منافسة الصناعات المتقدمة فى السوق المحلى وثبات مركزها فى الاسواق الخارجية وقدرتها المستمرة على ادخال التحسينات التى تكفل لها الرواج والاساليب الحديثة لتحصـــين المعلومات ومعرفة الاذواق المختلفة للمستهلكين وهذا كله يجعل تصريف انتاج الصناعات الناشئة متعذرا للغاية الامر الذى قد تتعرض معه تلك الصناعات للفشل ثم التوقف . لذلك يجب على الدول النامية أن تطـــرق أسواقا أخرى خلاف أسواقها التقليدية وأن تدخل الاساليب الحديثة مع انشاء جهاز فنى كفء للحصول على جميع المعلومات عن جميع الاسواق وعن احتياجات المستهلكين فى الخارج . وذلك الى ان تتمكن من منافسة الصناعات المتقدمة فى أسواقها ذاتها وفى عقر دارها باستمرار تقدمها ونموها . وهناك فرصة اخرى يتيحها لنا موقع القارة الجغرافى بالنســـبة للعالم ويتيحها لنا أيضا امتداد ارض القارة شمال وجنوب خط الاستواء

وهذا يعنى تنوع الانتاج ووجود منتجات فى القارة فى غير المواسم التى تنمو فيها فى الدول الاخرى . وهذه ميزة لابد لنا من ان نحسن استغلالها والاستفادة منها .

مقتضى كلامى السابق أنه لابد عند وضع اسس ومعالم الاتحاد الجمركى الافريقى أن نأخذ بالنواحى التى لا تعارض بينها وبين خطط التنمية فى الدول الاعضاء وننبذ النواحى التى تعرض خطط التنمية هذه للخطر .

الأسس التى ينبغى ان يقوم عليها الاتحاد الجمركى الافريقى

واقصد من ذلك بيان المعالم البارزة التى يجدر بالدول الافريقية أن تتجه اليها فى رسم سياستها الاقتصادية والقواعد التى تجرى على اساسها العلاقات الافريقية سواء بين الدول الافريقية بعضها مع بعض او بينها وبين الدول الخارجية وعلى الدول الافريقية أن تأخذ هذه القواعد فى اعتبارها عند وضع خطط التنمية الداخلية فيها فان من وراء الاخذ بهذه القواعد والاسس وتطبيقها يتحقق الصالح الافريقى العام .

واستطيع ان الخص تلك الأسس فيما يلى :

١ — ان نأخذ بمبدأ حرية انتقال السلع بين البلاد الافريقية والغاء الرسوم الجمركية ويمكن فى هذه الحالة اجراء ترتيبات مؤقتة للحماية فيما يتصل ببعض السلع التى يصنعها بلد أو اكثر . والغاء القيود المفروضة على الواردات والصادرات بين الدول الاعضاء ولكيلا يكون لهذا الالغاء اثر ضار بالدول كلها على السواء وخصوصا انها لم تمنح الوقت الكافى للاعداد والاستعداد لهذه التدابير الجديدة اذ انه يلزمها أن تعيد النظر فى جهازها الجمركى وتدخل عليه ما تراه ضروريا من تعديلات لمواجهة الموقف الجديد فضلا على ما فى الغاء الرسوم والقيود من خطر يصيب الصناعات القائمة كما تفقد الخزينة موردا لا بأس به ، فلا بد والحالة هذه أنيتم الالغاء تدريجيا ، والبدء برفع ٢٥٪ منتلك الرسوموالقيود المفروضة فى العام الاول لقيام الاتحاد ولابد أن تلتزم دول الاتحاد قبل بعضها البعض بالمبادىء الآتية :

(أ) منح حق الدولة التى هى اكثر رعاية فى معاملاتها التجارية .

(ب) اعطاء الاولوية فى الاستيراد لمنتجات الدول الاعضاء .

(ج) منع اعادة تصدير هذه المنتجات الى دول اخرى غير اعضاء الا بموافقة الدولة المنتجة .

(د) تيسير مرور السلع الواردة من دولة عضو عبر أراضيها .

(هـ) قيام مجلس يشرف على تنفيذ هذه المهام .

ويسمح لدولتين أو اكثر من الاعضاء بعقد اتفاقات اقتصادية لتوثيق التعاون بينها لما قد يكون هناك من روابط تاريخية أو جغرافية أو لغوية أو اقتصادية ترى أن من مصلحتها أن تعززها وتنميها فى اطار الوحدة الافريقية . كما لا يجوز لدولة عضو أن تبرم اتفاقا مع اتحاد جمركى خارجى يخل بمصالح الاتحاد الافريقى .

واطلاق التجارة يقصد به توسعة السوق امام المنتجات الافريقية وعدم قصرها على السوق المحلى وذلك كى يتجه الانتاج الى الحجم الكبير الذى يحقق انخفاض التكافة ومن ثم الثمن وسيساعد الغاء الرسوم الجمركية تدريجيا وخلال ٥ سنوات الى النتيجة المرجوة كما نرى وضع تعريفة موحدة تفرض على الوارد من السلع الاجنبية .

٢ ــ كذلك لابد من الأخذ بمبدأ العناية بالقطاعين الزراعى والصناعى معا . وعدم الوقوع فى خطأ التركيز على قطاع واحد فان السير فى القطاعين معا وفى خط متوازن ومتناسق تتحقق معه التنمية الكاملة على انه يجدر بى أن اشير الى انه يجب النظر الى المستقبل عند وضع السياسة الزراعية على اساس أن تقدم القارة الافريقية يعنى ارتفاع مستويات المعشة وزيادة استهلاك الافراد من المواد الغذائية ويجب ازاء هذا مواصلة العمل على تنمية الزراعة رأسيا وافقيا . لتغطية استهلاك متزايد متوقعوليوفر لنا النقد الاجنبى الذىننفقه فىاستيراد المواد الغذائية ليوجه الى المشروعات الانتاجية التى تستخدم الموارد الطبيعية للقارة محليا فى صناعاتها وهذا كله دعم للاقتصاد الافريقى فى مجموعه .

٣ ــ العمل على تنفيذ المشروعات ذات الصبغة الجماعية والتى تحكمها ظروف خاصة نقد يلزم لتمويلها راسمال ضخم لا يتيسر للدولة المنفردة ان تقدمه كما قد يكون للمشروع فائدة ومصلحة مشتركة لعدد من الدول .

٤ ــ وضع خطة موحدة لحركات رءوس الأموال والأيدى العاملة وهذه الخطة هامة جدا لاثرها العميق فى مصير المشروعات الانتاجية التى يجب أن تتوزع بحيث تؤدى الى تكامل .

٥ ــ ضرورة وضع سياسة موحدة لتجارة افريقية الخارجية بحيث تقف فى مواجهة الدول الخارجية كمنطقة اقتصادية ، وتكفل فى الوقت

نفسه حماية الصناعات المحلية من مثيلاتها الاجنبية المنافسة وتيسير حصول تلك الصناعات على معداتها اللازمة لسير الانتاج والدعاية للمنتجات الافريقية فى الاسواق الخارجية ، والحصول على أحسن الاسعار للمواد الاولية التى تصدرها القارة وحمايتها من التعرض لتقلبات الاسواق الخارجية المسيطرة .

هذا ولن يمكن وضع سياسة موحدة للتجارة الخارجية للقارة الا اذا تحررت جميع الدول الاعضاء من الارتباط بأية كتلة اقتصادية خارجية. وعلى الدول الاعضاء التشاور بعضها مع بعض فى المؤتمرات أو الهيئات الدولية بغية الوصول الى موقف موحد منها والقضاء على اية محاولة استعمارية يقصد بها الاساءة الى اية من الدول الاعضاء . كما انه من الضرورى ان تلتزم دول السوق بسياسة موحدة تتخذها ازاء التكتلات الاقتصادية الخارجية بحيث تكفل مصالح دول السوق السياسية والاقتصادية . ويجوز للدول الاعضاء قبول المعونات الاقتصادية والفنية التى تعرضها الهيئات الدولية مادامت لاتمثل قيدا على سياستها او اقتصادها ، أو مركز السوق بل وعلى الدول الاعضاء أن تتضامن فى المطالبة بزيادة المعونة للاقتصاد الافريقى . وهذا يحتاج الى دراسات دقيقة لموارد القارة التى تقوم بها جهة اخصائية وترسلها الى هيئة مشتركة يناط بها وضع الخطة وتوزيع المشروعات . ومعذرة لهذا الاستطراد ، وأعود الى حركات رءوس الاموال واقول بضرورة خضوع هذه الحركات للتوجيه من الحكومات وللهيئة المشتركة التى تضع الخطة فنحن نعلم انه ما من دولة تتوافر لديها جميع عناصر الانتاج التى تلزم لنموه . فبعض هذه الدول تعانى من نقص الايدى العاملة والبعض الآخر يقاسي من ندرة الاموال . وبعض ثالث بل ان هذا البعض هو أكثرها وهو الذى تنقصه الخبرة الفنية . فوجب اذن وضع تخطيط توجه بمقتضاه رءوس الاموال حتى لا يكون من وراء انحرافها اضرار باقتصاد البلد المنقولة منه أو اليه ، فان مانراه من ندرة الاموال يستوجب التدخل فى وجوه انفاقها .

كذلك نرى انه يمكن تخطيط مماثل لتنقلات الايدى العاملة فهنالك ولا شك بلاد تفتقر الى اليد العاملة وبلاد لديها فائض منها ، ويجب أن توجه تلك الايدى العاملة لخدمة الخطة بعد تقديم مختلف التسهيلات والتأمينات العمالية ومزايا عينية للعمال ليقبلوا على الهجرة .

وعلى الدول الاعضاء ايضا ان تحاول الحصول على شروط افضل فى القروض الخارجية التى تعقدها من ناحية الفائدة او اجل السداد .

والحصول كذلك على أفضل الشروط لتبادل السلع والمصنوعات الافريقية فى الاسواق الخارجية .

أعتقد أن هذه النقاط الخمس لازمة لقيام الاتحاد الجمركى الافريقى المتحرر من الشكل التقليدى للاتحادات .

ثانيا : بنك التنمية الافريقى

كان من بين القرارات التى اتخذت فى مؤتمر الدار البيضاء قرار باتفاقية لانشاء بنك افريقى للتنمية ــ أعتقد انه يصلح أساسا لاقامة بنك افريقى للتنمية ــ ومن أهداف هذا البنك وضع أسس التعاون الاقتصادى الافريقيةوقيام مؤسسة تسهمفى تمويل مشروعات التنمية فىالدول الاعضاء وبما يعينها على استغلال مواردها اما انشاء وتأسيسا واما توسيعا وتحسينا . اى ان وظيفة البنك ليست وظيفة تنفيذية تقوم على تنفيذ تلك المشروعات وانما هى فى الاصل التمويل بعد الاقتناع بسلامة المشروعات وفائدتها ، وذلك بعد دراستها دراسة عميقة . فالبنك وظيفته اذن المعاونة وما يهمه هو أن تكون المشروعات انتاجية بصرف النظر عن الميدان الذى تخدم فيه زراعيا كان أو صناعيا حكوميا كان أو أهليا ، جماعيا كان أو فرديا ، ولكن يشترط فقط ان تقوم الحكومات بضمان المشروعات المعانة حفاظا على أموال البنك وعدم تحميله اية خسائر قد تترتب على عدم سداد القروض فهذه الاموال هى قبل كلشيء أموال أسهمت بها حكوماتالدول الاعضاء .

والى جانب عمليات التمويل نرى أن يعهد الى البنك بمهمة تحضير واعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية او مد يد العون الى الاجهزة الحكومية للقيام بتلك الدراسات والبحوث والحقيقة أن هذا الجانب من العمل له أهميته البالغة بالنسبة للدول الاعضاء التى تعانى غالبيتها من نقص الخبرات الاقتصادية والفنية ، ومن هنا يستطيع البنك بامكانياته الضخمة أن يستخدم الخبراء والفنيين سواء كانوا خبراء أجانب أو من احدى الدول الافريقية التى قطعت شوطا فى طريق التقدم . وهذا النوع من الخبراء قد لا تستطيع الدولة منفردة أن تستخدمه أو تستقدمه بحكم قدرتها المحدودة .

ونضيف الى المهمتين السابقتين اقتراحا بأن يعهد للبنك بوضع الخطط والبرامج المختلفة التى توجه اليها الاموال المحلية . والعمل على توظيف رءوس الاموال الافريقية الضخمة فيما يحقق أفضل النتائج من وراء

أستغلالها واستثمارها . وتشجيع استخدامها رءوس الاموال الاهلية فى المشروعات الانتاجية المقررة فى خطة التنمية وتقديم التسهيلات المشجعة لاصحاب هذه الاموال على تقديمها للاستثمار . ويستطيع البنك عن طريق خبرائه وفنييه دراسة اى مشروع مقدم لتمويله ثم بعد التحقق من جديته وفائدته بالنسبة لخطط التنمية يضع تكاليف القروض والفائدة التى تستحق عليها وطريقة السداد ومواعيده الى غير ذلك من الشروط وعند توقيع عقد الاقراض ينص فيه على نوع العملة المقرضة ، كما ينص فيه على نوع العملة التى يسدد بها القرض ، فاما أن تكون بالذهب او بغيره من العملات، كما يسمح كذلك بتعديل العقد المبرم بموافقة الطرفين المتعاقدين ولكن بشرط موافقة الدولة المقام فيها المشروع باعتبارها الجهة الضامنة ، ولما قد يفرضه هذا التعديل من مسئولية جديدة عليها .

ثم ان مساهمة البنك فىعملية التمويل فيها تشجيعللمشروعات وفيها ايضا تشجيع لاصحاب رءوس الاموال الخاصة على المساهمة فى المشروعات المقترحة وبذلك تتسع الفرصة لزيادة راس المال الملقى فى المشروع .

ويستطيع البنك أيضا أن يتوسع فى عمليات التمويل عن طريق قيامه ببيع بعض أسهم المشروع أو شراء أسهم فى مشروعات انتاجية لم يساهم فى قيامها بعد أن يثبت له نجاحها ، علىانه يجبالتحقق من انه لن يترتب على عملية بيع الاسهم اضرار بقيمة الاسهم فى السوق وهذه العمليات تخرج البنك من الدائرة المحدودة لو انه اقتصر على تقديم القروض فقط .

ومن جهة اخرى يستطيع البنك ان يضمن القروض التى تصدرها المشروعات الانتاجية لتشجيعها وتوطيد مركزها . فمما لا شك فيه أن اقدم مؤسسة مالية كبيرة كبنك التنمية على ضمان تلك القروض يضفى على المشروع قوة ويزيد مركزه متانة والا لما أقدم على تقديم ضمانه ، فالبنوك لاتقدم أموالها أو ضمانهاهكذا اعتباطا وبغير تثبت وتيقن . ثم ان للبنك أن يضمن الاوراق المالية التى وظف فيها أمواله وذلك بقصد تسهيل بيعها فى الاسواق المالية .

وهذه النقاط من شأنها تحرير مهمة البنك من الجمود ، وحتى لا يظهر فقط فى صورة المقرض . فان بيع وشراء الأوراق المالية التى اصدرها أو ضمنها أو وظف فيها ماله يبرز حركة البنك ونشاطه ووقوف البنك فى انتظار تحصيل الاقساط المسددة عن القروض التى يقدمها فيه تعطيل وتجميد لحركته . ويمكن للبنك كذلك شراء أوراق مالية اخرى

لها مركزها المتين فى الاسواق ، او شراء عملات اجنبية او سبائك ذهبية بقصد تسهيل قيامه بأعمـــــاله واعداده لمواجهة اية طوارىء أو ظروف مستجدة .

على أنه برغم كل ما تقدم فاننا نريد للبنك ان يقـــوم فى الدرجة الأولى بتحقيق الخطة الافريقية الاقتصادية المشتركة التى تستهدف دمج تلك الاقتصاديات وتحقيق تكاملهـــا . وهذا لا يتأتى الا اذا وجهت وظيفة البنك تجاه المشروعات التى تتمشي والخطة الموضوعة للتنمية ، كما نرى ان توجه الدراسات والبحوث الاقتصادية التى يقوم بها جهازه الفنى الى البحث وراء المشروعات النافعة ، وستكون تلك الابحاث ذات فائدة عظيمة عند وضعها تحت نظر البلاد الافريقية وعند وضع خططها والسبب الذى يدعونا الى طلب هذا هو الخشية من أن يترتب على دخول أية مشروعات تشجيعا لأية منافسة تقوم بين الدول الافريقية أو يكون فيها تعارض مع الخطة الموضوعة التى توزعت على أساسهـــا التخصصات والمشروعات التى تحقق التكامل الاقتصادى لدول القارة .

راس مال البنك .

يتكون رأس مال البنك من مبلغ معين يتوزع على أســــهم تحدد منظمة السوق الافريقية قيمتهـــــا بشرط أن تكون غير قابلة للتحويل او الرهن محافظة على قيمتها وحتى لا تنتقل ملكية الاســـهم الى جهات غير حكومية أو جهات غير افريقية . وتكتتب دول السوق فى هذه الاســـهم بنسبة حصة كل منها فى منظمة الدول الافريقية ويحدد مجلس محافظى البنك حصة كل دولة ويجب كذلك أن تتحدد نسبة معينة من رأس مال البنك تدفعها الدول الاعضاء بالذهب أو بعملات قابلة للتحويل ويدفع البـــاقى وليكن الربع مثلا بالعملة المحلية للدول الأعضاء . وللبنك ان يشترط دفع هذا الربع ان لزم الامر بعملات قابلة للتحويل . والقصد من هذا الشرط هو توفير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد الســـلع والمعدات الانتاجية التى تحتاجها الدول الافريقية أشد الاحتياج للسير قدما فى تنفيذ خطة التنمية .

ويجب ان توضع فى الاتفاقية المنشئة للبنك النصوص الضرورية لتحصيل رأس المال المقرر وتحديد موعد السداد حتى يستطيع البنك ان يمارس عملـــه بمجرد قيامه ويواجه أعباءه على وجه كامل . ففى عدم السداد تعطيل لاعمال البنك وحد من قدرته على الاسهام فى المشروعات الموضوعة فى الخطة . ولابد ان يقـــوم البنك بين الحين والآخر باعادة

تقويم راس المـــال وزيادة مقداره اذا حدث وتعرضت عملة من العملات الداخلة فى راسماله للخفض حتى تظل القيمة المقررة لراس ماله ثابتة ولا تتعرض للهزات .

ويتألف راسمال البنك ايضا من الاموال التى يقترضهـــا عن طريق طرح سندات فى الأسواق الافريقية أو الاجنبية ، ويقوم مجلس المحافظين بوضع شروط اصدار هذه السندات على الا تتجاوز قيمتهـــا ضعف راس المال الا باذن من هذا المجلس . والمقصود من وراء هذا التحديد هو الا يتوسع البنك فىالاقراض وبذا تزيد ديونه عما قد يستطيع تحمله ويعجز من مواجهتها . وليست هذه السندات او تلك الاسهم هى المصدر الوحيد لراس مال البنك ، بل نضيف اليها سنويا مقدار ١٠٪ من صـــافى الارباح التى يحققها البنك من عملياته ومعاملاته .

ولى ملاحظة أود ان اسوقهـــا للقارىء وتتعلق براس مال البنك . فالمتوقع ان يقصر راس ماله عن الوفاء بالاحتيـــاجات الفعلية للدول الافريقية من الاموال الخارجية التى تلزمها للقيام بمشروعاتهـــا الانمائية الأمر الذى يجعل البنك غير قادر على الوفاء تماما بمهامه التى اسلفت الكلام عنها . هذا فضلا على ان انفاق راس ماله وتوزيعه على القروض او فى التوظيف لا يتيسر استرداده فى اجل قصير لان احتياجات الدول العاجلة للتمويل سوف تمتص راس المال بأسرع ما يمكن وتصبح خزانة البنك خاوية فى انتظار حلول مواعيد الاقساط وهكذا نجد البنك عاجزا ولوقت طويل عن الاسهام فى المشروعات الانتاجية المستجدة وخصوصا كلنا يعلم الآجال الطويلة التىتسدد فيها القروض وحتى لو امكن استرداد راس المال فسرعان ما يذوب فى عمليات اقراض جديدة تعيده الى حالة العجز . ولو قلنا بأنه يمكن للبنك أن يلجأ الى الاقتراض من المؤسسات الدولية أو البلاد الاجنبية فاننا نرد على ذلك بأن تلك العملية ليست مأمونة العواقب أو ليست مؤكدة لما قد تخضع له من مؤتمرات سياسية . مثلما شاهدناه من سحب البنـــك الدولى قرضه لتمويل الســـــد العالى فى ج . ع . م . خضوعا منه لضغط أمريكا وانجلترا وفرنسا التى قصدت من وراء ذلك الضغط على ج.ع.م وعقابا لها على كسر احتكار السلاح ونشاطها فى الدعوة الى عدم الانحياز بالاضافة الى ان كثيرين من المولين الاجانب يسيئون فهم حركة التحرر الافريقية ويبالغون فى وصف خطرها ولا يزالون يطمعون فى الحصـــول على أكبر قدر ممكن من الربح وابقاء سيطرتهم الغابرة على الاسواق والاقتصاد الافريقى.وهم لهذا سيحجمون

عن الاسهام بأموالهم فى المشروعات الانمائية ، ولكن قد تستطيع دول السوق بما تحققه يوما بعد يوم من نجاح ان تشجع هؤلاء على وضع أموالهم فى تلك المشروعات نازلين على حكم الواقع الجديد الذى يفرض وجوده ومثال ذلك الاموال الكثيرة المعروضة للاستثمار فى ج ٠ ع ٠ م ٠ (مصر) نتيجة الثقة المنتشرة بالاقتصاد المصرى ومتانته .

والنتيجة التى اخلص اليها هى انه لابد أن يزيد راس المال الموضوع فى البنك الى أقصى حد ممكن حتى تزيد طاقته ويستطيع الوقوف بثبات فى وجه التيارات السياسية أو الاقتصادية التى تحيط بنا من كل جانب ويستطيع فى الوقت نفسه اجتذاب رءوس الأموال الاجنبية بالدعاية وشرح مزايا الدخول فى تلك المشروعات . والقيام بدراسة دقيقة للأسواق الخارجية ترسم على اساسها خطة التوسع فى الانتاج وطرق جميع الاسواق وأى قطاع من القطاعات الانتاجية تكون عناصره متوافرة فى القارة فنحن ككل دولة نامية فى حاجة متزايدة للنقد الاجنبى للسير فى خطة التنمية وهذا لن يتأتى الا بتصنيع وزراعة احتياجاتنا الاستهلاكية والتوسع فى تصدير منتجاتنا من المواد الاساسية أو المصنوعة بما يوفر لنا حاجاتنا من النقد الاجنبى الى أن يحين الحين الذى تتوافر فيه الاموال المحلية ويزيد نقدنا متانة وثباتا .

شروط التمويل :

ويستطيع البنك ان يضع الشروط المناسبة التى يساهم بأمواله على أساسها فى المشروعات المختلفة ، ومن الشروط التى نرى وضعها فى هذا الصدد :

١ ــ الا يدخل البنك فى عملية تمويل اى مشروع فى اية دولة عضو اذا كان من الممكن تمويله محليا .

٢ ــ ويشترط الا تعترض الدولة العضو على تمويل البنك لمشروع من مشروعاتها .

٣ ــ أن يشترط البنك انفاق المال فى الغرض المحدد له ، وأن يكون له كذلك حق سحبه لو ثبت له أن هذا المال تحول عن غرضه المحدد .

٤ ــ وللبنك أن يضع شروط منح القرض والضمانات الواجب تقديمها .

٥ ــ وعلى البنك أن يسعى دائما لاستمرار حركة أمواله ببيع بعض استثماره لدولة من الدول الاعضاء أو للقطاع الخاص بموافقة من الدولة المختصة .

عضوية البنك :

تنقسم العضوية الى نوعين : الأعضاء المؤسسون وهم دول المنظمة الافريقية ، والاعضاء المنضمون وهم الدول الافريقية التى قد تطلب الانضمام بعد موافقةمجلس المحافظة على ذلك . والغرض من ذلك هو فتح الباب أمام الدول الافريقية الاخرى التى كانت تحول ظروفها السياسية دون دخولها منظمة الوحدة الافريقية وقت قيامها . والقصد ايضا أن تكون الصبغة الافريقية اكثر عموما وشمولا . هذا ولن تكون هناك بطبيعة الحال اية تفرقة فى المعاملة بين الاعضاء المؤسسين والمنضمين ويكون لكل منهم الحقوق نفسها وعليه الالتزامات نفسها .

ثالثا : ضرورة التعاون الاقتصادى والفنى

ان وحدة المصير الافريقى والنضال المشترك الذى يجمع بين ابناء القارة يحتم تعاونها فى جميع المجالات . وما دمنا فى صدد الحديث عن السوق الافريقية المشتركة فانه يحسن أن نتكلم عن ضرورة التعاون الاقتصادى والفنى بين الدول الاعضاء ، فالدول الافريقية فى حاجة ماسة الى وضع سياسة منسقة للتعاون فيما بينها وخصوصا سياسة مخلصة صادقة تستهدف المصلحة المشتركة حماية لها من الوقوع فى أخطاء سابقة وما لمسته من تسلل استعمارى يختفى وراء شعار المعونة الاقتصادية او الفنية .

ولدينا صور شتى لعدة وجوه عن التعاون نستطيع الاشارة الى بعضها .

الصورة الأولى تتم فى شكل تبادل المعونة الفنية فى جميع القطاعات ، وتبادل المعلومات والاحصاءات ومتابعتها ، وارسال الخبراء والفنيين وتقديم التسهيلات والخدمات لهم ، وارسال دفعات من العمال والطلبة لمراكز التدريب المهنى وفتحها لابناء الشعوب الافريقية .

والصورة الثانية تقوم فى شكل تبادل التعاون بين الهيئات الاقتصادية والفنية والعلمية وتبادل المنح الدراسية والبعثات .

ومن وجوه التعاون الاقتصادى ايضا ، مضاعفة الجهود المبذولة لايجاد تعاون فعال بين الدول الافريقية فى ميدان الملاحة والنقل البحرى . وبمقتضى هذا تقوم الدول الاعضاء بانشاء خطوط ملاحية منتظمة تعمل بين موانيها . كما أن عليها فى هذا الصدد ان تقدم كل دولة لسفن الدول الاعضاء الأخرى جميع الامتيازات التى تتمتع بها سفنها الوطنية وتسود هذه المعاملة فيما بينها جميعا فيما يتصل بدخول الموانى والرسو والشحن والتفريغ والمغادرة وكذلك رسوم ونفقات الملاحة والسماح لسفن الدول الاعضاء بالحصول على حاجتها من الوقود والزيت والمؤن من موانيها بالشروط والاسعار التى تطبقها الدولة على سفنها الوطنية .

واحسب انى ان أكون متزيدا لو املت فى قيام شركة ملاحية متحدة تضم الشركات العاملة على الخطوط الملاحية المنتظمة وايجاد شبكة جديدة للربط بين موانيها تقوم بنقل سلعها للأسواق الخارجية . ولا شك أن قيام شركة او هيئة كبيرة تكون ذات امكانيات أكبر وأعظم على انشاء اسطول تجارى ضخم يخدم القارة ويغنى عن استخدام السفن الاجنبية ويوفر ما ينفق فى النقل من أموال تحتاجها خطة التنمية على أن تساعد الحكومات بالتسهيلات التى تقدمها للهيئة واشتراط نقل السلع المستوردة على سفن الهيئة وتصديرها عليها .

واختتم كلامى بصورة مماثلة للسابقة من صور التعاون الاقتصادى بين دول السوق وأقصد بها التعاون فى ميدان الطيران والنقل الجوى . فان فى بعض الدول الافريقية شركات وطنية تباشر عمليات النقل الجوى ، أرجو أن تتجه تلك الشركات الى زيادة الربط بين دول القارة ، فانها حقا سخرية مريرة الا يتم الوصول من بلد افريقى الى آخر الا عن طريق أوروبا . ولا بد أن تتوثق الروابط بين الدول الافريقية فالطيران وسيلة سريعة للاتصال والنقل . وكم يكون عظيما لو توحدت تلك الشركات فانها تزيد امكانياتها وقوة الاسطول العامل بها ، وتزيد كذلك قدرتها على ادخال التحسينات واستخدام أحدث أنواع الطائرات ، وهذه الشركة بما لديها من امكانيات كبيرة تستطيع أن تقوم بكفاية تامة بعمليات النقل داخل القارة وتسيطر على ذلك الميدان الجوى فى وجه المنافسة الخارجية . بل انى أتوقع أن تصل قدرة الشركة الموحدة الى اجتذاب بعض عملاء الشركات الاجنبية الوافدين الى القارة لأى سبب .

رابعا : مجلس للوحدة الاقتصادية الافريقية

مهمة هذا المجلس مهمة جليلة ذات فائدة عظيمة لصالح التقدم المشترك للقارة . ويناط بهذا المجلس وضع خطة موحدة ومنسقة مشتركة لحسن استغلال موارد القارة الطبيعية فيتولى دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية ويحاول التنسيق بين السياسات المختلفة . ويضع الخطط التى تتفق مع الانظمة المختلفة القائمة فى القارة ، ويبعث بمعلوماته وابحاثه الى الدول الاعضاء لتكون تحت نظرها عند وضع خطتها الداخلية المنسقة مع الخطة المشتركة .

خامسا : اتحاد افريقى للمدفوعات

كان انشاء هذا الاتحاد ضروريا ومكملا لاسس الوحدة الاقتصادية الافريقية ، فقد بات من الضرورى ، لمقابلة التوسع الكبير المتوقع فى عمليات التبادل التجارى بين الدول الاعضاء وما قد ينشأ عن هذا من صعوبات او تعقيدات فى المسائل النقدية ان يقام هذا الاتحاد ، وهو فضلا على ذلك اداة من أدوات التوسع التجارى ودعم علاقات الدول الاعضاء اقتصاديا . والقصد أصلا من اقامة الاتحاد هو تسهيل المدفوعات بين دول الاتحاد عن طريق ايجاد نظام للتسويات المتعددة الاطراف تتم عن طريقة التسويات المتعلقة بالمعاملات الجارية بين الدول الاعضاء .

ويدخل فى هذا الاتحاد دول السوق ويسمح بدخول اية دولة افريقية منعتها ظروفها السياسية وقت قيامه من الانضمام بعد موافقة الدول المؤسسة ويتالف مورد الاتحاد من مساهمة الدول الاعضاء بمبلغ معين لكل عضو على أن يتم الدفع عند ايداع وثائق التصديق وبعملات قابلة للتحويل . ويجب أن تحدد التفصيلات الخاصة بالقيود والتسويات ، والوحدة النقدية التى تتم على أساسها التسوية ، وطريقة تسوية الحسابات وتحديد مراكز الاعضاء من حيث المديونية أو الدائنية وطريقة تسوية هذه المراكز وتصحيحها .

الخاتمـــة

مركز القارة بقيام السوق الافريقية المشتركة

ارى لزاما على أن اختم هذا البحث بتقويم مركز القـــارة الافريقية بقيام السوق المشتركة . ولما كنت قد تناولت بالعلاج الحالة الاقتصادية فى كل من ميادين الزراعة والصناعة والتعدين كمـــا عالجت موضوع السبيل لقيام الســـوق والقواعد والاسس التى ينبغى ان تقوم عليها ، لذلك وجدت ان لابد من تقويم مركز القارة فى المستقبل من تلك الزوايا نفسها وما يمكن أن تلعبه تلك الميادين فى تحديد هذا المركز بالاضافة الى ما يحققه التعاون فىنطاق السوق منتوطيد المركز الاقتصادى والسياسي للقارة فان دعم الاقتصـــــــاد الافريقى سوف يدعم من غير شـــك المركز السياسي لافريقية . وقد وضح لنا أن استمرار خضوعالاقتصاد الافريقى للتكتلات الاقتصادية الخارجية منشأنه انيضعف مركزها السياسي بل ان الاستقلال السياسي لن تكون له فاعليته وقيمته منغير الاستقلال والتحرر الاقتصادى . ولن توازى قيمة الاستقلال السياسي المتحقق ما بذل فى سبيله منأرواح وتضحيات مالم يتحقق الىجانبه الاستقلال الاقتصادى . فنحن جميعا نشاهد من لؤم الاستعمار الكثير ، فالاستعمار الخبيث لمـــا اشتدت ضده الحملة والمقاومة الوطنية فى كل مكان طامن من كبريائه وتنازل مضطرا عنالسيطرة والاستعمار المكشوف ولجأ الىاخبث أساليب السيطرة المقنعة فى شكل السيطرة على الاقتصـــــاد وتقديم المعونات المشروطة والاستثمارات المستغلة .

وهكذا نرى أن التحرر الاقتصادى الذى سيحققه التعاون الافريقى فى ظل السوق المشتركة من شـــــأنه ان يعزز مركز القارة فى شـــتى الميادين .

ففى الزراعة نجد انها لا تزال تمثل موردا اساسيا من موارد المال اللازم لعمليات التنمية المختلفة . على ان الذى يعــــاب على الزراعة الافريقية عموما هو تخلف وسائل الانتاج الزراعي المســتخدمة بالنسبة

للأساليب الزراعية الحديثة . فالبدائية هى الصفة الغالبة على الانتاج الزراعى ونمطه . ولذا فانه يلزم السـعى الحثيث المنظم للحاق بالدول الزراعية المتقدمة واتبـاع احدث الأنظمة التى تكفل النهوض بالزراعة والانتاج الزراعى فى افريقية . وليس هناك خير من السـوق المشتركة تتعاون داخلها البلاد الافريقية فى ادخال اسـاليب الزراعة الحديثة واستخدام الآلات فىعمليات الاستصلاح وتحسين شبكات الرى والصرف وزيادتها لتجارى عمليات التوسع الزراعى المخطط التى لابد أن تحدث فى المستقبل كى تقابل الاحتيـاجات المتزايدة ـ المتوقعة نتيجة لزيادة الدخول الفردية والقدرة الشرائية ـ وكذلك لابد من تقـديم الخدمات الارشادية وزيادة كفاية الخدمات المقدمة فعلا لتحسين الزراعة ، وايجاد مرافق لخزن مياه الامطار لاستخدامها علىمدار السنة حتى ترتفع الانتاجية الزراعية بهذا التوسع الراسي فضلا على التوسع الأفقى بزيادة الرقعة المستصلحة للزراعة ، وذلك لاننا راينا فى سياق البحث أن مواسم المطر تختلف أحيانا عما هو مناسب للعمليات الزراعية . ويمـكن عن طريق وضع سياسة مشتركة للتعاون فى شراء الآلات والاسـمدة والبذور وتسويق المحصولات فى الاسواق العالمية والمحلية ، وعن طريق الابحاث العلمية الدراسات المشتركةداخل السوق عن التربة يمكن تحديد المعادن التىتنقصها ومحاولةتعويض ذلك بالمخصبات للاستفادة الكاملة من الارض المزروعة ولا شك ان استصلاح الاراضي وتمهيدها للزراعة سيعمل على افادة الاهالى الذين يعيشـون على الزراعة المتنقـلة التى كان يترتب عليها استنفاد التربة الصالحة للزراعة نتيجة الوسائل البدائية المتبعة فى زرعها ومن ثم يهجرونها الى اخرى وهكذا ، وهذا فيه اضعاف للأرض ومن ثم تضييق الرقعة الصالحة بدلا من زيادتها ، وعن طريق توصـيل الارشاد الزراعى الى هؤلاء الزارعين الرحل وشق القنوات اللازمة للرى واقامة المصارف نستطيع استخلاص نتائج احسن بلا جدال .

كذلك يمكن عن طريق الابحاث والدراسات تحديد أحسن المناطق الصالحة للزراعة وافضل الاساليب الواجب اتباعها للاستغلال الزراعى السليم ، وكيفية زيادة المحصول ، وتحسين انواع المحصولات ، وزراعة انواع جديدة تصلح فى مناخنا وتربتنا .

وسوف تساعد الدراسلت التى يقوم بها خبراء السوق على ضوء المعلومات والارقام الدقيقة فى الاحاطة بتطورات الاسـواق العـالمية واتجاهاتها والاسواق المحلية واحتيلجاتها .

هذا وسوف يؤدى تعاون دول السوق الافريقية الى بناء الكيان الاقتصادى الزراعى على أساس من التخصص المخطط بدقة للاحتياجات الحاضرة والمستقبلة ولتحقيق التكامل الاقتصادى المنشود فى هذا القطاع والعمل فى الوقت نفسه على ازالة اسباب التنافس الموجودة فى القارة بايجاد تجميع للانتاج المتماثل واتخاذ موقف موحد فى هذا الصدد او بالتخصص فى أنواع أخرى من الانتاج الزراعى الممكنة . ومن جهة اخرى يمكن الاستفادة من عمليات تهجير العمال الزراعيين من المناطق الكثيفة الى المناطق المستصلحة ثم ان مركز الدول الاعضاء فى السوق الافريقية المشتركة سوف يتحسن بالنسبة لانتاجها من المواد الاساسية الزراعية نتيجة اتساع الاسواق امامها والتخلص من سيطرة الاسواق التقليدية ، ويمكن على أساس هذا تحقيق أسعار احسن لانتاج القارة ، وحصيلة مستقرة تكفل لهذه الدول السير قدما فى خطة التنمية المشتركة للقارة .

ومن جهة اخرى ستفيد الدراسات والخطط المشتركة للدول الاعضاء التى ستقوم بها اجهزة مختصة فى توسعة ميدان التصنيع على ضوء أرقام دقيقة للامكانيات الحاضرة والمستقبلة وهى ولله الحمد موجودة وبنسبة كبيرة فى كثير من البلاد الأعضاء ، وطرق ميادين انتاجية جديدة تتوافر لها امكانيات النجاح لنصل فى النهاية الى نشر الصناعة المحلية وتحسينها باتساع الاسواق المحلية ثم الخارجية امامها . ولا بد ان تسير مع هذا الخط سياسة مشتركة لقيام مراكز للتدريب المهنى وتبادل البعثات العلمية والعمالية للخارج لتفيد منها بعد انتهائها من دراساتها . وكذلك يستطيع هؤلاء بدورهم أن يدربوا عمالا جددا على العمليات الفنية . والحاجة ماسة الى السير بقوة فى هذا الاتجاه فقد سبق ان رأينا كيف تعانى البلاد الافريقية فى معظمها من عدم توفر الأيدى العاملة الماهرة والاداريين والمنظمين والمراقبين ، وكيف أن الفارق ضخم بين أجر العامل الوطنى والاجنبى أو الخبير الاجنبى الذى يتقاضى أبهظ الرواتب . وهو أمر مؤقت على كل حال ينتهى بتوافر الخبراء والعمال المهرة .

واتساع الحقل الصناعى سيؤدى الى زيادة الدخل القومى والفردى على السواء كما يساعد على امتصاص الفائض من الايدى العاملة فى الزراعة الذى قد يحدث نتيجة ادخال الآلات فى العمليات الزراعية .

وتستطيع الخطط الصناعية الموضوعة فى اطار خطة السوق ان توجه جزءا من الطاقة العاملة فى الصناعة التقليدية الى الصناعات الانتاجية بدلا من الاستهلاكية التى نراها تغلب على الصناعة فى افريقية

الا فى قليل من البلاد الافريقية المتقدمة فى الحقل الصـــناعى . ويمكن أيضا تصنيع بعض الانتاج الزراعى بدلا من الاعتماد على تصديره تماما . وهكذا يتنوع الانتاج الصناعى فى افريقية بما يحقق لها مركزا أحسن فى الداخل والخارج .

وتبرز أهمية مراكز التدريب المهنى وايفاد البعثات العلمية والزيادة منها عندما نرى حقل التعدين الذى يتيح العمل لحوالى مليون شـــخص منهم ٩٠ ٪ من الوطنيين نصـــيبهم من مجموع الأجور ٤٠ ٪ فى حين ان الـــ ١٠ ٪ الاجانب نصيبهم ٦٠ ٪ من الاجور التى بلغت فى سنة ١٩٥٧ حوالى ٥٠٠ مليون دولار وهذا القطاع من الاقتصـــاد هو الوحيد الذى يدخل كله فى نطاق الاقتصاد النقدى . ويلاحظ فيه أيضـــا ان القوى البشرية المستغلة فيه تعيش فى ظل ظروف غاية فى الســوء . فكأنه ليس من خير يعود على البلاد الافريقية ، فتعاون البلاد الاعضاء فى وضع سياسة موحدة لتحقيق نصيب مجز من تلك الاستثمارات التى تدخل كلها فى جيوب الاجانب امر واجب ، اما ان تخضع هذه له أو تدخل الحكومات ميدان التعدين الذى لا نراها تضطلع به الا فى حالات قليلة . ولا يجوز أبدا أن تغفل الحكومات هذا الميدان لقيمته الكبيرة بالنسبة للاقتصـــاد فقد كانت القيمة الاجمالية للانتاج المعدنى فى افريقية فى فترة ١٩٥٥ و١٩٥٧ حوالى ٢٢٠٠ مليون دولار سنويا كلها تذهب الى الخارج وزيادة حصيلة البلاد الافريقية من الانتاج المعدنى معنـــاه زيادة فرص التنمية وتحقيق التقدم .

ومن المحقق أن التخصص والتخطيط فى جميـــع الميادين وتنويع الانتاج الافريقى ســيؤدى الى زيادة نسبة التبادل التجـــارى بين البلاد الافريقية ، وعدم الاعتماد الكبير على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات المحلية وتحقيق التوازن فى ميزانها التجارى وميزان مدفوعاتها الذى رأيناه يميل الى غير صالحها . كذلك سيفيد قيام اتحاد جمركى يجمع بين اعضـــاء المنظمة فى ســيولة السلع من بلد الى آخر نتيجة رفع القيود الجمـــركية والقيود المفروضة فى الوقت الحاضر على المبادلات بين البلاد الافريقية وقد وضع المستعمرون السابقون تلك القيود والحواجز بحيث تؤدى الى أضعاف التبادل التجارى داخل القارة وقصره على أســواقهم وهذا هو القائم فعلا اذ نجد أن التصدير بين البـــلاد الافريقية يناهز فقط ١١٪ من مجموع الصادرات الى بلاد العالم ، والاستيراد فيما بينها يناهز ٨ ٪ من مجموع الاستيراد من بلاد العالم . ويضاف الى تأثير قيام الاتحاد الجمركى فى زيادة التبادل التجارى ، اثره كذلك في اتخاذ موقف موحد وتعريفة

موحدة ازاء الواردات الخارجية لحماية الاقتصاد الناشيء ويتعزز مركز الدول الافريقية فى المحافظة والمؤتمرات الاقتصادية بما تتخذه من موقف موحد يستهدف صالح القارة فى مجموعه وتستطيع مقاومة اى ضغط أو اتجاه يستهدف المساس باقتصادها .

كما ان قيام بنك افريقى للتنمية يتولى توجيه رءوس الاموال لمشروعات التنمية والاسهام فى المشروعات التى لا تستطيع الدولة منفردة ان تنهض بها أو تتصل بصالح عدد من الدول الاعضاء . وندرة رءوس الأموال التى تعانى منها غالبية الدول الاعضاء تؤيد ضرورة مراقبة تلك الاموال ووجوه انفاقها واستثمارها . بالاضافة الى أن ندرتها تدفعنا أيضا الى تنويع صادراتنا للحصول على النقد النادر وتدفعنا كذلك الى انتاج السلع الانتاجية والمعدات اللازمة للمصانع فيتوافر جانب من النقد النادر الذى يحول دون استيرادها أو بالاقل الاقتصار فى غالبية المستورد على المواد الانتاجية .

وهكذا نرى كيف تدعم البلاد الافريقية اقتصادياتـ بعضها فى تعاون مشترك وفعال فى المجالين الداخلى والخارجى .

ولا يفوتنى بعد هذا أن اتكلم عن مركز القارة الافريقية السياسي بقيام الوحدة الاقتصادية . فلقد وضح لنا النقص الذى يلحق الاستقلال السياسي من جراء التبعية الاقتصادية والتخلف الاقتصادى . بمعنى ان الاستقلال يشتمل على شقين لابد من توافرهما لاكتماله وشموله وهما التحرر السياسي والتحرر الاقتصادى وتوحيد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء وتنسيق سبل ووسائل تحقيقها والسير فى تطبيقها على الصعيدين الافريقى والعالمى . والمتوقع ان يقابل هذا التوحيد بمقاومة شديدة من الدول الاستعمارية وسوف تدخل مع المنظمة الافريقية فى معارك سياسية واقتصادية.وما دامت السياسة الاقتصادية توحدت فانه يلزم توحيد العمل السياسي وتحديد أهدافالقارة السياسية من تأييد السلام العالمى والقيام بحملة واسعة لتطهير القارة من بقايا الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية التى تمارس بوحشية فى بعض المناطق .

وثمة ظاهرة نلمسها جميعا ، هى ارتفاع مكانة القارة الافريقية فى المجتمع الدولى . فعدد الدول الافريقية المتحررة يتزايد وتتزايد معه قيمة التضامن الافريقى فى المنظمة العالمية . ومن ناحية أخرى يكاد يسود

القارة مبدأ الحياد الايجابى وعدم الانحياز وهى لهذا تستطيع اتخاذ مواقف موحدة ازاء المشاكل العالمية وتسمع صوتها الحر متضامنة فى ذلك مع الآسيويات لابعاد شبح الحرب حتى تتفرغ الدول النامية لبناء كيانها فى اطمئنان وأمان بحيث توجه الأموال الضخمة التى تخصص للاستعدادات الحربية الى الأخذ بيد الدول الصغيرة فى طريق التنمية الذى يستلزم السير بخطوات واسعة لتضييق الهوة الاقتصادية الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية واجمالا فان على الدول الافريقية أن تسعى بكل طاقاتها والله الموفق لما فيه خير شعوبها .

المراجـــع

١ ـ العلاقات الاقتصـــــادية الدولية — دكتور لبيب شقير

٢ ـ العالم والسوق الاوربية المشتركة — محمد عبد العزيز أحمد

٣ ـ التضامن الدولى والسلام — للؤلف

٤ ـ الجغرافية السياسية — دكتور محمد متولى

٥ ـ جغرافية حوض النيل — دكتور ابراهيم رزقانة

٦ ـ جغرافية السكان — دكتور جمال حمدان

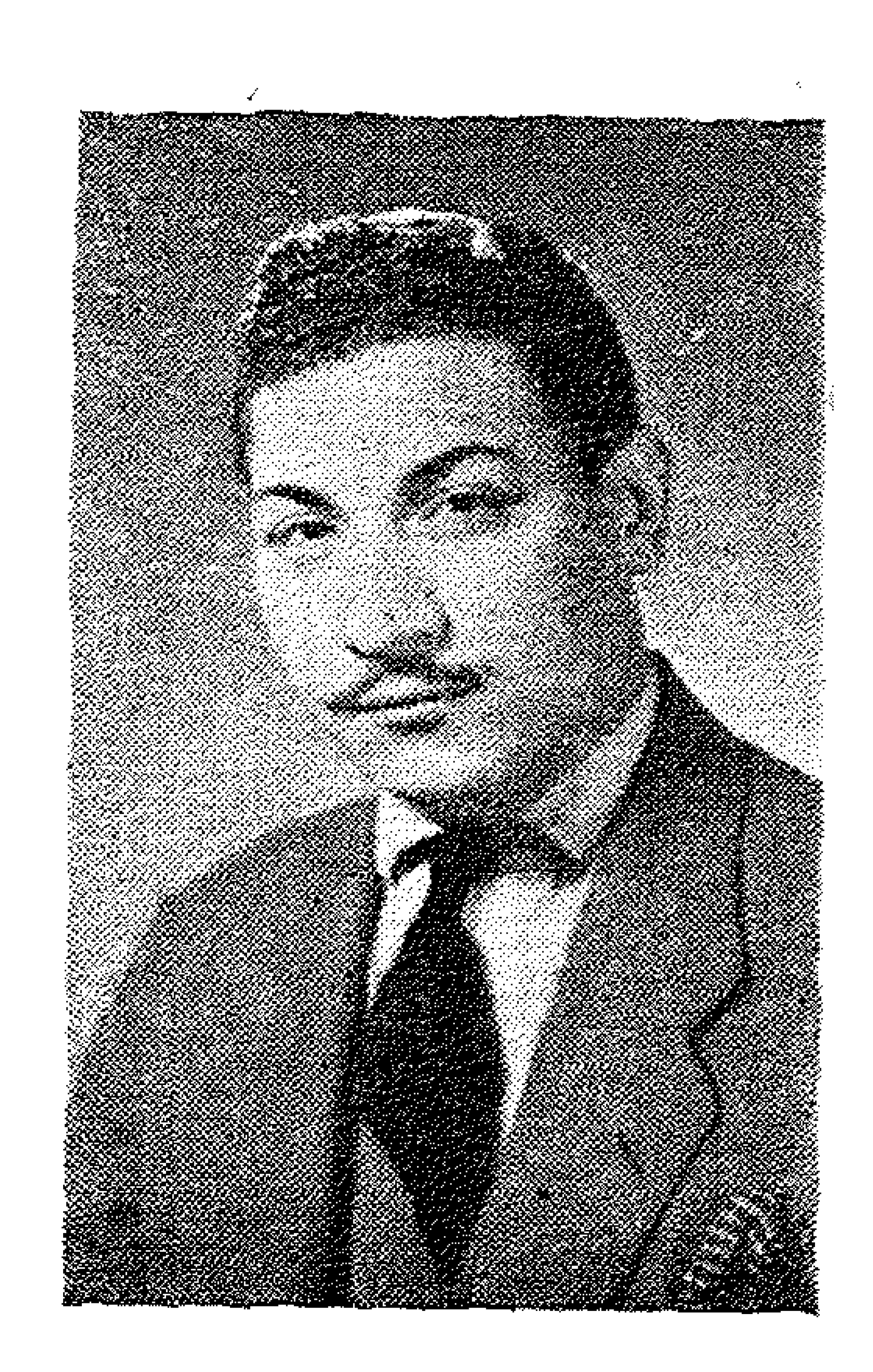
٧ ـ البترول العربى وأثره فى حاضر الأمة العربيـــــة ومستقبلها — احمد المعتصم بالله

٨ ـ التجارة الدولية — احمد محمد ابراهيم

٩ ـ تقرير المجلس الاقتصادى والاجتمـــــاعى عن الدورة ١٦ .

١٠ ـ كتاب الأمم المتحـــدة ـ ادارة الشـــــئون الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٥٩ .

الفهرس



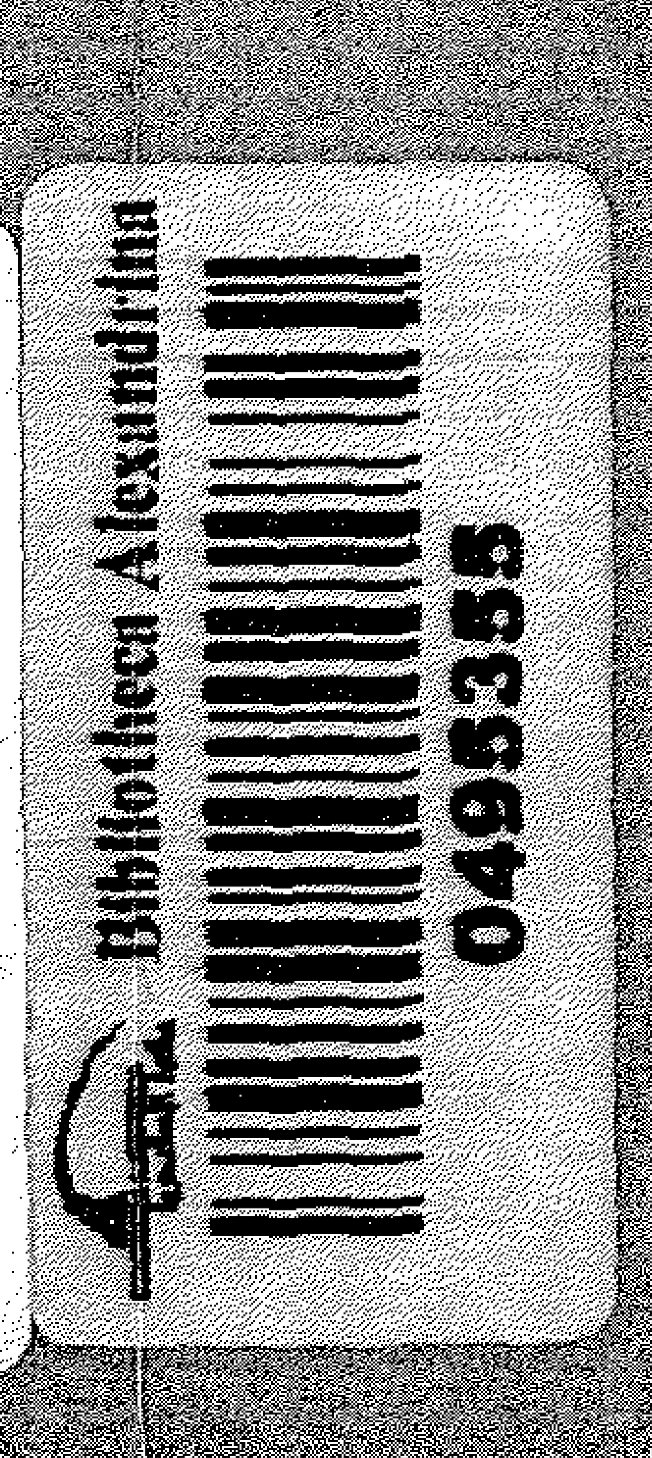
هذا الكتاب :

ان قيام سوق افريقية مشتركة وقيام وحدة اقتصادية بين دول القارة الافريقية ـ هما السبيل الوحيد لمواجهة اخطار السوق الأوربية ، وتنفيذ مشروعات التنمية وحسن استغلال الموارد الطبيعية فى القارة والتحرر من السيطرة الاستعمارية وسيطرة الاستثمارات المستغلة .

هذا ما يعالجه الكتاب فى أسلوب علمى مبسط مدعم بالأسانيد . والمؤلف باحث بمجلس الأمة ، وقد شارك بقلمه فى كتابين اصدرتهما الدار القومية هما :

(التضامن الدولى والسلام)
و (نظرية التكامل الاقتصادى)

الدار القومية للطباعة والنشر


Bibliotheca Alexandrina
0495355

العدد ١٢٥
الثمن ٢٥
١٩٦٤/١٢/٢